من أجل العراق

الأمم المتحدة في العراق في ٢٠٢١

المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

في هذا العدد

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت
الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

ص٤ | مقدمة

الأمم المتحدة في العراق

ص٥ | حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق

ص٩ | مقابلة

السيدة إنغيبيورغ سولرون غيشلادوتير
نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ص١٢ | مقابلة

السيدة إيرينا فوياشكوفا - سوليورانو
نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في العراق

يقوم المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بنشر مجلة "من أجل العراق"، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة الموقف الرسمي للأمم المتحدة، ويمكن إعادة إنتاج موادها بحرية مع الإشارة الى ما تستحقه المجلة من فضل.

مدير المكتب الإعلامي: سمير غطاس

رئيس التحرير: إيفان جورجيفيتش
هيئة التحرير: خالد دهب، ليلى شامجي، سيليا دادسون وفريق الأمم المتحدة القطري

التصميم: سالار عبدالله بريفكاني

ترجمها الى العربية: دينا رمضان، عبد الرحمن الجبوري، عزيزة عيسى، منال عمر، أثير المظفر، ضياء القيسي، قاسم الأسدي.

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

حقوق الصور: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة.

العمل الفني: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

للتعليقات والاقتراحات: الرجاء التواصل عبر البريد الألكتروني

unami-information@un.org

موقع الأمم المتحدة في العراق: https://iraq.un.org

قنوات يونامي للتواصل الاجتماعي:

http://www.flickr.com/photos/uniraq
https://www.facebook.com/UnitedNationsIraq
https://twitter.com/UNiraq
https://www.youtube.com/user/UNIraqVideos
https://www.instagram.com/unami_iraq

ص ١٤ | مقابلة
السيد محمد النجار
المدير بالنيابة لمكتب الشؤون السياسية ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

ص ١٦ | مقابلة
السيد أمير أراين
مدير مكتب المساعدة الانتخابية ورئيس فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية

ص ٢٠ | سؤال و جواب
السيدة دانييل بيل
مديرة مكتب حقوق الإنسان

ص ٢٤
مكتب المنسق المقيم- مكتب الدعم الإنمائي

ص ٢٥ | بقلم
السيد ريكاردو رودريغيز
مدير مكتب يونامي في إقليم كردستان

ص ٢٦ | بقلم
السيد سيرغي سوبستيانيسكي
مدير مكتب يونامي في البصرة

ص ٢٧ | بقلم
السيدة لورا رومانزي
مديرة مكتب يونامي في كركوك

ص ٢٨ | بقلم
السيدة زهرة طابوري
مديرة مكتب يونامي في نينوى

ص ٣٠ و ٣١
يونيتاد
نقطة تحول محتملة في الجهود المبذولة لمحاسبة تنظيم داعش أمام محاكم مختصة

ص ٣٢
منظمة الأغذية والزراعة

ص ٣٨
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ص ٤٤
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

ص ٥٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ص ٥٦
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

ص ٦٠
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ص ٦٦
منظمة الصحة العالمية

ص ٧٢
المنظمة الدولية للهجرة

ص ٧٨
منظمة العمل الدولية

ص ٣٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ص ٤٠
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ص ٤٨
مركز التجارة الدولية

ص ٥٤
منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة

ص ٥٨
صندوق الأمم المتحدة للسكان

ص ٦٤
برنامج الأغذية العالمي

ص ٦٨
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

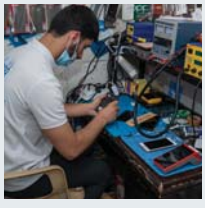

ص ٧٦
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ص ٨١
هيئة الامم المتحدة للمرأة

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت

مقدمة

كان عام ٢٠٢١ عامًا محوريًا بالنسبة للعراق، حيث تم اتخاذ خطوات صعبة، ولكنها ضرورية. في هذا السياق، عززت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) دعمها بطريقة لم نشهدها منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من التحديات المتصاعدة والمركبة، فإنني فخورة بما تمكنا من تحقيقه.

وتنفيذاً للمهمة الكبيرة التي فوضنا مجلس الأمن في أيار للقيام بها والمتمثلة في مراقبة الانتخابات العامة المبكرة بالغة الأهمية والتي طال انتظارها في تشرين الأول، وجدت البعثة نفسها تقوم بجهود كبيرة في غضون أربعة أشهر فقط. وقد تعين علينا التوسع والمواءمة والابتكار في تلك الجهود. وعلى الرغم من محاولة الانتهازيين نشر معلومات مضللة بخلاف الواقع، فإن دورنا قد اقتصر على دعم عملية يقودها العراقيون ويمتلكونها بشكل مطلق وذلك بناءً على طلب الحكومة العراقية.

لقد قمنا بما هو صحيح وما تقوم به الأمم المتحدة دائما على أفضل وجه؛ وهو إنجاز عمل يتميز بالحياد والشفافية والتوازن لدعم الصالح العام. وقد كان موقفنا طوال عام ٢٠٢١ ثابتًا وكانت رسالتنا واضحة.

وفي موازاة ذلك، استمرت الأمم المتحدة في العراق في تقديم المساعدة للعراقيين والمضي قدما في ذلك الأمر لمواجهة العديد من التحديات السياسية والأمنية وفي مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تقديم الدعم المستمر لمجالات العمل الإنساني، وتحقيق الاستقرار، والتنمية، فضلا عن برامج التطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتدابير التخفيف من وطأة الجائحة، وحملات التوعية بشأنها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، سيتعين على الحكومة الجديدة أن تتعامل على وجه السرعة مع قائمة طويلة من الأولويات على الصعيد المحلي؛ بدءاً من الإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي، وصولاً إلى حلّ المسائل العالقة في العلاقات بين بغداد وأربيل، وما يتعلق بالمساءلة والعدالة إلى جانب التصدي للآثار الناجمة عن تغير المناخ وندرة المياه.

لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بقوة بدعم الشعب العراقي في سعيه لبناء مستقبل أفضل. وسنستمر في كوننا شريكا لجميع العراقيين، وسنعمل معا بشكل وثيق من أجل تلك الغاية.

جينين هينيس- بلاسخارت

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

الأمم المتحـدة في العـراق

حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق

ماهي منظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق؟

تضم الأمم المتحدة في العراق بعثتين ميدانيتين (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق- يونامي، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة على يد تنظيم داعش- يونيتاد) ووكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة تعمل على مستوى المجتمعات المحلية والمحافظات وعلى المستوى الوطني في أنحاء جمهورية العراق.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام ٢٠٠٣ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٥٠٠)، بطلب من حكومة جمهورية العراق.

ويشمل تفويض البعثة تقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة العراق وشعبه في عدد من الأمور السياسية، بما في ذلك الحوار وجهود المصالحة والعملية الانتخابية، بالإضافة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاحات القضائية والقانونية. كما تعمل البعثة مع شركاء من الحكومة والمجتمع المدني لتنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة. وفي حين أن البعثة ذاتها لا تقدم برامج إنسانية وإنمائية، إلّا أنها تطرح البيانات الموجزة عن شؤون التنمية والشؤون الإنسانية في العراق وتربط بين الشركاء العراقيين -من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني- والخبرات الفنية المتوفرة في فريق الأمم المتحدة القطري في العراق.

يرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ممثل خاص عن الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ونائب للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، ونائب آخر هو أيضاً منسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية.

وقد مدد مجلس الأمن تفويض البعثة، بموجب القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١) الذي تم تبنيه بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٢١، لغاية ٢٧ أيار ٢٠٢٢.

ويبلغ الملاك المأذون به للبعثة (٨٠٤) موظفاً (٣٠٣ موظفين دوليين و٥٠٢ موظفين عراقيين واثنين من متطوعي الأمم المتحدة)، وبلغت ميزانية البعثة لعام ٢٠٢١ (٩٩) مليون دولار أمريكي.

وتتبع البعثة إدارياً إلى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة وتدعمها إدارة عمليات السلام، فضلاً عن إدارة الدعم العملياتي.

تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٧٨٠، المنعقدة بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٢١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق، ولا سيما القرارات ١٥٠٠ (٢٠٠٣) و١٥٤٦ (٢٠٠٤) و١٥٥٧ (٢٠٠٤) و١٦١٩ (٢٠٠٥) و١٧٠٠ (٢٠٠٦) و١٧٧٠ (٢٠٠٧) و١٨٣٠ (٢٠٠٨) و١٨٨٣ (٢٠٠٩) و١٩٣٦ (٢٠١٠) و٢٠٠١ (٢٠١١) و٢٠٦١ (٢٠١٢) و٢١١٠ (٢٠١٣) و٢١٦٩ (٢٠١٤) و٢٢٣٣ (٢٠١٥) و٢٢٩٩ (٢٠١٦) و٢٣٧٩ (٢٠١٧) و٢٤٢١ (٢٠١٨) و٢٥٢٢ (٢٠٢٠)، وإذ يعيد تأكيد القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) بشأن الحالة بين العراق والكويت، والقيم المنصوص عليها في القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)،

وإذ يؤكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وإذ يشدد على أهمية استقرار العراق وازدهاره وأمنه بالنسبة إلى شعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي، ولا سيما في ضوء الانتصار الميداني الذي حققه العراق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف بتنظيم داعش)، وإذ يشجع المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من دعم للعراق في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن دعمه للعراق في تصديه للتحديات التي يواجهها في سياق مواصلة الجهود التي يبذلها لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك معركته المتواصلة ضد الإرهاب وتنظيم داعش وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما، وفي مواصلته مهمة تحقيق التعافي وإعادة الإعمار، والاستقرار والمصالحة، بما في ذلك العمل على تلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحون وأفراد الأقليات الإثنية والدينية، وإذ يقر بالخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة وإذ يرحب بالجهود المبذولة لتطهير المناطق من تلك الأجهزة،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتخطيط وتنفيذ انتخابات مبكرة حرة ونزيهة فعليا، يقودها العراقيون ويتولون زمام الأمور فيها، وتكون شاملة للجميع وذات مصداقية وتشاركية، وإذ يرحب بطلب الحكومة العراقية الحصول من الأمم المتحدة على مزيد من المشورة والدعم والمساعدة التقنية في مجال الانتخابات في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام،

وإذ يرحب بالطلب الذي قدمته الحكومة العراقية، والوارد في الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من وزير خارجيتها في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١ (S/٢٠٢١/١٣٥)، وإذ يقر بجهود العراق الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بقيادة عراقية تكون شاملة للجميع، بما في ذلك بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، ويعتبرها الشعب العراقي ذات مصداقية، كخطوة بالغة الأهمية للعراق والعراقيين، وإذ يؤكد من جديد دعمه للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يتسم دورها بأهميته الأساسية لنجاح الانتخابات، وإذ يشجع شركاء العراق الدوليين، بما فيها المنظمات الإقليمية ذات الصلة، على الاستجابة بإيجابية لدعوة العراق لإرسال مراقبين انتخابيين قبل الانتخابات، وتشجيع مشاركة المجتمع الدولي في هذا الصدد،

وإذ يلاحظ رغبة الحكومة العراقية في عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى، وإذ يؤكد أهمية التوصل إلى حلول دائمة توفر الأمن والكرامة وتُعتمَد على أساس طوعي مستنير،

وإذ يرحب باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات، وإذ يعترف بالجهود المبذولة لتسريع تنفيذ أحكامه، وإذ يؤكد أهمية تنفيذه على نحو فعال وفي الوقت المناسب، وضرورة محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع، وتوفير الرعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي للضحايا، وتقديم التعويضات وتوفير تدابير جبر الضرر لكافة الناجيات المحددات في القانون، وإذ يدعو الحكومة العراقية إلى توسيع نطاق أحكام القانون ليشمل جميع الضحايا،

وإذ يدرك أن الآثار الضارة لتغير المناخ، والتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، يمكن أن تسهم في التصحر والجفاف وتؤثر على الحالة الإنسانية والاستقرار في العراق، وإذ يشدد على ضرورة أن تجري الحكومة العراقية تقييمات شاملة للمخاطر، بدعم من الأمم المتحدة وبناءً على طلب الحكومة العراقية، لاتخاذ إجراءات مجدية للتكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتغير البيئي أو التخفيف من حدتها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تأثير جائحة كوفيد-١٩ في العراق، وإذ يشير إلى القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١) ويؤكد مرة أخرى أن الحصول بشكل منصف على اختبارات وعلاجات ولقاحات مضادة لكوفيد-١٩ تكون مأمونة وفعالة وميسورة التكلفة أمرٌ أساسي لإنهاء الجائحة،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية للإسراع بتنفيذ إصلاحات مجدية تهدف إلى تلبية المطالب المشروعة للشعب العراقي في التصدي للفساد، وتقديم الخدمات الضرورية والأساسية، وتنويع اقتصاد البلد، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الإدارة، وتعزيز مؤسسات الدولة من حيث مقومات بقائها وقدرتها على الاستجابة، وإذ يدعو مؤسسات الدولة إلى مضاعفة الجهود لمواصلة مساءلة المسؤولين عن الجرائم التي تنطوي على القتل، والإصابات الخطيرة، والاختطاف والاختفاء المرتكبة ضد المتظاهرين والصحفيين، وإلى حماية واحترام الحق في حرية التعبير، وإذ يرحب بالدعوة التي أعلنها رئيس وزراء العراق إلى حوار وطني شامل للجميع لتعزيز الوحدة العراقية،

وإذ يرحب باتفاق ميزانية عام ٢٠٢١ الذي توصلت إليه الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان،

وإذ يشير إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، والالتزامات الواقعة على عاتق الحكومات المضيفة، بما في ذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، باتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، وبمنع أي إخلالٍ بسلام هذه البعثات أو نيلٍ من كرامتها،

وإذ يهيب بالمجتمع الدولي أن يظلّ ثابتاً في الالتزام بمساعدة العراق فيما يبذله من جهود إنسانية وجهود لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء والتنمية،

١- يقرر تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٢؛

٢- يقرر كذلك أن تقوم الممثلة الخاصة للأمين العام والبعثة، في ضوء الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من وزير خارجية حكومة العراق في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١ (S/٢٠٢١/١٣٥)، بما يلي:

(أ) توفير فريق تابع للأمم المتحدة معزز بموظفين إضافيين، وقوي ومعلن عنه بوضوح، قبل الانتخابات العراقية المقبلة، لمراقبة يوم الانتخابات في العراق بأوسع تغطية جغرافية ممكنة، بهدف مواصلة المساعدة في الانتخابات، بطريقة تحترم سيادة العراق، وتقديم تقرير إلى الأمين العام عن العملية الانتخابية؛

(ب) إشراك المراقبين الدوليين والإقليميين من الأطراف الثالثة الذين دعتهم حكومة العراق، وتشجيعهم والتنسيق معهم والقيام، حسب الاقتضاء، بتقديم الدعم اللوجستي والأمني لهم؛

(ج) إطلاق حملة استراتيجية للأمم المتحدة لتوجيه الرسائل من أجل توعية الناخبين العراقيين وإعلامهم وتزويدهم بأحدث المعلومات فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات، والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعما للانتخابات قبل يوم الانتخابات وفي ذلك اليوم؛

٣- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً موجزاً مفصلاً إلى المجلس عن العملية الانتخابية في العراق

والمساعدة التي تقدمها البعثة لتلك العملية، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما بعد انتهاء الانتخابات المقبلة في العراق؛

٤- يطلب كذلك أن تقوم الممثلة الخاصة للأمين العام والبعثة، بناء على طلب الحكومة العراقية، وفي ضوء الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من وزارة خارجية العراق (S/٢٠٢١/١٣٥)، بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق، حكومةً وشعباً، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية، مع مراعاة مساهمة المجتمع المدني، وبالمشاركة الكاملة، والمتساوية والمجدية للمرأة؛

(ب) تقديم المزيد من المشورة والدعم والمساعدة إلى:

١. الحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الجهود المبذولة لتخطيط وتنفيذ انتخابات واستفتاءات حرة ونزيهة فعلياً، يقودها العراقيون ويتولون زمام الأمور فيها، بما في ذلك بإجراء عمليات استعراض تقنية منتظمة وتقديم تقارير مفصلة عن الأعمال التحضيرية والعمليات الانتخابية، في إطار الدورة العادية لتقديم تقارير الأمين العام؛

٢. الحكومة العراقية ومجلس النواب بشأن مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية، وكذلك بشأن وضع إجراءات تقبل بها الحكومة العراقية لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها؛

٣. الحكومة العراقية لإحراز تقدم في جهود إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها منح الأولوية لتخطيط وتمويل وتنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز سلطة الدولة وبرامج إعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة، متى ما كان ذلك مناسباً، بالتنسيق مع الكيانات الأخرى المتعددة الجنسيات؛

٤. حكومةِ العراق بشأن تيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بشأن أمن الحدود والطاقة والتجارة والبيئة والمياه والآثار الضارة لتغير المناخ والبنى التحتية والصحة العامة واللاجئين؛

(ج) العمل، بالتنسيق مع حكومة العراق، على تعزيز ودعم وتيسير ما يلي:

١. تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية والطبية، ولا سيما للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ ولعودة اللاجئين والنازحين أو إدماجهم في المجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء، بطريقة آمنة وحسنة التوقيت ومنظمة وطوعية وتحفظ الكرامة، بسبل منها الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري؛

٢. تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الأساسية بطريقة ناجعة، بما في ذلك الرعاية الصحية

والتعليم، لفائدة شعبه، ومواصلة دعم التنسيق الفعال الذي يضطلع به العراق بين الجهات المانحة الإقليمية والدولية للبرامج البالغة الأهمية المتصلة بإعادة الإعمار والمساعدة، بما في ذلك من خلال المتابعة الفعالة للتعهدات الدولية؛

٣. الجهود التي يبذلها العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى في مجال الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة والتعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالإرهاب، بطرق عدة منها التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية، ومع المجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

٤. مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في هذا القرار تحت القيادة الموحدة للأمين العام، من خلال الممثلة الخاصة للعراق وبدعم من نائبتها المكلفة؛

(د) تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، في ظل الاحترام التام لسيادة العراق، من أجل توطيد سيادة القانون وتحسين الإدارة في العراق، إضافة إلى دعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة على يد تنظيم داعش(اليونيتاد) والذي أُسس عملاً بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)؛

(هـ) معالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات طيلة فترة التفويض، وإسداء المشورة للحكومة العراقية ومساعدتها على كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع مستويات صنع القرار على أتم وجه، وعلى قدم المساواة وبطريقة مجدية، بما في ذلك في سياق الانتخابات، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك بدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة؛

(و) ملاحظة أهمية معاملة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح كضحايا بالدرجة الأولى، وحث الحكومة العراقية وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز حماية الطفل، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال وفقا للقوانين الوطنية للعراق والتزامات العراق بموجب القانون الدولي، ودعم تنفيذ استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة التابع لمجلس الأمن؛

(ز) تشجيع كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على تنفيذ اتفاقهما بشأن ميزانية عام ٢٠٢١ بالكامل، والتفاوض على عقد اتفاقات بشأن المسائل المعلقة الأخرى؛

٥- يسلّم بأن أمن موظفي الأمم المتحدة عنصر أساسي في اضطلاع البعثة بأعمالها لصالح شعب العراق، ويهيب بالحكومة العراقية أن تواصل توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق ومدّه بالدعم اللوجستي؛

٦- يعرب عن اعتزامه استعراض تفويض البعثة ودورة تقديم التقارير المتعلقة بها بحلول ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ أو قبل ذلك الموعد إذا ورد من الحكومة العراقية طلب بذلك؛

٧- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع المسؤوليات المنوطة بالبعثة؛

٨- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش - يونيتاد

يمثل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة على يد تنظيم داعش(يونيتاد) آلية مساءلة مستقلة ومحايدة، وهو مكلف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدعم الجهود المحلية لمحاسبة تنظيم داعش عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق عن أفعال يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية ارتكبت في العراق. وقد تأسس فريق (يونيتاد) كاستجابة بالإجماع من المجتمع الدولي لطلب المساعدة الذي تقدمت به الحكومة العراقية. ويعد التعاون الفعال مع الحكومة العراقية ذي أهمية مركزية بالنسبة لتفويض وأنشطة فريق (يونيتاد). ويعمل الفريق، بقيادة مستشار خاص، على نحو وثيق مع نظراء محليين لإنجاز عمله على نحو يكَمِّل التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية، وباحترام تام للسيادة الوطنية.

الفريق القطري

يضم فريق الأمم المتحدة القطري في العراق (٢٥) عضواً، بما في ذلك (١٥) وكالة مقيمة وثلاث وكالات غير مقيمة، وهي: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز التجارة الدولية ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للهجرة. (وتعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد وكالات غير مقيمة). وفضلاً عن ذلك، يضم فريق الأمم المتحدة القطري "مجموعة البنك الدولي".

ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري، تحت قيادة نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/ المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، لتحسين حياة وسبل معيشة كافة العراقيين من خلال دعم البلد بأحدث الخبرات المتخصصة والإجراءات المستندة إلى الأدلة لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها. ويمكن تلخيص

روح أهداف التنمية المستدامة بعبارة " ألاّ يتخلف أحد عن الركب". وهذا هو المبدأ الذي يوجه كل ما تقوم به الأمم المتحدة في العراق. يعدُّ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF) ٢٠٢٠-٢٠٢٤ والذي كان يعرف سابقاً بمختصر (UNDAF) هو الإطار الشامل الذي ينجز فريق الأمم المتحدة القطري بموجبه أنشطته، وهو يقدم الأهداف الإنمائية المشتركة الرئيسية للأمم المتحدة في البلد. وتعمل الأمم المتحدة في العراق معاً بطريقة جديدة متناسقة لدعم الحكومة في تنفيذ أولوياتها الإنمائية الوطنية والتزاماتها الإنمائية الدولية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

أين تعمل الأمم المتحدة في العراق؟

تعمل أسرة الأمم المتحدة في كافة المحافظات العراقية الثمانية عشر، وذلك على مستويات المجتمعات المحلية والمحافظات والأقاليم والمستوى الوطني. وينتشر موظفوها المحليون والدوليون في أرجاء البلد ويعملون بالشراكة مع نظرائهم المحليين وعلى مستوى المحافظة والإقليم والمستوى الوطني.

ما الفرق بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وهيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في العراق؟

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هي بعثة سياسية تأسست في عام ٢٠٠٣ بطلب من الحكومة العراقية.

أما وجود منظمات الأمم المتحدة في العراق فيستند إلى اتفاقيات ثنائية مع الحكومة العراقية.

وقد تأسس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة على يد تنظيم داعش(يونيتاد) عام ٢٠١٨ كاستجابة بالإجماع من المجتمع الدولي لطلب المساعدة الذي تقدمت به الحكومة العراقية.

منذ متى تتواجد الأمم المتحدة في العراق، ولماذا؟

العراق عضو مؤسس في الأمم المتحدة. وتعمل بعض منظمات الأمم المتحدة في العراق منذ عام ١٩٩٥، وبعضها أسست مكاتبها في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وأعادت ذلك مجدداً بعد عام ٢٠٠٣. وتواصل الأمم المتحدة تواجدها في العراق بغية الاستجابة لاحتياجات الشعب العراقي ودعم جهوده لتحقيق مستقبل يتسم بالسلام والازدهار.

مقابلة مع

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

السيدة إنغيبيورغ سولرون غيشلادوتير

لقد انضممت إلى أسرة الأمم المتحدة في العراق عام ٢٠٢١ كنائبة للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية. ما هي المقارنة بين عملك الحالي والمناصب السابقة؟

بعد قضاء ٢٥ عاما كسياسية في أيسلندا، انضممت إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٢١ وخدمت كممثلة قطرية في أفغانستان وتركيا ومديرة إقليمية في أوروبا و آسيا الوسطى. لاحقا، عملت مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفة مديرة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. أعتقد بأن كل المناصب السابقة لها أشياء مشتركة مع المنصب الحالي كنائبة للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية وخاصة عملي كمديرة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنظر إلى مهامها في مراقبة الانتخابات في الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد شمل ذلك التقييم حول مدى احترام الانتخابات للحريات الأساسية وأن تسودها الشفافية والمساءلة. وبهذه الصفة، لقد قمت بمراقبة الانتخابات في أكثر من ١٥ دولة وكانت تجربة قيمة وإعدادا قويا للعمل هذا العام في العراق.

لقد استمرت وأثبتت جائحة كوفيد-١٩ أن هناك عام آخر من التحديات بالنسبة للبعثة، لقد ظل عملنا مقيدا، خاصة التنقل في أنحاء البلاد وحدد من قدراتنا على تنظيم الأحداث والتدريب. ومع ذلك، كان عاما مختلفا عن أي عام آخر، فقد أجريت انتخابات مبكرة في ١٠ تشرين الأول وقد كان لدى البعثة دور أكبر بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٧٦ الصادر في ٢٧ أيار ٢٠٢١. وقد تم تفويض البعثة "لتقديم المشورة والدعم ومساعدة الحكومة العراقية والمفوضية المستقلة العليا للانتخابات في الجهود المبذولة لتخطيط وتنفيذ انتخابات حرة ونزيهة فعليا يقودها العراقيون ويتولون زمام الأمور فيها". كما قرر مجلس الأمن كذلك بأن على البعثة توفير "فريق تابع للأمم المتحدة معزز بموظفين إضافيين وقوي ومعلن عنه بوضوح، قبل الانتخابات العراقية لمراقبة يوم الانتخابات في العراق بأوسع جغرافية ممكنة".

لم تكن هذه المهمة سهلة بأي حال من الأحوال وخاصة خلال أوقات الجائحة وخلال إطار زمني قصير للغاية. ومع ذلك، وبالرغم من الظروف والأحوال الصعبة، استطاعت البعثة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نشر

أكثر من ١٥٠ خبيرا دوليا في الانتخابات تابعين للأمم المتحدة و٥٥٠ موظف عراقي مساعد قبل وفي يوم الانتخابات لمراقبة الانتخابات.

كيف ترين مساهمة يونامي في الانتخابات العامة المبكرة التي أجريت في تشرين الأول ٢٠٢١؟

تعد المساعدة الفنية هي الشكل السائد للمساعدة الانتخابية للأمم المتحدة وكانت يونامي تقدم هذه المساعدة تقليديا في العراق، ولكن في عام ٢٠٢١ تم تعزيزها بشكل أكبر بناء على طلب من الحكومة العراقية وموافقة مجلس الأمن. وفي عام ٢٠٢١، ضاعفت الأمم المتحدة بشكل ملحوظ إثر المساعدة الانتخابية خمسة أضعاف من الذي نشرته الأمم المتحدة لانتخابات عام ٢٠١٨. تم تقديم المشورة الفنية والدعم والمساعدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالإضافة إلى مكاتبها الانتخابية التسعة عشر في المحافظات والتي تعمل من مراكز المحافظات في بغداد والبصرة، وأربيل وكركوك ونينوى. وقد كانت هذه المساعدة والدعم مهمة للقيادة وموظفي المفوضية معا وساهمت بالتالي في التقييم العام بأن هذه الانتخابات تمت إدارتها بشكل جيد من الناحية الفنية وكانت شفافة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى المساعدة الفنية للمفوضية، قامت البعثة بمراقبة الانتخابات التي ليست جزءا من إطار الأمم المتحدة المعياري للمساعدة الانتخابية. لذلك، فإن تجربة العراق في عام ٢٠٢١ تمثل ممارسة غير مسبوقة خارج السياسات والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة. أنا واثقة من أن البعثات الأخرى يمكن أن تتعلم من تجربتنا- الجوانب الإيجابية والسلبية معا- إذا ما تم طرح الاقتراح لمراقبة الانتخابات في بلد آخر.

ما هو أكثر شيء كنت فخورة به في عام ٢٠٢١؟ ما هو برأيك، اهم إنجازاتك وإنجازات البعثة في المجال السياسي؟

بدوري كنائبة للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشراف على هذه العملية، أنا فخورة بالمساعدة الانتخابية والمراقبة التي قدمناها والتي كانت مهنية ومدارة بشكل جيد. وبشكل ملحوظ، وفيما يتعلق بتصوراتنا المستقبلية نحو المزيد من التعاون والتكامل، كان من المشجع العمل في مناخ من التعاون مع فرق الأمم المتحدة المشتركة في الأسابيع التي سبقت يوم الانتخابات. لقد كان إنجازا كبيرا تقديم المساعدة المهنية والمراقبة السلسة وإدارة أكبر عملية انتخابية في العالم في العراق وسط العديد من التحديات بما في ذلك جائحة كوفيد. ينبغي إيصال امتنانا لفرقنا الانتخابية مع الإشارة أيضا إلى أن تنفيذ هذا التفويض لم يكن ممكنا دون التعاون الحقيقي من أسرة الأمم المتحدة ككل في العراق والنظراء الوطنيين ومجتمع المانحين السخي.

يعد التماسك الاجتماعي من الأولويات الرئيسية ليونامي، كيف ترين تطور هذه العملية في عام ٢٠٢١؟

كان هذا العام عاما غير عاديا ومليئاً بالتحديات. لقد واجهنا الكثير من القيود في عملنا بسبب جائحة كوفيد، وقد أثر هذا، إلى حد ما، على عملنا في مجال التماسك الاجتماعي حيث لم نستطع أن نجمع الأشخاص في اجتماعات أو دورات تدريبية. وغني عن القول بأن الشرط المسبق للتماسك الاجتماعي هو في أن يلتقي الأشخاص والتحدث والاستماع إلى بعضهم البعض هناك الكثير مما يجب القيام به في هذا المجال- وأيضا في مجال المصالحة المجتمعية- وسيكون هذا من أولويات عملنا في عام ٢٠٢٢.

كيف ترين دور الشباب العراقي في هذه العملية؟

تواصل يونامي العمل مع الحكومة لخلق بيئة مواتية للحوار الوطني الشامل ويلعب الشباب دورا أساسيا في هذا الصدد ليس فقط كأصحاب

مصلحة، ولكن أيضا كشركاء في عملية المصالحة الوطنية. واحد من كل خمسة عراقيين هو في سن الجامعة أي (ما بين ١٥-٢٤ عاما). تصاعد نشاط الشباب منذ احتجاجات ٢٠١٨ في العراق حيث حشدت شبكات الشباب في البلاد ضد الفساد وتواصل المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية. وقد اتسم الحوار بين شبكات الشباب هذه حول إصلاح الحكم بمفردات وطنية وغير طائفية. ومتابعة لورش العمل الشبابية الناجحة في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وخلال ٢٠٢١، واصلت يونامي مشاريعها الخاصة بالشباب في أنحاء البلاد. وتسعى التوصيات التي ظهرت كنتائج لهذه الورش إلى ضمان إلى أن تكون الأفكار النابعة من هؤلاء الشباب مكملة للنقاش السياسي حول المصالحة الوطنية للإسهام في تحقيق سلام واستقرار دائم في العراق.

لقد صرحتم علنا في عدة مناسبات بأنه يجب تمثيل النساء في كل مستويات اتخاذ القرار في العراق. ما رأيكم في وضع المرأة في العراق؟

أنا أؤمن بشدة بأهمية إشراك النساء في جميع عمليات صنع القرار والعمليات السياسية في المجتمع. إنها حقيقة مثبتة أنه كلما زادت المساواة بين الجنسين كلما أصبح المجتمع أكثر ازدهارا وسلما. هذا يفيد الجميع، رجالا ونساء، على حد سواء. لا يزال أمام العراق طريق طويل ليقطعه نحو المساواة بين الجنسين إلا أنه أحرز خطوات هامة مؤخرا مثل تخصيص نسبة ٢٥٪ للنساء في قانون الانتخابات وكانت النساء العراقيات على مستوى القاعدة نشيطات وصريحات. وقد أدى هذا إلى تمكين المرأة بشكل عام، كما هو واضح في النتيجة التاريخية لانتخابات ١٠ تشرين الأول حيث فازت النساء العراقيات بـ ٩٥ مقعدا من أصل ٣٢٩ مقعدا وهذا يدل على زيادة ملحوظة في تمثيلهم من ٢٥٪ إلى ٢٩٪ مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٨. ما يهم الآن هو ترجمة هذا الانتصار إلى مناصب سلطة في مجلس النواب المنتخب حديثا والحكومة القادمة لضمان أن تكون المرأة جزءا من سلطة صنع القرار ويمكنها التأثير بشكل مباشر على الأجندة السياسية ومستقبل البلاد.

الاستمرار في ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية أحد مهام البعثة الهامة، كيف ترون العلاقات العراقية الكويتية في الوقت الراهن؟

أحد الإنجازات الهامة في ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات لعام ٢٠٢١ كان الانتهاء من التعرف على الرفات البشرية التي تم العثور عليها في السماوة بمحافظة المثنى عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. ونأمل أن يكون هذا الإنجاز قد أنهى معاناة أسر الأشخاص المفقودين كما أظهر التعاون البناء وتفاني الفرق الفنية العراقية والكويتية في وقت شكلت فيه جائحة كوفيد-١٩ تحديا كبيرا في جميع أنحاء العالم. نواصل تشجيع حكومتي العراق والكويت على البناء على التقدم المحرز خلال العامين الماضيين.

ما هي أولويات عمل البعثة في المجال السياسي عام ٢٠٢١؟

عند وصولي خلال الفترة الانتخابية، كان عمل البعثة ذا صلة كبيرة بهذا الأمر. واصلنا خلال العام تقديم الدعم لجهود المصالحة، ولا سيما الحاجة إلى تلبية احتياجات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الدينية والعرقية. كما ظلت جهود مكافحة خطاب الكراهية، بكل أشكاله، من صميم عملنا وأنا فخورة بأن أقول وبتنسيق من مكتب حقوق الإنسان بالبعثة، تم منح الأولوية لهذه القضية من قبل جميع الأقسام. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا الدعم المقدم للحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لحل القضايا العالقة عبر الحوار ولتعزيز علاقات متوازنة بين بغداد والمحافظات. ومع اكتمال الانتخابات بنجاح نتطلع إلى دعم والعمل مع الحكومة الجديدة والتي نأمل أن تلبي احتياجات الشعب العراقي وتحقق الازدهار الذي يستحقه.

رسالة من

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في العراق

السيدة إيريـنا فوياشـكوفا - سوليورانو

دعم عمل الأمم المتحدة جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية الضعيفة، وتعزيز تقديم الخدمات بشكل منصف

كان العام الماضي حافلًا بالأحداث على أقل تقدير. لقد كان عامًا آخر طغت فيه جائحة كوفيد - ١٩على كل شيء في جميع أنحاء العالم، وكذلك في العراق. عام واحد تميز بالتكيف مع واقع كوفيد-١٩ الجديد، فيما ظل فريق الأمم المتحدة القطري قويًا في تنفيذ مشاريعه. وهو عام شهد التوقيع بشكل مشترك من جانبي ومن جانب وزير التخطيط، على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. عام واحد حيث أدت رغبة الحكومة في إغلاق ملف النازحين إلى بدء انتقال استجابة الأمم المتحدة من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، وهو ما انعكس في توسيع نطاق تركيزنا الجغرافي ليشمل مناطق عودة النازحين.

بشكل عام، دعم عمل الأمم المتحدة جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية الضعيفة، وتعزيز تقديم الخدمات بشكل منصف، وتعزيز مواءمة المشاركات والتعاون الدوليين مع خطة عام ٢٠٣٠.

وبناء على خطة التنمية الوطنية ورؤية العراق لعام ٢٠٣٠ للمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تم أخيراً التوقيع على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الجديد، وذلك في ٥ أيلول

٢٠٢١، مما يشير إلى عزم الحكومة على العمل على تنفيذ رؤية طويلة المدى للعراق والعمل مع الأمم المتحدة بشأن الأهداف الاستراتيجية للتنمية.

ينعكس تصميم الحكومة على حلّ مسألة النازحين في الأولوية الإستراتيجية رقم ٥ لإطار عمل الامم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة المتمثل في: تحقيق حلول دائمة كريمة وآمنة وطوعية في العراق. ومن الناحية العملية، أدى ذلك إلى تطوير آلية تركز على تحقيق الترابط بين جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية؛ فوضعت ثماني آليات تنسيق على أساس المناطق في مناطق العودة ذات الظروف المعقدة.

تضمن آليات التنسيق على أساس المناطق، أن تقوم الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية بالتنسيق والتخطيط مع الأجهزة الحكومية المحلية لتسهيل تنفيذ حلول دائمة للنازحين والعائدين.

تعمل هذه العملية أيضًا على تسهيل استراتيجية منتصف المدة الأكبر لضمان إدراج النازحين المتبقين ضمن نظام الحماية الاجتماعية الحكومي بحلول عام ٢٠٢٤. وبالمثل، بدأت الحكومة في إيلاء اهتمام متزايد لأجندة تغير المناخ؛ وينعكس هذا في الأولوية الاستراتيجية رقم ٤ المتمثلة في: تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وقد زاد فريق الأمم المتحدة القطري من تركيزه على أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك دمج تقنيات الطاقة المتجددة وتقنيات المناخ الذكية حيثما كان ذلك مجدياً.

يضم فريق الأمم المتحدة القطري اليوم، ما مجموعه عشرين عضوًا متواجدون على أرض الواقع في العراق، ويعملون معًا لدعم الحكومة وجهات المجتمع المدني الفاعلة، لتهيئة الظروف لإنعاش الحياة الاجتماعية والاقتصادية واستقرارها وإصلاحها. ولم يكن أي من ذلك ممكناً لولا تعاون الحكومة المكثف ودعمها الذي يظهر التزامها بتحسين حياة مواطنيها.

منذ أن تم تعييني كنائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في العراق في عام ٢٠٢٠، شاهدت تقدما ملحوظاً، ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من المجالات التي تستحق اهتمامًا أكبر، مثل الحاجة إلى إصلاح برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وهناك أمل في تحقيق مستقبل مشرق للعراق ومواطنيه بمجرد تشكيل حكومة جديدة تتولى زمام الأمور بقوة لضمان تلبية احتياجات جميع مواطنيها.

بدأت الحكومة في إيلاء اهتمام متزايد لأجندة تغير المناخ: وينعكس هذا في الأولوية الاستراتيجية رقم 4 المتمثلة في: تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

مقابلة مع

المدير بالنيابة لمكتب الشؤون السياسية ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

السيد محمد النجار

منذ عمله مع البعثة في عام ٢٠٠٥، كان للسيد محمد النجار دورا قياديا في مجالي السلام والأمن. وتركز مشاركته المستمرة مع كبار المسؤولين وكذلك القيادات السياسية والدينية على قضايا المصالحة الوطنية والوساطة وحل النزاعات وبناء السلام. وقد أصبح السيد النجار مديرا لمكتب الشؤون السياسية في عام ٢٠٢١. وفي منعطف حاسم من الجغرافيا السياسية الوطنية والإقليمية، تظل جهوده مركزة على تعزيز الحوار السياسي بين الأطراف السياسية وشرائح المجتمع الأخرى.

كيف يمكن أن تلخص عام ٢٠٢١ من وجهة نظر مكتبك؟

شهد عام ٢٠٢١ تحقيق مطلب شعبي رئيسي: انتخابات برلمانية مبكرة. وخلال العام دعم المكتب السياسي الاستعدادات لانتخابات تشرين الأول والعمل مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز بيئة انتخابية مواتية. لقد قدمنا المساعدة لمكتب السيد الرئيس والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في وضع مدونة لقواعد السلوك الانتخابية حيث التزمت بموجبها الأطراف السياسية بالحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية. وتم التوقيع على مدونة قواعد السلوك الانتخابي يوم ١٥ أيلول تحت رعاية السيد الرئيس في مؤتمر بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق. وأقيمت مراسم توقيع مماثلة في أنحاء البلاد كما ساهم مكتب الشؤون السياسية في تعزيز الرصد والإبلاغ خلال وبعد الانتخابات.

الاستقرار أولوية مركزية في العراق، كيف يدعم مكتب الشؤون السياسية الاستقرار السياسي؟

من خلال المساعي الحميدة للممثلة الخاصة ونائبة الممثلة الخاصة للشؤون السياسية، يشجع المكتب السياسي الانتقال السلمي للسلطة بموجب الدستور وتطوير برنامج حكومي يحقق إصلاحا حقيقيا ويدفع إلى المصالحة على المستويين الوطني والمجتمعي لتوطيد الاستقرار السياسي والأمن. في كركوك حافظ المكتب السياسي على الانخراط مع المسؤولين الحكوميين والقيادات السياسية والدينية وكل المكونات المحلية لدفع الحوار

وبناء الثقة في المؤسسات المحلية؛ في أماكن أخرى دافعنا عن تطبيق اتفاق سنجار؛ والعمل مع الأقليات والسلطات المحلية في سهل نينوى لدعم جهود الإدماج وحوار المصالحة المجتمعية المحلية وأيضا دعم سن قانون الناجيات الإيزيديات.

ما هي الجهود التي قام بها مكتب الشؤون السياسية للعمل مع الشباب والمجتمعات المحرومة؟

بالتنسيق مع لجنة الحوار والسلم المجتمعي في مكتب رئيس الوزراء، استمر مكتب الشؤون السياسية في تيسير الحوار بين الشباب لتعزيز التعايش السلمي. وقد أسفرت جلسات الحوار هذه في تشكيل لجان عبر المحافظات والتي اجتمعت في مؤتمر الحوار الوطني في آب مع تمثيل المكتب السياسي من خلال اللجنة الاستشارية. وحضر المؤتمر أكثر من ٢٠٠ مشارك من كل المحافظات بما في ذلك المفكرون والشباب من الرجال، والنساء، والقيادات الدينية، والعشائرية. وتناولت المناقشات الإصلاح السياسي والمالي، ومراجعة الدستور ومحاربة الفساد والتنوع الاقتصادي. وكانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر "وثيقة الحوار الوطني"، والتي حددت الركائز الموضوعية والتوصيات التي تم إبرازها في المناقشات. وقد تم اعتماد الوثيقة من قبل رئيس الوزراء والقيادات السياسية الأساسية. بالتوازي نظم مكتب الشؤون السياسية عدة اجتماعات مع المحتجين والنشطاء السياسيين بحضور الممثلة الخاصة للاستماع إلى مخاوفهم وتعزيز مشاركتهم في الانتخابات. كما أجرى مكتب الشؤون السياسية سلسلة من ورش العمل لبناء القدرات لتمكين الشباب من المشاركة السياسية الفعالة والحوار السلمي.

هل رأيت أي تقدم في العلاقات بين بغداد – وأربيل؟

لقد وسع مكتب الشؤون السياسية من مساعيه الحميدة نحو إبرام وتنفيذ اتفاق شامل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وفي ٣١ آذار، اعتمد مجلس النواب الميزانية الاتحادية وبالرغم من عدم تطبيقها بالكامل، استأنفت بغداد التحويلات الشهرية البالغة ٢٠٠ مليار دينار عراقي في تموز ٢٠٢١، مما سمح لحكومة إقليم كردستان بصرف رواتب موظفيها المدنيين. وقد ساهم هذا في تخفيف التوتر السياسي ونزع فتيل الاضطرابات الاجتماعية في إقليم كردستان. ينبغي أن تتوصل كل من بغداد وأربيل إلى منهج عمل مؤسسي ويمكن التنبؤ به ويؤكد مكتب الشؤون السياسية باستمرار على أهمية وجود علاقة قوية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لاستقرار العراق.

وأخيرا بعض الأفكار حول الآفاق السياسية لعام ٢٠٢٢؟

سيكون عام ٢٠٢٢ عاما مليئا بالتحديات بالنسبة للعراق-ينبغي تشكيل حكومة جديدة بسرعة ويجب وضع برنامج موسع لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه البلاد- بما في ذلك البطالة وتغير المناخ ومكافحة الفساد وتوصيل الخدمات العامة وبناء مستقبل أفضل للشعب العراقي. سيدعم مكتب الشؤون السياسية قيادة البعثة في المشاركة في حوار مع القيادات العراقية وممثلي المجتمعات والنشطاء من الشباب والنساء إضافة إلى الأقليات والرموز الدينية لمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة ولا سيما تطوير علاقة مستدامة بين بغداد وأربيل.

مقابلة مع

مدير مكتب المساعدة الانتخابية ورئيس فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية

السيد أمير أراين

في عام 2021، حشدت الأمم المتحدة مواردها لنشر ما يعتبر بأنه أكبر مهمة انتخابية على مستوى العالم حتى الآن، مع تفويض انتخابي متعدد المحاور دعما لعملية انتخابية يقودها العراقيون ويمتلكون زمامها

ما هو أعظم إنجاز لمكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في عام ٢٠٢١؟

لقد كان عاماً حاسماً في العراق بإجراء انتخابات مجلس النواب في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١. وكان للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات مهمة لا تحسد عليها تتمثل في الإعداد لانتخابات لا تقرر المستقبل السياسي للبلاد فحسب، بل ستحدد ما إذا كان الشعب العراقي سيستمر بالوثوق بالانتخابات بشكل عام، وبمفوضية الانتخابات بشكل خاص.

ولم تقتصر التحديات التي واجهتها المفوضية على القيادة الجديدة والبيروقراطية المعاد تنظيمها فحسب، بل توجب عليها أن تنظم الانتخابات استناداً إلى قانون انتخابات جديد، وعلى وجه التحديد، وفقاً الى نظام انتخابي جديد. وورثت القيادة الجديدة للمفوضية أيضا مؤسسة تكتنفها قضايا ترتبط بالمصداقية العامة بسبب الطريقة التي أجريت بها الانتخابات السابقة. وعليه، فإن القيادة السياسية العراقية ومفوضية الانتخابات والرأي العام العراقي كانوا يتطلعون إلى الأمم المتحدة لتمد يد العون لتقديم مساعدة انتخابية فنية موسعة والدعم الاستشاري.

واستجابة لذلك، قرر مجلس الأمن الدولي بقراره المرقم ٢٥٧٦ لسنة ٢٠٢١ إرسال فريق انتخابي أُممي معزز وقوي الى العراق مع أربعة عناصر أساسية في تفويضه: (١) المساعدة الفنية، (٢) المراقبة في يوم الاقتراع، (٣) الاتصالات الإستراتيجية، (٤) التنسيق مع المراقبين الدوليين من الأطراف الثالثة الذين دعتهم الحكومة العراقية.

وللمضي قدماً بأداء ولايتها، شرعت البعثة في مطلع الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بالبدء بعملية تنفيذ مشروع موسع للمساعدة الفنية الأممية. ومع تلقي مساهمات سخية من العديد من الدول الأعضاء والصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأ نشر مستشاري الأمم المتحدة الانتخابيين في مطلع عام ٢٠٢١. وتجدر الإشارة الى أن المستشارين الانتخابيين قد تم نشرهم في المقر العام للأمم المتحدة وفي المراكز الإقليمية ليقدموا الدعم الاستشاري والفني لنظرائهم في مفوضية الانتخابات في المكتب الوطني ومكاتب المحافظات البالغ عددها ١٩ مكتباً انتخابيا.

وبحلول ١ تشرين الأول، بلغ عدد أفراد الدعم الفني الانتخابي التابعين للأمم المتحدة في العراق ١٦٠، بينهم ٤٩ موظف دولي و١١١ موظف محلي وهو ما يعادل زيادة بمقدار خمسة أضعاف ما كانت عليه المساعدة الانتخابية في انتخابات ٢٠١٨. وشملت مجالات المساعدة الانتخابية تقديم الدعم في إعداد الأنظمة والإجراءات الانتخابية الخاصة، من بين جملة قضايا أخرى، بترشيح وتسجيل المرشحين وتنظيم الحملات الانتخابية والتنسيق الميداني والمسائل اللوجستية وفرز النتائج وعرضها ومعالجة الشكاوى والطعون والبت بها. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة المساعدة في تعيين وتدريب موظفي الاقتراع وإعداد حملة اتصال جماهيري جديدة وشاملة والتوجيه والإرشاد بشأن وسائل الإعلام وتسجيل الناخبين وتنفيذ إجراءات الحد من جائحة كورونا وتوريد مواد الاقتراع (من ضمنها طباعة أوراق الاقتراع) وشراء معدات الأمن والسلامة الخاصة بجائحة كورونا وإنشاء مراكز عرض النتائج وإجراء تجارب المحاكاة قبل موعد الاقتراع والدعم في مجال إجراء التدقيق المستقل.

وعلاوة على ذلك، قامت البعثة أيضاً وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتعبئة المئات من الأفراد للمساعدة في تنفيذ تفويض المراقبة في يوم الاقتراع. وقامت يونامي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنشر ١٥٠ مستشار انتخابي من موظفي الأمم المتحدة الدوليين وقرابة ٥٥٠ موظف من موظفي الإسناد المحليين قبل الانتخابات وفي يوم الاقتراع.

وجرى نشر المراقبين على ثلاثة مراحل مع نشر فريق تحضيري في بغداد قبل شهرين من موعد الاقتراع لغرض إعداد لآلية المراقبة والشروع بالاستعدادات العملياتية. وتم نشر خمسة فرق إقليمية في المراكز الإقليمية التابعة للبعثة في محافظات بغداد والبصرة وكركوك ونينوى وأربيل قبل موعد الانتخابات بأربعة أسابيع لتهيئة الأرضية الخاصة بالنشر القصير الأمد للخبراء مع التأسيس للتواجد الرقابي في منطقة المسؤولية.

ووصل مستشارو الأمم المتحدة الانتخابيون قبل موعد الاقتراع بأسبوع واحد وتم نشرهم في جميع المحافظات الثماني عشرة. وفي يوم الاقتراع الخاص، زار المستشارون ٧٩ محطة اقتراع في ٢٥ مركز اقتراع. وفي يوم الاقتراع العام، راقب الخبراء الأمميون ١,١٠٨ محطة اقتراع في ٣٠١ مركز اقتراع في المحافظات الثماني عشرة.

وأوفت البعثة بالتزاماتها فيما يتعلق بالحملة الدعائية والتنسيق الخاص بالمراقبين من الأطراف الثالثة، وهما العنصران الثالث والرابع من ولايتها الانتخابية لعام ٢٠٢١. وتم تنظيم العديد من الحملات والأنشطة الابتكارية التي تهدف إلى تثقيف وتوعية الناخب العراقي بشأن التحضيرات الانتخابية، فضلا عن أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. وكانت تهدف أيضا إلى بناء ثقة الجمهور ونشر المعرفة والتصدي للمعلومات المضللة. وتأتي هذه الأنشطة في قمة أنشطة الدعم التي

تقدمها الأمم المتحدة وهي متممة لحملة الاتصال الجماهيري المكثفة التي نظمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وعلى نحو مماثل، دعمت البعثة مفوضية الانتخابات في التحضيرات التي أجرتها لدعوة المراقبين الدوليين من الأطراف الثالثة. كما نسقت البعثة مع الحكومة العراقية لتوفير الدعم اللوجستي والأمني مما ساعد جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والعديد من السفارات في نشر مراقبيها في مختلف أنحاء العراق.

وقد تم توثيق جميع هذه الجهود في تقرير عن الانتخابات العراقية لعام ٢٠٢١، قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١. وقد جاء تقرير الأمين العام استجابة لطلب مجلس الأمن بتقديم تقرير موجز في غضون شهر من انتخابات ١٠ تشرين الأول.

برأيكم، ما هي أكبر التحديات التي برزت في الانتخابات؟

فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١، يمكن تلخيص التحديات في (١) تنظيم عملية انتخابية سليمة مهنياً، وإن كان ذلك خلال فترة جائحة كورونا و (٢) أن يرى الجمهور أن العملية الانتخابية تقود إلى قبول أوسع لنتائج الانتخابات.

وعلى هذا الأساس كان الدعم الذي قدمته البعثة للمفوضية موجها نحو تعزيز استعدادها في جميع جوانب التحضيرات الفنية والعملياتية وفي نفس الوقت دعم تنفيذ حملة مكثفة للاتصال الجماهيري والعلاقات الخارجية تهدف إلى بناء ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وبعد التوجيه والإرشاد الذي قدمته البعثة، تم وضع التدابير الوقائية الخاصة بجائحة كورونا موضع التنفيذ لجميع موظفي الانتخابات ووكلاء الأحزاب السياسية، والمراقبين، والمراجعين، والناخبين.

ومن الجدير بالذكر أن القيادة الحالية للمفوضية كانت شريكاً مرحباً في هذا الصدد. وكانت تستقبل الآراء والنصائح الفنية وكانت تعمل استباقياً على دراسة آراء الأمم المتحدة قبل اتخاذ معظم القرارات الرئيسة المتعلقة بإدارة الانتخابات.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الكثير من نصائح الأمم المتحدة التي قدمت في الانتخابات السابقة قد لقيت آذاناً صاغية من قبل القيادة الحالية، بما في ذلك إجراء تدقيق مستقل لنظم تكنولوجيا المعلومات الانتخابية والقيام بالعديد من تمارين المحاكاة لاختبار عمل المنظومات فضلا عن مختلف مشاركات أصحاب المصلحة التي شرعت المفوضية بتنفيذها طوال هذه العملية.

وكانت حملة الاتصال الجماهيري التي أطلقتها المفوضية في انتخابات ٢٠٢١ غير مسبوقة من حيث النطاق والتغطية. وبدعم من البعثة، نفذت المفوضية حملة اتصال جماهيري جديدة وشاملة تضمنت محتويات مصممة خصيصاً لفئات مثل النساء والشباب والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والجيش. وتم بث المعلومات عن طريق قنوات التلفاز الوطنية ووسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال العديد من أنشطة المشاركة المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل ٤٧ مشروع نفذته ٣٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني بتمويل من خلال مبادرة المنح المنخفضة القيمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التثقيف المدني والانتخابي على زيادة تكثيف رسائل الاتصال الجماهيري مع القيام بأنشطة مباشرة على شبكة الإنترنت في جميع المحافظات التسع عشرة.

ونظمت المفوضية والبعثة مؤتمرات صحفية منتظمة فضلا عن مقابلات، بينما جرى إطلاق حملات مختلفة، مثل # أنا أُنتخب و # أنا انتخبت في وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل المباشر مع الناخبين. وتم إعداد أكثر من ٢٠٠ مقطع من فيديوهات الرسوم المتحركة ورسوم المعلومات البيانية إضافة إلى عدد أكبر من المنشورات وعدد كبير من مقاطع الفيديو التي أنتجتها المكاتب

الانتخابية في المحافظات بمساعدة البعثة مع إدراج الترجمة بلغة الإشارة لأول مرة والتي قدمت أيضا للمرة الأولى في المؤتمرات الصحفية. وكذلك، تم بث المؤتمرات الإعلامية والبيانات الصحفية التي عقدتها وأصدرتها المفوضية إضافة الى العملية الكاملة للعد والفرز اليدوي مباشرة على منصاتها الرقمية. ووضعت أيضا أنظمة وأنشطة لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة موضع التنفيذ، بل وحتى التهجمات على المفوضية، سواءً في وسائل التواصل الاجتماعي والتوجيه الإعلامي المقدم للمفوضية. ومن التحديات الرئيسة التي واجهتها المفوضية في بداية العملية – كانت إعادة بناء وتعزيز ثقة الجمهور بالمفوضية - والتغلب على هذا التحدي بنجاح من خلال جميع الجهود المبذولة.

ومن البديهي أنه لا تزال هناك مجالات لا تزال تشكل تحدياً في الانتخابات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ودعم البعثة، لتحسين آليات البت في النزاعات الانتخابية، فلا تزال هناك مجالات تحتاج إلى المعالجة ولن تتطلب إلى حد كبير إجراء تعديلات فنية فحسب، بل إنها تستوجب المزيد من المراجعة القانونية. وأن وجود تعاون وتنسيق أفضل بين المفوضية والهيئة القضائية الانتخابية يشكل عاملاً مساعداً مما يسر معالجة التحديات الانتخابية. وقدمت البعثة المساعدة في تشجيع مثل هذا التعاون تمثل في عقد جلسة إحاطة لأعضاء الهيئة القضائية الانتخابية، وكانت تلك مبادرة رائدة. ولكن ربما هناك حاجة الى المزيد من الاهتمام لزيادة تعزيز وتبسيط عملية البت في النزاعات الانتخابية في الانتخابات المقبلة.

وبالنظر إلى المستقبل، ما الذي تحتوي عليه أجندة الانتخابات لعام ٢٠٢٢؟

مثلما ذكر رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في اجتماعه التشاوري في كانون الأول ٢٠٢١ مع ممثلي الدول الأعضاء التي تساهم في المشروع الانتخابي، إن من المهم أن تحافظ المفوضية على المكاسب المتحققة من تجربتها الانتخابية في عام ٢٠٢١ وتبني عليها. وستطلق المفوضية في مرحلة ما بعد الانتخابات مباشرة عملية استنباط الدروس لتقييم الإنجازات المتحققة والنظر في الدروس المستفادة وتحديد التوصيات لزيادة تطوير القدرات من أجل إجراء الانتخابات في المستقبل.

وشدد رئيس مجلس المفوضين على أنه بالنظر إلى الواقع العراقي، فمن المهم أن يبقى المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق شريكين رئيسيين وأن يكونا حاضرين طوال عملية بناء القدرات. وحدد أربع مجالات ذات أولوية على المدى القريب، بما في ذلك معالجة المشاكل القديمة المتعلقة بسجل الناخبين وتحسين البنى التحتية والبرمجيات والموظفين المرتبطين بإدارة نتائج الانتخابات وتعزيز الاتصال الجماهيري ومواصلة مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات بما في ذلك فيما يرتبط بالبت في الشكاوى والطعون الانتخابية.

وبصفتي كبير المستشارين الانتخابيين ومدير مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة، فلقد أعربتُ في نفس المحفل عن أن الفريق الانتخابي التابع للأمم المتحدة سيكرس جهوده بالكامل للعمل مع المفوضية بشأن هذه المسائل في عام ٢٠٢٢. وبدعم من الجهات المانحة، تم تمديد مشروع المساعدة الانتخابية حتى كانون الأول ٢٠٢٢، وستخصص أنشطة المشاريع لتنمية القدرات، مع تقديم الدعم الاستشاري المستمر الذي يقدمه الخبراء في المكتب الوطني ومكاتب المحافظات. وستواصل البعثة العمل جنباً إلى جنب مع المفوضية فيما يخص الدروس المستنبطة لمرحلة ما بعد الانتخابات وفي تنفيذ التوصيات المتعلقة ببناء القدرات التي ستنتج عن مثل هذه العملية.

وبالإضافة إلى بناء القدرات، هناك تسريبات عن احتمال إجراء انتخابات إما في عام ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣ في المحافظات أو في الإقليم. ومن المقرر إجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان هذا العام. أما على صعيد البلاد، هناك أيضا انتخابات مجالس المحافظات التي جرى تأخيرها منذ عام ٢٠١٧. وسيكون مجلس النواب العراقي الجديد في أفضل وضع يمكنه من البت في هذا الأمر.

وفي الوقت نفسه، ستواصل جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية التركيز على بناء القدرات من أجل الانتخابات المقبلة التي ستبقى انتخابات يقودها العراقيون ويتولون زمام أمورها.

مكتب حقوق الإنسان

سؤال وجواب

مع مديرة مكتب حقوق الإنسان

السيدة دانييل بيل

ما هو تفويض حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)؟

مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مسؤول عن تنفيذ تفويض البعثة في مجال حقوق الإنسان وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٥٧٦ (٢٠٢١) وقراراته السابقة من أجل "تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، من أجل تعزيز سيادة القانون وتحسين الإدارة في العراق". وفي عام ٢٠٢١، واصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دعم جهود الحكومة لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين. وشارك بشكل بناء مع الحكومة والمجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لتعزيز الجهود المشتركة للتدابير التشريعية والمؤسساتية والسياساتية لتعزيز احترام حقوق الإنسان وزيادة العمل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

كيف تطورت أوضاع حقوق الإنسان في العراق عام ٢٠٢١؟

في عام ٢٠٢١، في خضم تطور الوضع السياسي والاقتصادي والأمني، واصل الشعب العراقي المطالبة بإصلاحات مؤسساتية، والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحسين الحصول على التعليم والصحة والمياه

وفرص عمل أفضل.

واستمرت المظاهرات التي بدأت في تشرين الأول ٢٠١٩ طوال عام ٢٠٢١، وإن كانت على نطاق منخفض نسبيًا. وكانت هناك دعوات متزايدة للمحاسبة على عمليات القتل والاختطاف والاختفاء القسري ذات الصلة بالمظاهرات ووضع حد للإفلات من العقاب. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية اتخذت بعض الخطوات، إلا أن الافتقار إلى المساءلة ظل مصدر قلق كبير إلى جانب التحديات التي تواجه حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

وفي إقليم كردستان، أثار الاعتقال والمحاكمات الجائرة والحكم على النشطاء الذين يمارسون المعارضة القانونية مخاوف جدية بشأن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

أُجريت انتخابات مجلس النواب في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١. وقد راقب مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جوانب حقوق الإنسان في الانتخابات خلال جميع المراحل. وسيوفر مجلس النواب المنتخب حديثًا وتشكيل الحكومة الجديدة (المنتظر) فرصًا للعراق للإسراع بالموافقة على التشريعات المعلقة، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بمناهضة العنف الأسري وقانون مناهضة التعذيب وقانون حرية التعبير.

ماذا فعل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتعزيز حماية حرية التعبير والحق في التجمع السلمي؟

ظلت حماية الحريات الأساسية في التعبير والحق في التجمع السلمي من الأولويات الأساسية لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الذي شارك في زيادة الرصد والإبلاغ عن عمليات القتل والاختطاف والتهديد والمضايقة التي يتعرض لها النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمتظاهرون. وبتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٢١، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقريراً عاماً بعنوان "تطورات التظاهرات في العراق: المساءلة بشأن الانتهاكات لحقوق الإنسان والتجاوزات عليها التي ترتكبها عناصر مسلحة مجهولة الهوية". وركز التقرير على الخطوات التي اتخذتها السلطات العراقية لضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق العنف المرتبط بالمظاهرات، وشجع على بذل جهود أكبر لإنهاء الإفلات من العقاب على عمليات القتل والاختفاء المستهدفة للمتظاهرين والمنتقدين على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية. وتشجع توصيات التقرير على بذل مزيد من الجهود في مجالات التحقيقات والمساءلة والحماية.

وكجزء من الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة في سياق المظاهرات، في كانون الأول ٢٠٢١، قدم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تدريبًا لبناء القدرات لأعضاء لجنة تقصي الحقائق التي أنشأها رئيس الوزراء العراقي. ويهدف الدعم الفني إلى تعزيز قدرات أعضاء لجنة تقصي الحقائق على التحقيق في الجرائم والمخالفات المرتكبة أثناء التظاهرة ومحاسبة الجناة.

ما الذي تم عمله لحماية حقوق الإنسان في إقامة العدل؟

في عام ٢٠٢١، واصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تنفيذ برنامج مراقبة الاحتجاز والمحاكمة لرصد الامتثال للضمانات الإجرائية وضمانات الاحتجاز ومعايير المحاكمة العادلة للمساعدة في منع ظهور مظالم جديدة ومعالجة دوافع النزاع، مثل التمييز الهيكلي والظلم والتعذيب والإفلات من العقاب، التي دفعت الأفراد إلى اختيار العنف ومكنت داعش من الحصول على الدعم في العراق. في آب ٢٠٢١، نشرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريراً بعنوان حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: الشروط القانونية والضمانات الإجرائية لمنع التعذيب وسوء المعاملة. ووثق التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تموز ٢٠١٩ إلى ٣٠ نيسان ٢٠٢١، روايات تتسم بالمصداقية والموثوقية بشأن المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان للمحتجزين والمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. إن المساءلة المحدودة عن التعذيب وسوء المعاملة المبينة في هذا التقرير تشير إلى الإذعان والتسامح لهذه الممارسة كوسيلة لانتزاع "الاعتراف". وقدمت تحليلاً لعوامل الخطر للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب في أماكن الاحتجاز وقدمت توصيات تهدف إلى تعزيز استجابة الحكومة حول قضية التعذيب. وعقب إصدار التقرير، شارك مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في المناقشات والدعوة مع السلطات والمجتمع المدني والمحامين في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق.

في تشرين الثاني، أطلق مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك معايير المحاكمة العادلة لدعم جهود مكافحة التعذيب. ويقوم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بالاشتراك مع مجلس القضاء الأعلى، بوضع اللمسات الأخيرة على وضع المبادئ التوجيهية بشأن الحقوق الأساسية للمشتبه فيهم والمتهمين والموقوفين خلال مراحل مختلفة من الإجراءات الجنائية.

في عام ٢٠٢١، في خضم تطور الوضع السياسي والاقتصادي والأمني، واصل الشعب العراقي المطالبة بإصلاحات مؤسساتية، والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحسين الحصول على التعليم والصحة والمياه وفرص عمل أفضل

ما هو الدور الذي لعبه مكتبكم في معالجة المخاوف بشأن حرية التعبير في كردستان؟

واصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق توثيق القيود المفروضة على حرية التعبير لأولئك الذين يبدون انتقادات ومعارضة للسلطات، وأعرب عن قلقه بشأن الإجراءات التقييدية المتخذة في إقليم كردستان ضد النشطاء الأفراد ودعا حكومة كردستان لحماية الحق في حرية التعبير، والنشطاء والصحفيين. وفي ١٢ أيار ٢٠٢١، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقريراً عاماً حول حرية التعبير في إقليم كردستان العراق. ووثق التقرير مزاعم بالقيود غير القانونية على حقوق من يرفعون الأصوات الناقدة لسلطات إقليم كردستان أو سياساتها خلال الفترة من آذار ٢٠٢٠ إلى نيسان ٢٠٢١. وأشار التقرير إلى تعرض صحفيين ونشطاء وآخرين لاعتقالات تعسفية وانتهاكات للضمانات الإجرائية، واستخدام التهديدات و/أو غيرها من أشكال الضغط والتخويف. وشارك مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في حوار مع حكومة كردستان لتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا.

وفي ٢١ كانون الأول، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً بعنوان حقوق الإنسان وحرية التعبير: المحاكمات في إقليم كردستان العراق. ويدرس التقرير إجراءات العدالة الجنائية في أربع قضايا رمزية في محكمة جنايات أربيل، تتعلق بأفراد معروفين بانتقادهم العلني للسلطات. ويضع تحليلاً قائمًا على الأدلة للعدالة الإدارية في كردستان ويقدم تقييمًا للمخاطر التي قد يواجهها الأفراد، بما في ذلك التعارض مع القانون، لممارسة الحقوق المشروعة في حرية التعبير.

خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٢١، بدأ مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تنفيذ مشروعه للأمن الرقمي والحقوق الرقمية وأجرى خمس دورات تدريبية حول حقوق الإنسان عن التفاعل بين حقوق الإنسان والحقوق الرقمية وكذلك أمن الفضاء المدني وحمايته. واستفاد من هذا التدريب مجموعة من حوالي ٢٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين والصحفيين، بما في ذلك أولئك الذين يشاركون في تعزيز حقوق الإنسان لمجتمع المثليين. وسيتوسع هذا المشروع في عام ٢٠٢٢.

ما هو الدور الذي لعبه مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة من آثار جائحة كورونا؟

في عام ٢٠٢١، استمرت جائحة كورونا بإحداث تأثير مدمر على المجتمعات في جميع أنحاء العراق. وتأثرت الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات والنازحين، بشكل غير متناسب بآثار الجائحة والتدابير الوقائية الموضوعة لاحتواء انتشارها. ومنذ تفشي الجائحة في العراق، ازدادت الوصمة الاجتماعية القائمة بالفعل والتمييز ضد النساء والأطفال، ولا سيما العنف الأسري وحماية الأقليات، مما أدى إلى تفاقم حالة الحماية الهشة بالفعل. وعانت مجتمعات الأقليات أيضًا من فجوات الحماية القائمة وزيادة التهميش نتيجة لجائحة كورونا.

وبين آذار وحزيران ٢٠٢١، عزز مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حملته على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ١٥ تصميمًا تصويرياً جديدًا لزيادة الوعي حول تأثير الجائحة على النساء ومجتمعات الأقليات. وأطلق مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالاشتراك مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ووكالات

أخرى تابعة للأمم المتحدة، حملة متخصصة لتعزيز تدابير الحماية الصحية، والتشجيع على استخدام الكمامات من خلال تسعة رسوم توضيحية وأغنيتي راب. ووصلت الحملة إلى ما لا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وحدها.

وخلال شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠٢١، اشتركت ست منظمات عراقية غير حكومية مع مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بحملة لإعلام مجتمعات الأقليات في العراق بلغتهم الخاصة بتأثير جائحة كورونا على حقوق الإنسان، ودعت إلى الالتزام بتدابير الحماية الصحية والحاجة إلى التطعيم. وتضمنت حملة التوعية نشر ١٧٠٠٠ ملصق مترجم إلى ست من لغات الأقليات المحكية في العراق - السريانية (المسيح)، وأفيستا (الزرادشتية)، والكرمانجي (الإيزيدية)، والمندائية (الصابئة المندائيين)، والتركمانية (التركمان)، وماشو (كاكائيين). وشجعت الرسوم التوضيحية على مواقع التواصل الاجتماعي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عامة السكان على تلقي التطعيم، وصدت الشائعات والمعلومات الخاطئة فيما يتعلق بآثار اللقاحات.

كيف دعم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري؟

يمثل الاختفاء القسري، سواء في الماضي أو الحديث، مصدر قلق خطير لحقوق الإنسان في العراق. ودعماً للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية ولتعزيز مشاركتها مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، نظم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في الفترة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني، تدريباً لمدة يومين لـ ٢٥ مسؤولاً عراقياً في بغداد. وقدم التدريب، الذي قدمه ثلاثة خبراء دوليين، من بينهم عضوان في اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، منصة لمناقشة التزامات العراق الدولية فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري.

ولتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الحماية من الاختفاء القسري، نظم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضًا دورة تدريبية منفصلة ليوم واحد مع ١١ منظمة من منظمات المجتمع المدني في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢١. واتفق المشاركون على الانخراط في الدعوة والتوعية من أجل تبني قانون يجرم الاختفاء القسري وينص على آلية لمكافحة الاختفاء القسري من بين خطوات أخرى. في ٣٠ آب، سهل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضًا مناقشة مائدة مستديرة افتراضية بين ١١ من نشطاء المجتمع المدني في نينوى، بما في ذلك خمس نساء لتعزيز مشاركة نشطاء المجتمع المدني في حماية الأشخاص من الاختفاء القسري وبناء القدرات على توثيق الحالات الفردية وإجراء المناصرة مع السلطات المختصة.

ماذا يفعل مكتبكم لتعزيز مشاركة العراق في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؟

عمل مكتب حقوق الإنسان مع مكتب رئيس الجمهورية وإدارة حقوق الإنسان في وزارة العدل ووزارة الخارجية لدعم جهود الحكومة لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وبدعم تمويلي من مكتب حقوق الإنسان التابع

لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تم إطلاق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في العراق في تموز ٢٠٢١. وتسعى خطة العمل الوطنية، التي أعدتها وزارة العدل وصادق عليها مجلس الوزراء، إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز السياسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان داخل المؤسسات الحكومية وتركز على دعم تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأجريت مناقشات مع وزارة الخارجية والبعثة الدائمة للعراق في جنيف لتحديد خيارات تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بدعم من صندوق المساعدة التقنية الطوعية التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ما هي الخطوات المتخذة لمعالجة حقوق المرأة والأقليات؟

ساعدت مشاركة مكتب حقوق الإنسان بالبعثة مع المنظمات غير الحكومية من مجتمعات الأقليات وممثلها والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة في زيادة الوعي وتدابير الحماية، والدعم للأقليات، والنساء، والفتيات. ومن خلال حملة رصد مفصلة وثق مكتب حقوق الإنسان وسلط الضوء على التحديات التي تواجه الأقليات والنساء المرشحات في انتخابات ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١ خلال كل المراحل.

كانت حماية النساء والفتيات من العنف الأسري من صميم جهودنا في عام ٢٠٢١. ففي ٢ من آذار أطلقت البعثة فيلما قصيرا بعنوان "كسر حاجز الصمت"، وهي مبادرة دعم لتشجيع الجهود لتجريم العنف الأسري في العراق وإضفاء الطابع الرسمي لدعم نظام حماية الناجيات ومحاسبة الجناة مرتكبي هذه الجرائم داخل المنازل.

عزز مكتب حقوق الإنسان بالبعثة خلال حملة الستة عشر يوما (١٦) من الأنشطة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي من التداخل بين منظمات المجتمع المدني مع النظراء الحكوميين لتعزيز الدعوة لتجريم العنف المنزلي في جميع أنحاء العراق وإضفاء الطابع الرسمي على أنظمة دعم الناجين ومساءلة الجناة عن الجرائم المرتكبة داخل المنزل.

واصل مكتب حقوق الإنسان من جهوده الرامية للقضاء على التمييز والتحرش على أساس الدين، أو العرق، أو الفقر، أو الهوية وغيرها من العوائق التي تهمش الأقليات والنساء في الحصول على الوثائق التعريفية والحصول على الخدمات الأساسية. وبتاريخ ٢١ آذار، وهو اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، نظم مكتب حقوق الإنسان عرضا افتراضيا شارك فيه مستشار رئيس الوزراء لشؤون المكونات، والمفوض المختص بالتمييز العنصري من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ومنظمات المجتمع المدني لتبادل وتعزيز جهود الدعم القائمة استجابةً لموضوع هذا العام "الشباب يقفون ضد العنصرية والتمييز".

ومن أجل معالجة العوامل الهيكلية الأساسية التي تركت المجتمعات عرضة لرسائل داعش المتطرفة، انخرط مكتب حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأقليات الدينية للمساعدة في تحقيق التماسك الاجتماعي. ومن خلال مشروع حوارات السلام، عزز مكتب حقوق الإنسان من مشاركة ودور الشباب العراقي كمحفز للتغيير الإيجابي في بناء التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي؛ ووضع منصة متعددة الوسائط لتسليط الضوء على أمثلة لحوارات السلام بقيادة الشباب في المجتمعات المحلية والوصول إلى المجتمعات الدينية والعرقية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان المختلفة وكيف تساهم هذه المبادرات في تعزيز التماسك الاجتماعي ومناخ التسامح في العراق.

ماهي أولويات مكتب حقوق الإنسان بالبعثة لعام ٢٠٢٢؟

في عام ٢٠٢٢ سيواصل مكتب حقوق الإنسان بالبعثة دعم الحكومة العراقية والمجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لتفويض مجلس الأمن ووفقا لالتزامات العراق بحقوق الإنسان الوطنية والدولية. وتشمل أولويات المكتب في عام ٢٠٢٢:

- حماية الحريات المدنية والديمقراطية وخلق مناخ ملائم لجهات المجتمع المدني الفاعلة بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام عبر القوانين والسياسات المتوافقة مع المعايير الدولية؛
- تعزيز سيادة القانون ومعايير المحاكمات العادلة عبر عملية إصلاحات تشريعية وسياسية مؤسسية شاملة لضمان احترام الإجراءات القانونية الدولية ومعايير المحاكمات العادلة؛
- تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك القتل المستهدف والاختطاف والتهديد والمضايقة للناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين؛
- تعزيز وحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية والتنوع والسياسات الشاملة وغير التمييزية لتحقيق التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي؛
- تعزيز الامتثال للقانون الدولي ودستور العراق فيما يتعلق بمساءلة مرتكبي العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية حقوق المرأة وإشراك النساء في عمليات صنع القرار؛
- تعزيز ودعم اعتماد التشريعات والسياسات الرامية إلى حماية المدنيين من تبعات العنف وانعدام الأمن واحترام حقوق الإنسان خلال عمليات مكافحة الإرهاب بما يتوافق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية؛
- حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع والعنف وانعدام الأمن وحماية حقوق الأطفال المحرومين من حريتهم.

مكتب المنسق المقيم- مكتب الدعم الإنمائي

على الرغم من تغيير الاسم عدة مرات، تظل واجبات ووظائف المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي مركزية ومن صميم تفويض البعثة لدعم الحكومة العراقية في معالجة أولوياتها الإنمائية. لدى المكتب أربع مجموعات من العملاء: (١) الحكومة (٢) فريق الأمم المتحدة القطري (٣) بقية أقسام يونامي و(٤) المانحين وبقية الأطراف الإنمائية في العراق.

إدارة المعرفة: الموظفون الميدانيون في مكتب الدعم الإنمائي هم خبراء التنمية المحلية في محافظاتهم ويقدمون معلومات حول احتياجات التنمية، والاتجاهات السائدة والأطراف والبرامج وأهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية من قبل الحكومة العراقية وغيرها. ولديهم لائحة بالأطراف الفاعلة في التنمية المحلية في المحافظات وينشرون تقارير حول الأخبار الاقتصادية-الاجتماعية من أنحاء البلاد.

التنظيم: يعمل موظفو مكتب الدعم الإنمائي الميدانيون مثل الأمانة العامة للاجتماعات المنتظمة مع الأطراف الإنمائية في المنطقة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية والموظفين المحليين والقطاع الخاص لتبادل المعلومات حول الأنشطة المستمرة والمطلوبة على مستوى المحافظة.

التيسير: يعمل مكتب المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي كنقطة أساسية لتنسيق الأنشطة الإنمائية بين وكالات الأمم المتحدة ويونامي والحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. كما أنها تستجيب لطلبات فريق الأمم المتحدة القطري للمعلومات التي تساعدهم في كتابة المقترحات. تنظيم البعثات والمؤتمرات للوكالات حول قضايا محددة من قبل مكتب المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي بالإضافة إلى متابعة نقاط العمل.

الحلول المستدامة: يلعب المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي دورا هاما في تنسيق المجموعات على أساس المناطق، والتي تركز على إعادة العائلات النازحة إلى المجتمعات. موظفو مكتب الدعم الإنمائي هم الأمانة العامة لتلك المجموعات ويتابعون مع المسؤولين المحليين ومقدمي الخدمات تنفيذ خطط العمل للحد من عدد النازحين في أنحاء العراق.

المناصرة: يعمل موظفو مكتب المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وحلول التنمية المجتمعية في المحافظات عبر التحدث إلى الجمهور والمشاركة في الاجتماعات والفعاليات. كما يجمع المكتب منتدى شركاء التنمية الذي يشمل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمانحين الدوليين لتحديد أولويات جهودهم في دعم تنمية العراق.

التنسيق: يدعم المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي فريق الأمم المتحدة القطري لتشغيل المجموعات العاملة مثل فريق إدارة البرامج ومجموعات العمل ذات الأولوية ومجموعات عمل وفريق إدارة العمليات.

بالإضافة إلى هذه المهام المنتظمة، يستجيب المنسق المقيم-مكتب الدعم الإنمائي لحالات الطوارئ بتقديم تقارير ميدانية إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والسلطات وفريق الأمم المتحدة القطري.

مكتب يونامي الإقليمي في إقليم كردستان

بقلم مدير مكتب يونامي في إقليم كردستان

السيد ريكاردو رودريغيز

كما لو أن ذلك كان بالأمس، ولكن خمسة أعوام قد مضت بالفعل منذ أن وصلت إلى إقليم كردستان مديراً لمكتب البعثة الإقليمي في كردستان. وخلال تلك المدة شهدت أياماً بعضها مشمسة وبعضها مكفهرة والبعض منها كانت عاصفة.

ولكن مهما كان طقس تلك الأيام، فإن فريق البعثة المتنوع ثقافياً والمتحلي بالعزيمة كان على الدوام يبذل كل جهد ممكن لمواجهة مختلف التحديات والمضي قدماً في تنفيذ تفويض البعثة.

كان العمل في إقليم كردستان خبرة فريدة من نوعها خلال عملي في الأمم المتحدة. وبخلاف مهماتي السابقة، فقد شكّلت القدرة على التنقل بحرية والتثمين لحضور الأمم المتحدة فارقاً كبيراً. كما أبدى الناس في إقليم كردستان وسلطات حكومة الإقليم ترحيباً وتقبُّلاً بالغين لحضور الأمم المتحدة، مما أتاح لمكتبنا الانخراط على نحو فاعل مع المجتمع المدني والأطراف السياسية والمسؤولين الحكوميين.

للسياسة في العراق، وعلى الأخص في إقليم كردستان، نصيبها من التعقيدات. ويواكب فريق مكتب البعثة للشؤون السياسية في إقليم كردستان العوامل المؤثرة في المشهد السياسي في الإقليم، بينما قدم كل من المكتب الانتخابي ومكتب حقوق الإنسان والمكتب الإعلامي الدعم اللازم، كلٌ في مجال اختصاصه.

كما ترتبط البعثة بعلاقات وثيقة ومتضافرة للغاية مع أعضاء السلك الدبلوماسي. وتوجد في أربيل (٢٥) قنصلية عامة، ونعقد لقاءات معهم على نحو منتظم، مما يتيح مجالاً فريداً لتبادل وجهات النظر حول تطورات أوضاع الإقليم وتقديم إحاطات عن أنشطة الأمم المتحدة.

وفيما يخص المجال الإنساني، استضاف الإقليم مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين داخلياً، وهذا يُظهر حجم العمل الهائل الذي أنجزه فريق الأمم المتحدة القطري بالتنسيق مع السلطات المحلية للتخفيف من معاناة تلك الفئات الهشة.

والتقيت طوال العام الماضي، وأصبح ذلك بمرور الوقت قاعدةً، مع من يتظاهرون للاحتجاج أمام مكاتب الأمم المتحدة بشأن أمور محلية ودولية متنوعة، وأقوم ببحث الأمور التي تحظى بالاهتمام مع الأطراف السياسية والمسؤولين الحكوميين. كما نتفاعل مع الناس على اختلاف فئاتهم (طلبة الجامعات وأساتذتها ومنظمات المجتمع المدني وناشطين وفنانين) ونقوم بشرح عملنا وتعزيز مبادئ الأمم المتحدة.

أتطلع قدماً لأن يكون عام ٢٠٢٢ عاماً واعداً جداً بالعمل مع مواطني وحكومة إقليم كردستان.

مكتب يونامي في البصرة

بوصفه شريكا موثوقا، يسعى مكتب "يونامي" في البصرة إلى دعم مواطني البصرة على نحو أفضل

بقلم مدير مكتب يونامي في محافظة البصرة

السيد سيرغي سوبستيانيسكي

يترك عمل مكتب البعثة في البصرة أثراً طيباً في جنوب العراق، كونه يحظى بالاحترام لنهجه المحايد، حيث نشترك مع طيف واسع من الجهات بالعمل لتعزيز التعاون السياسي وبناء الوعي بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وتعود أنشطتنا بالفائدة على السكان المحليين الذين يبدون التزاماً ثابتاً بالمضي نحو السلام والتقدم والازدهار.

ولتجسيد الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي لنظرائه العراقيين، تحرص البعثة على أن تكون حاضرة وتأخذ زمام المبادرة وتعمل على نحو ظاهر للعيان. وقد أكسبتنا خبرتنا وذاكرتنا ومعرفتنا المؤسساتية بالديناميات المحلية القدرة على فهم القضايا العالقة والإسهام في تقديم الحلول لها.

وقد فتحت أمامنا هذه الحيادية والثقة مسالك تتيح لنا تقديم مشاركات مجدية، فقد أقام مكتب البعثة شراكات مع نشطاء من المجتمع المدني للاستفادة من إمكاناتهم في انتخابات مجلس النواب في تشرين الأول ٢٠٢١. لقد تمكن هؤلاء وسكان البصرة على اختلاف فئاتهم من لفت الانتباه إلى التحديات المحلية العديدة التي يواجهونها، على الرغم من المساعي الرامية إلى كتم أصواتهم وكبح شجاعتهم عن طريق الترهيب المكثف واستهدافهم بالقتل.

ومع ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية في المنطقة، نجحنا في تحسين التنسيق الميداني بين الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الوطنية والدولية الأخرى، مما أفضى إلى ترك أثر أوضح في الجنوب. ومنذ شهر أيلول ٢٠٢١ نظم الفريق العامل في البصرة وقدم الدعم للاجتماعات الشهرية المنتظمة بشأن المياه والزراعة، مع التركيز على تجهيز مياه شرب آمنة في المحافظات الجنوبية.

وفي مجال حقوق الإنسان، يلعب مكتب البعثة في البصرة دوراً مهماً في تعزيز وحماية حرية التعبير وحق التجمع السلمي وحقوق المرأة. ويرصد مكتب البعثة، من خلال عمله مع كبار مسؤولي الحكومة في البصرة وذي قار وميسان والمثنى، أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة الجنوبية وينظم ورش عمل للتوعية ومناقشات مائدة مستديرة ودورات تعليمية قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة كمنع التعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحالات الاختفاء القسري.

ونبقى ملتزمين بدعم سكان البصرة والسكان المحليين في المحافظات المجاورة من خلال تنفيذ حلول سليمة ومتدرجة للتحديات بالاستفادة من ثروة المعرفة والإلهام والكرم لسكان جنوب العراق.

الدعوة الى العدالة والمساواة: يعمل مكتب يونامي في محافظة كركوك مع طيف واسع من المحاورين

بقلم مديرة مكتب يونامي في محافظة كركوك

السيدة لورا رومانازي

شارك مكتب يونامي في محافظة كركوك في العديد من الاجتماعات جمعته بطيف واسع من المحاورين. ونحن نرحب ونشجع على عقد مناقشات صريحة مع مسؤولي الحكومة ودعم ناشطي المجتمع المدني لتعزيز قضايا حقوق الإنسان ومساندة المجموعات الشبابية التي تنادي من اجل تحقيق تكافؤ الفرص وإسداء النصح لمنظمات المساعدة الإنسانية المحلية والدولية في تنفيذ ولاياتها الخاصة بكل منها.

وسواءً كان الاجتماع بمسؤولي المحافظة وممثلي مكوناتها أو تيسير الزيارات التي تقوم بها القيادات العليا في البعثة لمناقشة قضايا تمتد من التطورات السياسية والانتخابية الى البيئة والثقافة، فإن وجودنا استفاد من التنوع الثري لمحافظة كركوك وعمل على إبرازه.

وفي صباح مشرق من شهر كانون الأول، استضاف مكتب حقوق الإنسان إحدى الناشطات البارزات في مجال حقوق المرأة. عيناها الداكنتان غطتا على لون كمامتها الشاحب، وعندما رفعت يدها الى قلبها أدركنا جدية ما سيلي: مناقشة مشروع قانون الحماية من العنف الأسري. وتحدثت الناشطة عن الحالات المتزايدة لحوادث العنف الأسري والمجتمعي والحاجة الى تحقيق العدالة. وشددنا على أهمية إقرار القانون لحماية المرأة وتوفير البيئة الآمنة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وأهمية رفع الوعي فيما يتعلق بمثل أفعال الظلم الخطيرة هذه.

ومثلما أيدناها تماماً، فقد أيدنا ناشطاً أخراً زار مكتبنا برفقة ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة كركوك. وبمشاعر وعاطفة متواضعين، سرد بهدوء التحديات والمضايقات وعدم الاحترام والازدراء التي يتعرض لها الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة البصرية والسمعية وسائر أشكال العوق الجسدي بشكل يومي في محافظة كركوك. ودعت المجموعة بعثة يونامي الى الدعوة الى تنفيذ قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لقد أصغينا ببالغ الاهتمام وأعدنا التأكيد لمحاورينا على التزامنا بنقل الطابع الملح لسن التشريع.

إن هذين الناشطين مصدر إلهام بحق. فهما، كمثل كثيرون آخرون، علمانا التواضع والمدنية والأهم من ذلك التفاؤل. إنهما مثال يحتذى به.

فمن خلال حراكهما وحبهما لمجتمعهما أظهرا لنا مدى ما يمكنهما أن يحققاه ومدى إسهامهما في تنمية محافظة كركوك.

ونواصل عملنا مع جميع أبناء محافظة كركوك.

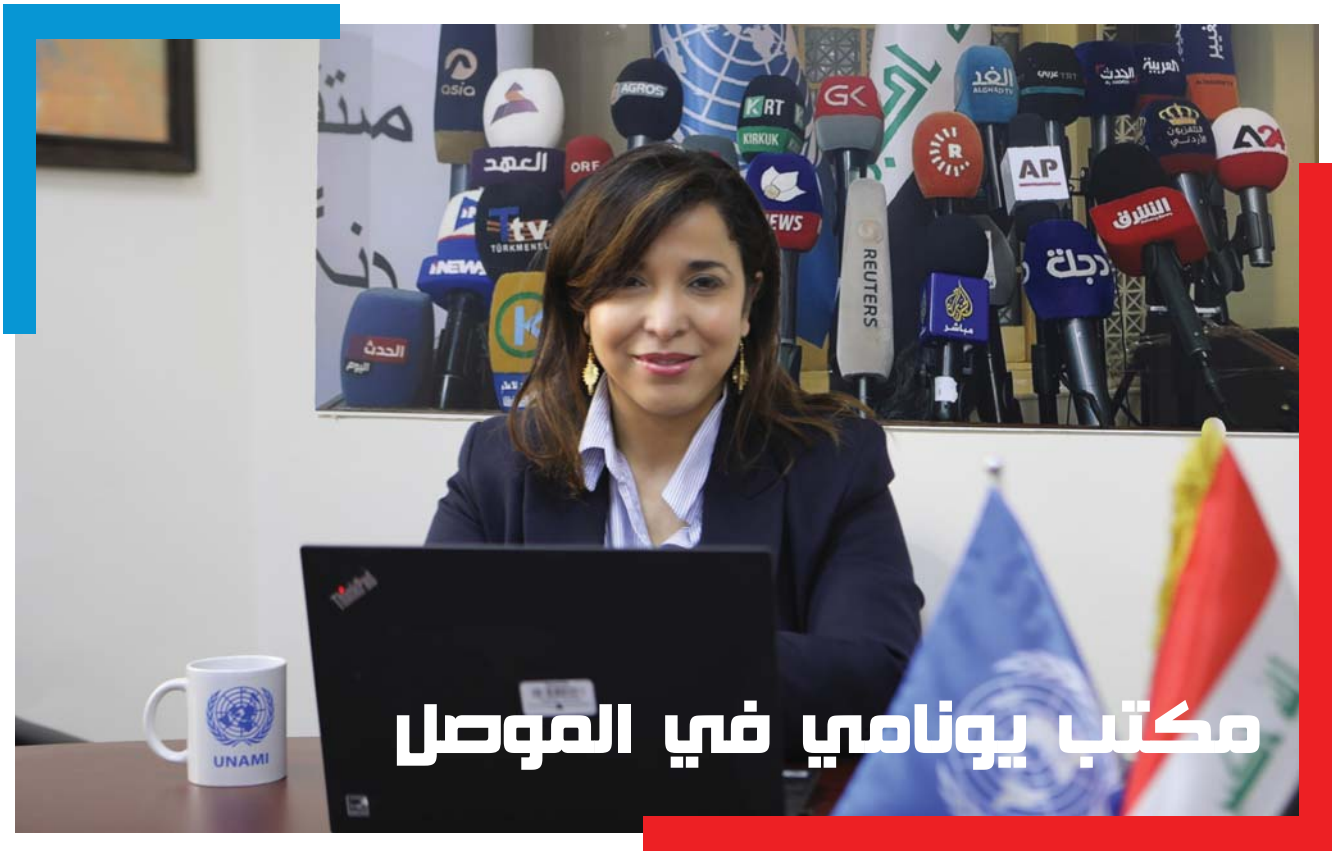

مكتب يونامي في الموصل

دعوة من نينوى ولحظات لا تقدر بثمن

بقلم مديرة مكتب يونامي في محافظة نينوى

السيدة زهرة طابوري

المكتبة الكبرى ومسرح الربيع في جامعة الموصل، اللذان دمرهما داعش، يتم إعادتهما إلى مجدهما السابق في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سيتم افتتاحه في مطلع عام 2022

عندما وصلت إلى الموصل قبل عامين ونصف لرئاسة أول مكتب للأمم المتحدة في نينوى ومقره الموصل، كانت نينوى لا تزال تكافح للنهوض من الأنقاض التي سببها الاحتلال الوحشي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) – الذي يُعرف عادةً باسم داعش - وعمليات النهب المدمر والصراع الذي أعقب ذلك والذي انتهى بالهزيمة العسكرية لداعش في عام ٢٠١٧. ولكن منذ تلك الأيام المظلمة والكئيبة، قبل عام تقريبًا من وصولي، لمستُ الإرادة والجهود الهائلة لأهالي نينوى في أن يتبنوا الأمل ويعيدوا بناء حياتهم. وأدت هذه القدرة الرائعة على الصمود والوحدة إلى إحياء التراث والثقافة والتعليم والموسيقى المحلية في نينوى، ومكنت من الشعور بالتعافي بعدَ فقدان الأحباء.

كان إحياء روح نينوى من أولويات مجتمعاتها، وتميز عام ٢٠٢١ بسلسلة من الأحداث السياسية والروحية والثقافية والتعليمية الهامة. وقد ارتقت أسرة الأمم المتحدة في العراق - من خبراء ومستشارين سياسيين وحقوقيين وموظفي القسم الانتخابي، والإنسانيين، والتنمويين، أرتقوا إلى مستوى التحدي المتمثل في دعم جميع المجتمعات والمحاورين المعنيين، من العاصمة الموصل إلى سهل نينوى والمناطق النائية في سنجار وتلعفر، لوضع احتياجات الناس فوق كل اعتبار، والمشاركة في إعادة بناء السلام والازدهار في المحافظة.

وكان أبرز حدث في الموصل في عام ٢٠٢١ هو زيارة البابا فرانسيس التاريخية إلى حي يضم أنقاض الكنائس التي دمرها داعش، والجهود التي قادتها اليونسكو لإعادة بناء مسجد النوري التاريخي وكنيسة الطاهرة وكذلك منازل تراثية في المدينة القديمة. لحظة أخرى لا تُنسى في عام ٢٠٢١ تمثَّلت

بمهرجان نينوى للسلام الذي نُظّمَ يومي ٥ و٦ تشرين الأول في الموصل من قبل مشروع الشباب- مؤسسة بيتنا للثقافة والفنون. ونجحَ المهرجان الذي نظّم قبل أيام قليلة من الانتخابات البرلمانية في ١٠ تشرين الأول، نجحَ في جمع المجتمعات الحضرية والريفية من جميع أنحاء المحافظة إلى الموصل بروح من العمل الجماعي لمشاركة لحظات لا تقدر بثمن من الأخوة وإبراز التنوع الثقافي الغني في نينوى.

كما ساهمت هذه المبادرة الشبابية، وبدعم من الأهالي، في ترميم عدد من المساكن القديمة المدمرة أمام مسجد النوري. ونجحت مؤسسة بيتنا للثقافة والفنون في تحويل أحد المساكن إلى متحف محلي يضم الحرف اليدوية ومحلات للهدايا لتخليد ذكرى جمال المدينة القديمة وسكانها.

أخيرًا، المكتبة الكبرى ومسرح الربيع في جامعة الموصل، اللذان دمرهما داعش، يتم إعادتهما إلى مجدهما السابق في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سيتم افتتاحه في مطلع عام ٢٠٢٢. ووجدت الكتب القديمة والمخطوطات القديمة مكانها الصحيح فوق رفوف المكتبة الكبرى، فيما ملأت الموسيقى الجميلة أركان المسرح. وغني عن القول، عندما قامت فرقة أوركسترا وتر الشبابية من نينوى - المؤلفة من مبتدئين محليين موهوبين وموسيقيين ذوي خبرة من جميع مجتمعات نينوى - بتقديم عروضها مؤخرًا في مسرح الربيع، حملت الألحان رسالة عالية وواضحة: نينوى شجاعة، وقدرتها على الصمود لا يمكن إنكارها.

ومع استمرار سكان نينوى في التعافي من الدمار، يتم إلهام المجتمعات للتفكير بشكل جماعي حول كيفية مساعدة الجميع على التعافي وإحياء روح نينوى بدعم من أسرة الأمم المتحدة. ورغم كل الصعاب، يظل سكان نينوى مصممين على بناء مستقبل أفضل. ونأمل أن يستمر تحقيق الآمال والأحلام في الوصول لمستقبل مشرق.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)

يواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (يونيتاد) تقديم الدعم لعودة رفات ضحايا داعش الأيزيديين الذين تم تحديد هوياتهم إلى قرية كوجو؛ فيما تودع العائلات أحباءها ليرقدوا بسلام في مثواهم الأخير

تمّ تحقيق بارقة من المواساة لمئات العائلات الإيزيدية ومن الناجين، حيث أعادت كل من الحكومة العراقية وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش(يونيتاد) رفات ضحايا أيزيديين تم انتشالهم من مواقع المقابر الجماعية في قرية كوجو.

في شهر كانون الأول ٢٠٢١ تمّت أعادة رفات ٤١ ضحية إلى ذويهم خلال مراسم دفن حضرها ممثلون عن الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والسلطات المحلية والمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد) السيد كريستيان ريتشر.

وانضم إلى مراسم الدفن عائلات الضحايا والقادة الدينيون الإيزيديون وممثلو المجتمع المحلي وآلاف من الإيزيديين جاء الكثيرون منهم من خارج البلاد إلى قرية كوجو لدفن أحبائهم بشكل لائق وفقًا لتقاليدهم الدينية والثقافية.

وقال أحد أقرباء الضحايا الذين تم تحديد هوياتهم: "إن وضع ذرات من التراب على رفات أحبائنا يريحنا رغم أنه يؤلمنا؛ لكننا أصبحنا نعلم الآن مصيرهم وأماكن قبورهم، وبهذا سنتمكن من زيارتهم والترحّم عليهم".

قدم المستشار الخاص السيد ريتشر تعازيه للناجيات الإيزيديات ولعائلات الضحايا، وأكد لهم أن فريق التحقيق (يونيتاد) سيواصل العمل بالشراكة مع دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية لدعم عملية تحديد هوية رفات الضحايا بناء على تحليل الحمض النووي، وإعادة الرفات إلى أقارب الضحايا.

وخلال كلمته التي ألقاها أثناء مراسم الدفن، أشاد المستشار الخاص بعمل كل أولئك الذين ساعدوا في تحديد هويات الضحايا، لا سيما عمل السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان، وأكد مجدداً على التزام فريق التحقيق يونيتاد بمحاسبة الجناة من تنظيم داعش على الجرائم التي اقترفوها ضد المكون الإيزيدي وضد جميع المكونات في العراق.

وأضاف المستشار الخاص قائلاً: "إن صمود وعزم الطائفة الإيزيدية، وخاصة صمود النساء والفتيات الإيزيديات في مطالبتهم بتحقيق العدالة ومحاسبة الهمجية المروعة لتنظيم داعش، يعتبر فعلاً أمراً ملهماً".

وأقرّ السيد ريتشر أن مجريات العدالة تسير ببطء، ولكنه ألقى الضوء أيضاً على التقدم الكبير الذي أحرزه فريق التحقيق يونيتاد خلال هذا العام.

وأشار إلى أن الفريق أبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر أيار الماضي أنه قد وجد، استناداً إلى أدلة واضحة ومقنعة، أن تنظيم داعش قد ارتكب جريمة إبادة جماعية ضد المكون الإيزيدي كجماعة دينية. وسلط الضوء أيضا على إدانة أحد أفراد تنظيم داعش التي تمت مؤخراً في ألمانيا على جريمة الإبادة الجماعية وكيف أنها كانت "أول حكم يصدر في هذه الجرائم ضد المكون الإيزيدي ويتم فيه تسمية هذه الجريمة بالإبادة الجماعية".

وقال المستشار الخاص: "سوف يواصل فريق التحقيق يونيتاد البناء على هذه الشراكة الناجحة مع السلطات الوطنية، ومعكم أنتم أيتها المجتمعات المتضررة والمنظمات غير الحكومية؛ ليتسنى لنا معاً التغلب على العديد من العقبات التي تواجهنا في تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش".

واستجابةً للتأثيرات العاطفية والنفسية التي من المتوقع أن تلحقها مثل هذه الفعاليات بالعائلات والناجين، سيكون تقديم الدعم النفسي والاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من أي مراسم تجرى لإعادة رفات الضحايا وكذلك من أي حملات توعوية لاحقة تستهدف المجتمع المحلي. وخلال حفل التأبين الذي تم في شهر كانون الأول، تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي في الموقع – وذلك بتيسير من فريق التحقيق يونيتاد وبقيادة المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة يزدا، ومنظمة إيما، ومنظمة الإيزيدية الحرة، ومبادرة نادية، ومؤسسة الإغاثة المسيحية النرويجية. إضافة إلى ذلك، يوفر فريق التحقيق يونيتاد دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل بشكل مباشر مع الضحايا والناجين من جرائم تنظيم داعش، بغية بناء القدرات الوطنية في مجال الدعم النفسي والاجتماعي.

إنّ هذا التشييع ومراسم التأبين التي أقيمت في قرية كوجو بمدينة سنجار في كانون الأول ٢٠٢١، تمثل المرحلة الثانية لعملية إعادة الرفات البشرية لضحايا تنظيم داعش ليتم دفنهم على نحو لائق من قبل أقاربهم ومجتمعهم المحلي. وكانت قد أقيمت المراسم الأولى في شباط من العام نفسه والتي تلت عمليات تنقيب واسعة النطاق لمقابر جماعية، بما في ذلك مقبرة صولاغ الجماعية التي يشار إليها غالبًا باسم قبر الأمهات.

ويتم التعرف على رفات الضحايا من خلال سلسلة من الحملات التي تشجع عائلات الضحايا على تسجيل أقاربهم المفقودين لدى السلطات الوطنية، وتقديم المعلومات وكذلك عينات مرجعية للحمض النووي لتحديد الهوية. وتعمل دائرة الطب العدلي باستمرار، بدعم من فريق التحقيق يونيتاد، على تنظيم مثل هذه الحملات في مختلف الأماكن في جميع أنحاء البلاد لتشجيع ذوي ضحايا داعش على المشاركة والمساعدة في تسريع عملية تحديد هويات المزيد من الضحايا.

إلى جانب كونها لحظة مهمة على طريق التعافي لأسر الضحايا، فإن تحديد هويات رفات الضحايا يساعد في بناء أدلة الطب الشرعي وتربط الجرائم المرتكبة ضد هؤلاء الضحايا بجناة تنظيم داعش، وبالتالي يساعد في تحويل المسار من الإفلات من العقاب إلى تحقيق العدالة.

نقطة تحول محتملة في الجهود المبذولة لمحاسبة تنظيم داعش أمام محاكم مختصة

أكد المستشار الخاص كريستيان ريتشر في أول إحاطة له إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الأول حول عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش (يونيتاد)، أنه يتم الوصول إلى نقطة تحول محتملة في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة لضحايا جرائم تنظيم داعش.

وقال المستشار الخاص ريتشر، بعد التأمل في التقدم الذي أحرزه فريق التحقيق في الأشهر الستة الماضية بالتعاون مع السلطات العراقية: "أعتقد أن الفرصة باتت مواتية لتحويل المسار من الإفلات من العقاب إلى تحقيق العدالة في حال عززنا تكاتفنا في مواجهة التحديات المتأصلة التي يمثلها حجم إجرام تنظيم داعش".

وأشار أنه من الممكن الآن تصور مشهد جديد تتم فيه محاسبة مجرمين في محكمة قانونية اعتقدوا في السابق أن يد العدالة لن تطالهم، وذلك بفضل استخدام التكنولوجيا المتقدمة لبناء ملخصات هيكلية للقضايا وملفات حالة مفصلة ضد أعضاء تنظيم داعش من شأنها أن تربط بين هؤلاء الأفراد وبين جرائم دولية معينة.

وأعلن فريق التحقيق يونيتاد في تقريره السابع، أنه قد تمّ التوصل إلى نتائج مجريات تحقيق رئيسي بشأن القتل الجماعي للسجناء في سجن بادوش المركزي، حيث وجد الفريق أن هذه الهجمات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأورد أنه يمكن الآن استخدام موجز هيكلي مكتمل للقضية لدعم الملاحقات القضائية المحلية المتعلقة بهذه الجرائم.

كما ذكر التقرير أن التحليل الجنائي للأدلة التي جمعها فريق التحقيق من أرض المعركة، بيّن أن قيام تنظيم داعش بتطوير أسلحة كيميائية ونشرها يعكس تبني أولوية استراتيجية تنفذ بما يتماشى مع خطة طويلة الأجل. وأشار المستشار الخاص إلى أنه تم تحديد هوية أكثر من ٣,٠٠٠ شخص تضرروا جراء هجمات داعش بالأسلحة الكيميائية. فيما أشارت السجلات الطبية المحلية إلى الأطفال الذين أدخلوا المستشفيات بسبب حروق تؤدي إلى الوفاة وإلى آثار صحية طويلة الأمد على المجتمعات المحلية. وأضاف السيد ريتشر أنه سيقدم ملخصاً شاملاً للقضية يعرض بالتفصيل النتائج التي توصل إليها الفريق والتوصيف القانوني لبرنامج الأسلحة الكيميائية لتنظيم داعش في تقريره القادم إلى المجلس.

وأبلغ كريستيان ريتشر المجلس أن فريق التحقيق (يونيتاد) قد كشف النقاب عن الأعمال الداخلية للإدارة المركزية المسؤولة عن جمع وتخزين وإدارة تحركات "بيت المال" الخاص بتنظيم داعش. وأكد كذلك أن الفريق يعمل عن كثب مع السلطات العراقية لدعم محاكمة أولئك المسؤولين عن جرائم داعش المالية.

إن التعاون المستمر بين فريق التحقيق يونيتاد وبين الحكومة العراقية يبقى على قدر بالغ من الأهمية في عمل الفريق، ومن المتوقع أن يمثل التعاون الأعمق أولوية للمستشار ريتشر خلال مدّته كرئيس للفريق. وقال المستشار ريتشر: " من أجل الوفاء بالوعد المقطوع من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، يتعين علينا وضع هذه الأدلة موضع العمل أمام محاكم مختصة"، وأوضح أن التعاون الفعال يعني أن مشاركة الأدلة يجب أن تتم على نحو يثري المحاكم المختصة لتحقيق العدالة للضحايا وتحميل الجناة المسؤولية عن جرائمهم الدولية، وفقًا لاختصاصات فريق التحقيق يونيتاد ومبادئ الأمم المتحدة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منذ مطلع عام 2020، عملت منظمة الفاو على قياس آثار جائحة كورونا على سبل عيش المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة وأصدرت تقارير مشتركة وتقدم لمحة منتظمة عن حالة الأمن الغذائي وتقوم بتحليل التوجهات الراهنة وتقدم توصيات بشأن السياسات

طوال عام ٢٠٢١، دعمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة الأسر العائدة الضعيفة أصحاب الملكيات الصغيرة التي تمتهن الزراعة وتربية المواشي من أجل تحسين قدرتها على الصمود في وجه الأزمات والتحديات من خلال إعادة تأهيل وتركيب معدات الألبان الحديثة وإنشاء مراكز قرى الحليب صغيرة/ متوسطة الحجم لتجميع وتبريد وإنتاج وتسويق منتجات الألبان وتوفير المدخلات بما في ذلك البذور والأسمدة واستحداث البذور العلفية مثل حشائش الشعير ومزيج البرسيم والشعير والذرة العلفية وعلف الذرة، وذلك ضمن إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي "دعم سبل كسب العيش الزراعية للعائدين والمجتمعات المحلية في المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية في محافظة نينوى بالعراق". وفي هذا السياق، تم تدريب ٧٢٣٧ شخص من منتجي الماشية من ٢١٤ قرية (بضمنهم ٤٩٦٢ امرأة) وجرى تدريب ٣٦٠٠ مزارع على إنتاج البذور والإدارة لمرحلة ما بعد الحصاد وتنمية المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت في جميع أنحاء البلاد في عام ٢٠٢١ دورات تدريبية بين الأقران استهدفت موظفي الإرشاد والمزارعين.

وبوجه عام، ساهم النهج الكلي الذي تتبعه المنظمة في تنمية سلاسل القيمة في قطاع الماشية في عام ٢٠٢١ في إيجاد فرص العمل في القطاع الخاص الصغير وتمكين المرأة الريفية وزيادة إنتاجية الحليب والنظافة الصحية وسلامة الأغذية بوجه عام.

وقامت المنظمة بصفتها المنظمة القطاعية الرائدة بدعم الحكومة العراقية في عام ٢٠٢١ لتعزيز الزراعة في مواجهة تغير المناخ من خلال برنامج مرفق البيئة العالمية وبرنامج التعاون الفني لزيادة توافر المياه على مستوى المزرعة وتعزيز إنتاجية المياه والتصدي لتدهور الأراضي من خلال أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي أثبتت جدواها على الصعيد العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، تسهم منظمة الأغذية والزراعة في إصلاح عدة أجزاء من نظام الري في الجزيرة، بما في ذلك بناء سبعة جسور وأعمال الهندسة المدنية لمحطة الضخ، ضمن إطار مشروع الري في شمال الجزيرة (مداد) الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

وأكد الدكتور صلاح الحاج حسن، ممثل منظمة الفاو بأن أعمال صيانة منظومة الري مكنت المزارعين من زراعة أراضيهم وإنتاج مختلف المحاصيل بضمنها الحنطة والشعير والطماطم والبطاطس من بين محاصيل أخرى. وشدد على أن المنظمة ستواصل دعم المزارعين لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين دخلهم للحد من الفقر وتوفير حياة أفضل. وبلغ عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من هذا المشروع ٣٥,٠٠٠ مستفيد.

وفي عام ٢٠٢١، حققت المنظمة نتائج طويلة الأمد من خلال استحداث تكنولوجيا حديثة للري في إطار مشروع "دعم إصلاح نظم ضخ المياه الأرضية بالطاقة الشمسية في المناطق المحررة" الذي تموله اليابان. وقال ممثل المنظمة "إن المضخات الشمسية بديل نظيف وبسيط وكفء من حيث الطاقة للمضخات التقليدية التي تعمل بالكهرباء والوقود. وإن النظام يمثل طريقة سهلة لحصول المزارعين العراقيين على المياه من أجل الري لا سيما بالنسبة لمن يعيشون خارج شبكات الكهرباء ذات البنى التحتية الضعيفة".

وتتمثل الخطوة الهامة والاستراتيجية القادمة للمنظمة في مواصلة تطوير شراكة ممتازة بالفعل مع وزارة الزراعة في الحكومة المركزية ووزارة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كردستان من خلال المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي "استعادة وتعزيز قدرة نظم الأغذية الزراعية في جنوب العراق"، عن طريق تكرار التجربة الناجحة للمشروع الشمالي في المنطقتين الوسطى والجنوبية.

ومنذ مطلع عام ٢٠٢٠، عملت منظمة الفاو على قياس آثار جائحة كورونا على سبل عيش المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة وأصدرت تقارير مشتركة وتقدم لمحة منتظمة عن حالة الأمن الغذائي وتقوم بتحليل التوجهات الراهنة وتقدم توصيات بشأن السياسات. وأجرت المنظمة أيضا في عام ٢٠٢١ دراسة عن بعد لتتبع آثار الجائحة على إنتاج المحاصيل والماشية من خلال القيام بدراسة استقصائية شملت المزارعين وموردي المدخلات الزراعية وموظفي الإرشاد والمسؤولين الحكوميين. وأدمجت هذه البيانات في تقييم مشترك أجرته منظمة الفاو والحكومة من شأنه أن يُسترشد به في وضع نظام للإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي.

وفي الختام وفي إطار هذه الجائحة، تحققت إنجازات هامة لتعزيز الخدمات البيطرية في المحافظات المستهدفة في العراق وبناء القدرات في مجال التعرف على الأمراض والتشخيص الميداني والمختبري وعلم الأوبئة وجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ ونظم الإنذار المبكر للأمراض الحيوانية الشديدة الخطورة وذلك ضمن المشروع الممول من قبل وكالة الدفاع للحد من الخطر بعنوان "تحسين تقديم خدمات الصحة الحيوانية ومراقبة الأمراض في العراق". إن وجود خدمة بيطرية قوية عملت على تحسين الاتصال بين السلطات العراقية المحلية والمركزية وكذلك مع مجتمعات الرعي سيساعد على التخفيف من خطر الأمراض الحيوانية الشديدة الإمراض داخل المنطقة وأثر الأزمة السورية على الثروة الحيوانية العراقية.

وبشكل عام، ساهمت مبادرات منظمة الفاو والشراكة القوية مع الوزارات المعنية في عام ٢٠٢١ في تحسين قطاع الزراعة وإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية وتحقيق نظام غذائي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رسالة من

الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

السيدة زينة علي أحمد

شهد عام ٢٠٢١ بداية التعافي من آثار الأزمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط، التي ألحقت أضرارا كبيرة بالعراق اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلد في التصدي للأزمة ونفذ خطة استجابة سريعة لكوفيد – ١٩ شملت ١٨ محافظة، بالإضافة إلى دعم العراق في توسيع نطاق استجابته الوطنية للتعافي من كوفيد-١٩. واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ أنشطة حيوية لتحقيق الاستقرار لدعم عودة النازحين، واستعادة الخدمات الأساسية وسبل العيش، وتطوير قدرات الحكومة المحلية. وكثف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التركيز على عودة العائلات الأكثر ضعفاً وإعادة دمجها في المجتمعات. وفي هذا العام، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لتسهيل إجراء انتخابات وطنية ناجحة استجابة لنداءات التغيير التي انطلقت في شتى أرجاء العراق وتمثلت ذروتها في موجة احتجاجات اجتاحت أرجاء البلاد. ومن خلال الدعوة إلى التغيير الإيجابي ودعم استقرار العراق، وبينما ننظر إلى الوراء إلى عام ٢٠٢١ ونتطلع إلى عام جديد، يقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد تام لدعم العراقيين في إيجاد مستقبل أكثر إشراقًا.

ما هي في رأيك أبرز المحطات في عام 2021؟

تقديم الدعم في مجال تغير المناخ

تم تسليط الضوء على الآثار الضارة لتغير المناخ هذا العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي-٢٦. وقد دعم برنامجنا الخاص بالبيئة والطاقة وتغير المناخ الحكومة العراقية لوضع اللمسات الأخيرة على المساهمات المحددة وطنياً في اتفاقية باريس بما في ذلك؛ تقديمها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الأول ٢٠٢١. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للوفود العراقية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي-٢٦، بناءً على أولويات العراق البيئية المتعلقة بتغير المناخ والتلوث البيئي. كما تم إطلاق ثلاثة مشاريع مبتكرة للطاقة الخضراء هذا العام في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك في إطار برنامج تنمية المناطق المحلية، بالإضافة إلى إطلاق مشروع الوظائف الخضراء في المثنى. وسيواصل البرنامج تقديم الدعم في مجال وضع السياسات والدعم التقني للتعامل مع تغير المناخ في العراق وتحسين القدرات الوطنية في مجالي التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها.

تسليط الضوء على التماسك الاجتماعي

في عام ٢٠٢١، أطلق برنامجنا الخاص بالتماسك الاجتماعي مشروع المصالحة وإعادة الإدماج القائم على المجتمعات المحلية في العراق، لدعم إعادة دمج ٩٠٠٠ أسرة في مجتمعاتهم المحلية؛ وتلك الأسر هي من الأسر التي توجد تصورات بارتباطها بتنظيم داعش. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز آليات بناء السلام المحلية من خلال دعم بناء القدرات والمشاورات المجتمعية والتواصل مع الحكومة المحلية والوطنية. وتم التوسع في إنشاء جمعيات الشباب والمرأة التي تعمل من أجل السلام. وقد بلغ عددها ١٠ مجموعات في الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين بإجمالي ٢٠٠ عضو. نفذت لجان السلام والحوار المجتمعي المدربة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٠ مبادرة سلام مجتمعية، وتم إنشاء أربع لجان جديدة في ديالى وكركوك، ليصبح المجموع الكلي ثمانٍ وعشرين لجنة. وفي إطار مشروع صحافة المواطن، نشر صحفيون شباب أكثر من ٣٠٠ منتج إعلامي على منصة "تنوع" التابعة للبرنامج وتم إصدار كتيب إرشادي للصحفيين المواطنين على شبكة الإنترنت للتوعية حول مفهوم التماسك الاجتماعي في العراق.

عقدت مؤتمرات للقادة الدينيين شارك فيها أكثر من ٣٠٠ رجل دين من الأنبار ونينوى وصلاح الدين، مع التركيز على المصالحة المجتمعية ومنع التطرف العنيف. علاوة على ذلك، تم تعزيز الدعم المتعلق بمكافحة التطرف العنيف من خلال التنسيق مع اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في مستشارية الأمن الوطني بشأن تنفيذ الخطط على مستوى المحافظات والتشاور مع الشباب العراقي. وتم إطلاق برنامج تدريبي جديد بالعمل مع دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية لدعم منع التطرف العنيف في العراق، وتم توقيع مذكرات تفاهم مع أكاديمية فولك برنادوت ومؤسسة سويس بيس البحثية Swisspeace لزيادة التدخلات المتعلقة بتعميم مفهوم النوع الاجتماعي وبناء السلام والوساطة مع المنخرطين في مجال السلام المحليين في العراق.

إعادة الاستقرار والحلول الدائمة

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنفذ الرائد لأنشطة تحقيق الاستقرار في العراق، ويركز نهجنا الشامل على إعادة تأهيل البنية التحتية الرئيسية، واستعادة الخدمات الأساسية، وخلق فرص كسب العيش المستدامة، وتطوير قدرات السلطات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وحتى الآن، حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ١,٤ مليار دولار أمريكي من ٣٠ شريكًا. إن قدرتنا على التنفيذ بشكل سريع وعلى نطاق

واسع تجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك المفضل. ومنذ عام ٢٠١٥، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

- دعم أكثر من ٦ ملايين عراقي من خلال استعادة الخدمات الأساسية، ودعم سبل عيش المدنيين، وبناء قدرات البلديات.
- تم ترميم وإعادة فتح أكثر من ٥٨٠ مدرسة، وحظي ٣,٢ ملايين شخص بفرص أفضل للحصول على الرعاية الصحية، وتحسنت فرص وصول ٣,٨ مليون شخص إلى الكهرباء، وبات الآن بإمكان ٣,٩ ملايين شخص الحصول على مياه جارية نظيفة
- أكمل أكثر من ٣٠٠٠ مشروع من مشاريع البنية التحتية، مما أدى إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، والإسكان، والتعليم والصحة.
- وفّر فرص عمل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لأكثر من ٩٠,٠٠٠ شخص
- قام بإعادة تأهيل حوالي ٢٨٥٥٠ منزلًا لمساعدة المواطنين على العودة إلى ديارهم على نحوٍ آمن وكريم.

ومن خلال حضوره الكبير على أرض الواقع، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابة الحكومة العراقية لجائحة كوفيد-١٩ عن طريق حشد أكثر

من ٤١ مليون دولار أمريكي، وإنشاء مراكز عزل شيدت خصيصاً لهذا الغرض في جميع المحافظات التسعة عشرة.

العمل على مكافحة الفساد

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود مكافحة الفساد في العراق عن طريق العمل مع المؤسسات العراقية من خلال مشروع "مكافحة الفساد لاستعادة الثقة " في العراق. ونتيجة للحوار المنتظم حول السياسات والمشاركة والدعوة للمناصرة، صادق مجلس الوزراء على استراتيجيات مكافحة الفساد التي وضعتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق والتي استعرضها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٢٠. تم إطلاق مبادرة تهدف إلى مكافحة الفساد في العراق وتعزيز الشفافية والمساءلة العامة بتمويل من الاتحاد الأوروبي في أيار ٢٠٢١، بناءً على جهود العراق الوطنية لتحسين الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة ودعم العراق للوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية ضد الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا أداة جديدة للتقييم الذاتي للمنظمات غير الحكومية، والتي تم تقديمها إلى منظمات غير حكومية مختارة في العراق من خلال دورات تدريبية عبر الإنترنت.

ابتكار ملهم

دعم مختبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق للتسريع الإنمائي منظومة التعليم العالي في العراق بهدف تحقيق التحول الرقمي، وذلك من خلال مشروع التعلم المدمج بالعمل مع وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي. يهدف المشروع إلى دعم صقل مهارات المهنيين العاملين في مجال التعليم العالي لاعتماد مهارات تقنية جديدة ودمج التعلم المدمج في مناهج طرق التدريس الجديدة لـ ٣٥ جامعة عراقية. كما نجح مختبر التسريع في تحديد ٥٠ حلاً محليًا مبتكرًا في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد – ١٩، والتعليم، والشباب والبطالة، وتغير المناخ خلال عام ٢٠٢١.

الدعوة لتعميم منظور النوع الاجتماعي

يمثل تمكين النساء والفتيات في العراق أحد محاور التركيز الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال فعاليات ١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي نظمت لهذا العام، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد أول مرصد وطني لرصد أسوأ أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق. وسيكون المرصد بمثابة مركز للمعلومات يقوم بجمع البيانات من خلال التقارير الواردة من مصادر متعددة، لدراسة وقوع حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، بهدف القضاء عليه.

وقمنا هذا العام بتوقيع مذكرة تفاهم مع مديرية تمكين المرأة لتقديم الدعم الفني لتعزيز قدرات وحدات النوع الاجتماعي في مواءمة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة مع الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وإجراء تحليل جنساني في قطاعات محددة. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع دليل خاص بالمنظمات غير الحكومية يضم الأماكن الآمنة للمرأة، ودرب ١٩٥ من الأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء العراق لتعزيز وتطوير مهاراتهم في تقديم الدعم النفسي إلى ١١٧٠٠ امرأة وفتاة ممن يتعرضن لمحنة. وسيستمر عملنا لتحسين تمكين المرأة في العراق في عام ٢٠٢٢.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال عام ٢٠٢١، وعلى الرغم من تفشي جائحة كورونا (COVID-١٩)، العمل مع الحكومة العراقية لمواجهة التحديات البيئية، بالتركيز على التغير المناخي وفقدان التنوع الأحيائي ومنع التلوث والاستخدام غير المستدام للمواد الكيميائية، وذلك من خلال الدعم الفني للمؤسسات الحكومية والجهات الشريكة ذات الصلة.

١. التغير المناخي

أ. دعم الحكومة العراقية في وضع خطة التكيف الوطنية

تعد جمهورية العراق من أكثر البلدان هشاشة في المنطقة العربية تجاه تأثيرات التغير المناخي. وعلى وجه الخصوص، شهد البلد في السنوات الأخيرة زيادة في تكرار وفي شدة أحداث المناخ المتطرف، كالجفاف والعواصف الرملية والترابية. تؤدي هذه الأحداث إلى زيادة التدهور البيئي في جميع أنحاء البلاد، مما يهدد تقدم العراق نحو التنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وزارة البيئة وغيرها من المؤسسات الحكومية لوضع خطط تكيف وطنية قائمة على أساس القطاعات من شأنها تمكين الحكومة العراقية من التعامل بفاعلية مع تحديات التغير المناخي. وقد تم تحديد القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك الزراعة والموارد المائية والصحة، فضلاً عن قطاعات أخرى كالنظافة الصحية والمساواة بين الجنسين والحد من أخطار الكوارث، وانخرطت جميعها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحديد أنشطة الدعم الفني والتعاون متعدد القطاعات والتخطيط لهما بغية صياغة وتنفيذ عمليات برنامج العمل الوطني. وشمل ذلك تحديد مجالات حشد الموارد وتحليل الفجوات في القدرات المؤسساتية للشروع بخطة التكيف الوطنية واقتراح سبل ملموسة في معالجة الفجوات في القدرات، فضلاً عن تحديد أماكن الفرص الاستراتيجية لمتابعتها. ومن المتوقع أيضاً أن تسهم هذه المساعدة في تكوين وعي بشأن عملية خطة التكيف الوطنية في البلد ودعم إيصال النتائج إلى الأطراف المعنية داخل البلد وخارجه على حد سواء. وفي هذا السياق، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وانضم إليه في إطلاق حملة وطنية بشأن التغير المناخي، شملت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات الضعيفة بما فيها فئتي النساء والشباب، بهدف رفع الوعي بشأن تصورات التغير المناخي الحالية والمستقبلية، من أجل زيادة القدرة على مواجهة تلك الظاهرة.

٢. استعراض الوضع البيئي

أ- دعم الحكومة العراقية في إنشاء شبكتها للمناطق المحمية على مستوى العراق بهدف دعم نظام بيئي سليم في البلد

يكمن الهدف الأساسي للمشروع في الحفاظ على التنوع الأحيائي واستخدامه المستدام في العراق. ويواجه التنوع الأحيائي في العراق العديد من التحديات والتهديدات، حيث تنشأ التحديات من الحاجة إلى التوفيق بين حماية البيئة والتنمية، بينما تنشأ التهديدات من أنشطة التنمية غير المستدامة.

ويتمثل هدف المشروع في: "وضع الخطة الرامية إلى إنشاء شبكة وطنية للمناطق المحمية والبدء بتنفيذها ". ومن المعالم البارزة لحفظ التنوع الأحيائي هي المناطق المحمية وشبكة حسنة التنظيم والإدارة من المناطق المحمية والتي يمكن أن تكون المفتاح للحفاظ على الأنواع والموائل وإدامة قدرتها على البقاء. ويفتقد العراق في الوقت الحاضر مثل هذه الشبكة حسنة التنظيم والإدارة، ويعود ذلك لعدة أسباب، يعالج هذا المشروع أهم تلك الأسباب.

وبدعم من هذا المشروع، سيعلن عن منطقتين محميتين جديدتين في العراق، هما الدملج والطيب، مما يضيف مساحة (٢١١,٢٠٠) هكتاراً إلى المساحة الحالية البالغة (٢٨٤,٠٢٢) هكتاراً والتي تمثل المساحة التي تغطيها المحميات في العراق، وتقوم الحكومة العراقية حالياً

بمراجعة التشريع لوضع الترتيبات الضرورية لإعلان المنطقتين كمحميتين. وقد أسهم الدعم الجاري لتطوير القدرات في تضمين المهارات المطلوبة في العراق من أجل إدارة ناجحة لشبكة المناطق المحمية والمعرفة بشأن الصلات بين الحفاظ على النظام البيئي والخدمات البيئية والمنافع الاجتماعية-الاقتصادية وسبل العيش. وقد أقيمت العديد من الدورات التدريبية وورش العمل وعقدت العديد من الجلسات الاستشارية والاجتماعات الفنية، كما أصدرت العديد من المنشورات ومجموعات الأدوات المساعِدة وصحائف الوقائع والمبادئ التوجيهية الفنية لبيان المنافع والقيمة المضافة للمناطق المحمية، والمشروع سائر على مساره الصحيح لتحقيق هدفه النهائي.

٣. المواد الكيميائية والتلوث

أ- دعم الحكومة العراقية للمصادقة على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق في المصادقة على الاتفاقية والشروع في تنفيذها. وكان هدف المشروع هو إعداد التقييم الأولي حول العراق لاتفاقية ميناماتا. ويتكون المشروع من قسمين: (١) إعداد جرد بموجود الزئبق، (٢) إعداد التقييم الأولي لاتفاقية ميناماتا.

واضطلع المشروع بإنشاء وتدريب فريق متعدد التخصصات من الجهات المعنية في العراق، وقام بتخمين جرد لانبعاثات الزئبق وأعدَّ تقرير التقييم الأولي لاتفاقية ميناماتا من خلال القيام بالأنشطة التالية: (أ) حساب الانبعاثات إلى البيئة من مختلف المصادر والناتجة عن موجود الزئبق في العراق، وذلك بمشاركة كافة القطاعات المعنية وإعداد تقرير الموجود الأولي من الزئبق في العراق، (ب) إعداد التقييم الصحي وتحديد أهم المخاطر المحتملة على الصحة العامة للمجتمع، (ج) إعداد التقييم القانوني والمؤسساتي وتحديد أهم الثغرات، (د) تحديد الأولويات الوطنية وإعداد خطط عمل بشأنها. وأفضى ذلك إلى مصادقة العراق على اتفاقية ميناماتا بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠٢١، حيث أصبح طرفاً في الاتفاقية.

ب- دعم الحكومة العراقية في إعداد خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم الحكومة العراقية بهدف إعداد خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ويتكون المشروع من ثلاثة أقسام: (١) إعداد بيانات مفصلة عن الملوثات العضوية الثابتة (POPs)، (٢) وضع خطة تنفيذ وطنية، (٣) رسم استراتيجية للتواصل.

وشكل المشروع فريقاً متعدد التخصصات من الجهات المعنية في العراق ووثق بيانات مفصلة عن ثلاث فئات من الملوثات العضوية الثابتة، هي: الملوثات العضوية الثابتة من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB POPs)، والملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات (pesti-cide POPs)، والانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة. وقد وثق الفريق التابع للمشروع كمية كبيرة من الملوثات العضوية الثابتة التي يتعين إزالتها إزالة آمنة، ووضع خطط عمل لإزالة كل فئة من فئات الملوثات العضوية الثابتة. وقد تم توحيد خطط العمل الثلاث خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية ستوكهولم في العراق. وبالإضافة لذلك، وضع المشروع أيضاً استراتيجية تواصل وخارطة طريق لتقديم خطة التنفيذ الوطنية للأمانة العامة لاتفاقية ستوكهولم.

ت- دعم الحكومة العراقية في تعزيز الهيكلية المؤسساتية من أجل الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية

بتنسيق من وزارة البيئة، شكل المشروع فريقاً على المستوى الوطني. ونفذ الفريق عملية مسح نظرت في الثغرات واقترحت الحلول على مجموعات العمل المختلفة والمعنية بالأمور الفنية، والمالية، والمؤسساتية، والقانونية. وقد أصدر الفريق القانوني تقريرين، حيث جمع الفريق وصنف القوانين والتشريعات والتعليمات ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية في العراق، كما كتب مسودة التقييم المؤسساتي لإدارة المواد الكيميائية في العراق. وفضلاً عن ذلك، تم تجميع لمحة عن مجموعة السمات الأساسية لإدارة المواد الكيميائية في العراق. وسوف يستند العراق إلى هذه السمات الأساسية في تقييم إدارة المواد الكيميائية في البلد واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة المواد الكيميائية. وإضافة إلى ما تقدم، أقيمت عدة برامج تدريبية لتعزيز القدرات المؤسساتية والفردية من أجل إدارة سليمة للمواد الكيميائية في العراق. وأفضى ذلك إلى تصميم سجل كيميائي للعراق ووضع مقترح لمشروعين: (١) مقترح إزالة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، (٢) مقترح إزالة الملوثات العضوية الثابتة من مبيدات الآفات.

٤. من الركام إلى إعادة الإعمار

تتعاون المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء مركز متكامل لإعادة تدوير الأنقاض في الموصل بالتعاون الوثيق مع بلدية الموصل ووزارة البيئة بعدما خلفت الحرب على تنظيم داعش في الموصل وحدها ١٠-١١ مليون طن من الأنقاض، ويمكن تحقيق ذلك بفضل الدعم المالي السخي من الحكومة اليابانية. ومن المتوقع أن يبدأ مركز إعادة تدوير الأنقاض في الموصل -وهو الأول من نوعه في العراق- بالعمل في مطلع عام ٢٠٢٢، وأن يسلم لاحقاً إلى السطات المحلية. وحسب الرؤية المستقبلية لهذا المشروع، تتخطى عملية إعادة التدوير بكثير موضوع الأنقاض التي تخلفها الحرب، وتقدم حلاً مستداماً للتعامل مع المخلفات التقليدية لعمليات البناء والهدم، وبالتالي تحد من الضغوط الناتجة عن عمليات استخراج الحجارة من الأنهار المُدَمِّرة بيئياً والتي تمارس على **نطاق واسع في شمال العراق، وإنقاذ الأراضي الحضرية النادرة من استخدامها كمكبات.**

أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٢٢

سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه للحكومة العراقية لمعالجة القضايا البيئية الحرجة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية الرامية إلى تقليل التدهور البيئي وتحسين جودة الحياة للشعب العراقي، وذلك وفقاً لالتزامات الحكومة بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية البيئية. واستناداً إلى برنامج العمل الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٣) والاستراتيجية المتوسطة الأمد للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، ستتضمن أولويات العام ٢٠٢٢ ما يلي:

- النهوض بجدول أعمال التغير المناخي من خلال تعزيز سبل التكيف والصمود، وذلك بالتركيز على التخطيط للتكيف على المستوى الوطني والتكيف القائم على النظام البيئي والتكيف القائم على أساس القطاعات.
- التدريب والتطوير المؤسساتي بشأن الشفافية والتقارير التي تصدر كل عامين بشأن الشفافية.
- دعم الدعوة لحشد الجهود تحت عنوان عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام البيئي والإدارة المستدامة للأراضي.
- إنشاء شبكات للمناطق البحرية المحمية وتعزيز فعالية إدارتها.
- دعم التنفيذ الفعال والمتضافر للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف (ستوكهولم وروتردام وبازل وميناماتا) على المستوى الوطني.
- تعزيز توفير البيانات البيئية.
- وضع اللمسات النهائية على استراتيجية مكافحة التلوث ودعم تنفيذها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

رسالة من مدير البرنامج في العراق

السيد وائل الأشهب

إن موئل الأمم المتحدة، أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مكلف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشجيع قيام البلدات والمدن المستدامة اجتماعيا وبيئيا. وهو يمثل الجهة المسؤولة فيما يخص جميع المسائل الحضرية والإنسانية للمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة.

يعمل موئل الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٧٥، حيث ينصبّ تركيزه على بناء مستقبل أكثر إشراقًا للأشخاص الذين يعيشون في القرى والبلدات والمدن من جميع الأحجام. ونظرًا لكونه الجهة المسؤولة فيما يتعلق بجميع المسائل الحضرية والإنسانية للمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن موئل الأمم المتحدة هو أيضًا المسؤول عن الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، والذي يدعو إلى جعل "المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

وفيما يقوم بالتركيز على تحقيق أهدافه الأربعة المترابطة التي يعضد بعضها بعضاً أو مجالات التغيير المتمثلة في - عدم المساواة المكانية والفقر؛ والازدهار المشترك؛ والعمل المناخي والبيئة الحضرية؛ ومنع الأزمات والاستجابة لها - يتمتع موئل الأمم المتحدة بوضع جيد يتيح له مساعدة المدن والبلدان على مواجهة حتى أصعب تحديات التحضر، والاستفادة من الفرص التي يوفرها التحضر لزيادة المساهمات الإيجابية إلى أقصى حد ممكن في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

ينفذ موئل الأمم المتحدة في العراق أنشطته منذ عام ١٩٩٦ في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وبعد عام ٢٠٠٣، انخرط موئل الأمم المتحدة بشكل كبير في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار، ولا سيما دعم النازحين والأشخاص العائدين، من خلال توفير حلول تخطيط المأوى وإعادة الإعمار.

يدعم موئل الأمم المتحدة في العراق الحكومة العراقية على الصعيدين الوطني والمحلي لتعزيز التغيير التحوّلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال التركيز على الحدّ من عدم المساواة المكانية، وتعزيز الرخاء المشترك، وتحسين البيئة الحضرية والتخفيف من آثار تغير المناخ، والوقاية الفعالة من الأزمات الحضرية والاستجابة لها. ومن خلال شراكته مع الحكومة وشركاء التنمية، يعمل موئل الأمم المتحدة تجاه تحقيق الوصول بشكل منصف إلى المؤسسات والخدمات التي تكفل التماسك الاجتماعي والحماية والاندماج.

ويعمل موئل الأمم المتحدة على تيسير عمليات العودة المستدامة والكريمة والطوعية من خلال إعادة تأهيل وإعادة بناء المنازل والبنى التحتية في مناطق العودة، ودعم سبل العيش. كما يوفر الدعم الفني للحكومة من خلال اقتراح منهجيات عملية لتحويل المخيمات إلى مستوطنات حضرية، وضمان حماية حقوق السكن وتملك الأراضي والممتلكات لجميع الأشخاص المتضررين جراء النزاعات.

وقام موئل الأمم المتحدة أيضا بالاستجابة لكوفيد – ١٩ مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات الضعيفة في المستوطنات العشوائية، والمناطق المتضررة بالنزاعات. ويواصل موئل الأمم المتحدة دعم الفئات الضعيفة من السكان والمجتمعات المحلية وكذلك السلطات المحلية في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة.

وائـل الأشـهب
مدير برنامج العراق - موئل الأمم المتحدة

البرامج الأساسية لموئل الأمم المتحدة في العراق

يهدف موئل الأمم المتحدة إلى دعم الفئات الأكثر ضعفاً في الأحياء المتضررة من النزاعات وكذلك المستوطنات العشوائية، وتطوير القدرات المحلية لتحسين التخطيط الحضري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٢١، نفذ موئل الأمم المتحدة ستة برامج أساسية لتحقيق هذا الهدف:

١. التعافي الحضري القائم على المناطق في المدن المتضررة جراء النزاعات، وذلك من خلال إعادة تأهيل المساكن والأماكن العامة والبنى التحتية الأساسية مثل مرافق المياه والصرف الصحي والمدارس والمنشآت الصحية التي تضررت بسبب الحرب.

٢. بناء دور واطئة الكلفة لإيواء العائدين الذين دمرت منازلهم بشكل لا يمكن إصلاحه.

٣. دعم سبل العيش والفرص الاقتصادية المحلية من خلال خلق فرص العمل والتدريب المهني.

٤. حماية حقوق السكن وتملك الأراضي والممتلكات للنازحين والعائدين والأقليات.

٥. توفير المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية للنازحين المقيمين خارج المخيمات.

٦. الاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-١٩ ووضع الخطط اللازمة لمجابهتها.

الأثر المتحقق في عام 2020

- تحسين الظروف المعيشية لنحو ٥٠٠٠٠ نازح وعائد من خلال إعادة تأهيل أكثر من ٥٨٠٠ منزل دمرته الحرب، وبناء أكثر من ٤٠٠٠ وحدة سكنية دائمة.
- إعادة تأهيل وتطوير الأماكن العامة والبنى التحتية بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي، والعيادات الصحية، والمدارس الابتدائية، والثانوية.
- حماية حقوق السكن وتملك الأراضي والممتلكات لما يقرب من ٤٠,٠٠٠ من النازحين والعائدين وأفراد الأقليات من خلال توفير الدعم القانوني والاعتراف بحقوق الإشغال.
- تدريب الشباب العاطلين عن العمل وخلق فرص عمل، حيث تم تدريب أكثر من ٣٥٠٠ شخص، وخلق أكثر من ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل.
- تعزيز القدرات الفنية للحكومة العراقية فيما يتعلق بجمع البيانات وإدارتها وتحليلها من أجل تخطيط حضري أفضل، ولضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.
- دعم ٩٠٠٠ عائلة أيزيدية في تقديم شهادات إشغال منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم.

ام عراقية مكافحة تتعلم مهارات بستنة جديدة في مشروع للاتحاد الأوربي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية — السيدة شهلاء الحيالي

الموصل، العراق. آذار ٢٠٢١. بعد الكفاح من أجل إعالة أسرتها على مدى السنوات الست الماضية، تعمل نافلة محمد علي الآن بستانية في منتزه اليرموك الذي تمت إعادة تشكيله كجزء من برنامج التعافي الحضري الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

اعتادت نافلة وعائلتها العيش في مزرعة للحمص في بلدة باطنيا، شمال الموصل، لكنهم فروا إلى الموصل خلال القتال العنيف الذي اندلع في عام ٢٠١٤، واستقروا بالقرب من منتزه اليرموك.

وعندما فقد زوجها وظيفته بسبب مشاكل في العمود الفقري، اضطرت نافلة لإعالة كليهما وأطفالهما الخمسة. تتذكر نافلة قائلة: "كنت في ذلك الوقت إن لم أعمل ليوم واحد، لا تجد أسرتي ما تتناوله على وجبة الغداء. وكنت أشعر بالضغط الكبير واليأس التام من الحصول على فرصة عمل".

وأثناء بحثها عن عمل، صادفت نافلة برنامج تدريب على أعمال البستنة تابع لموئل الأمم المتحدة والذي كان قد خصص لقبول وتدريب البستانيات الإناث كإحدى المبادرات في إطار برنامج التعافي الحضري الممول من الاتحاد الأوروبي. تقول نافلة إن وضعها

المالي قد تحسن بشكل كبير.

ونافلة هي واحدة من ٣٠ امرأة من الفئات الضعيفة تم اختيارهن من بين ٤١٠ امرأة تقدمن بطلب الالتحاق ببرنامج تدريب النساء في مجال البستنة التابع لموئل الأمم المتحدة. والعديد من المرشحات المسجلات في هذا البرنامج هن أرامل معوزات تعيش أسرهن على الصدقات والطعام الذي توفره المساجد المحلية.

قدمت هذه المبادرة إلى نافلة وزميلاتها تدريبًا مهنيًا مكثفًا لمدة ١٠ أيام يشتمل على دروس أساسية في البستنة، بما في ذلك تركيب التربة، وأنواع النباتات، وغرس الأشجار وتقليمها ورعايتها بشكل عام. نظمت الدورة التدريبية بالتشاور الوثيق مع كلية الزراعة في جامعة الموصل، ومديرية زراعة نينوى وبلدية الموصل.

الموصل – منتزه اليرموك: السيدة نافلة البستانية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – السيدة شهلاء الحيالي

تقول نافلة "قد تريني مبتسمة الآن، لكنني كنت قد عانيت الكثير من الشدائد في الحياة. فلدي خمسة أطفال وحلمي الوحيد الآن هو ان تتاح لهم فرصة اكمال تعليم جيد النوعية وحياة أفضل من التي عشتها. لا اريد ان يعانوا مثلما عانيت".

ومن المتوقع ان تستمر نافلة والبستانيات الاخريات من دفعتها في العمل في هذا البرنامج خلال العام القادم. ويتفاوض برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع بلدية قطاع الربيع لتوظيف خمسة من أفضل المتدربات من برنامجهم بدوام كامل للمساعدة في الحفاظ على متنزه اليرموك. وستلتحق المتدربات الاخريات في دورة تدريبية على تنظيم المشاريع تنظم بالتوازي مع هذه المبادرة.

وحالما يتم الانتهاء من المشروع ويتم فتح المنتزه للعامة، تعتزم نافلة ان تأخذ اطفالها اليه.

تقول نافلة أشعر بالفخر البالغ تجاه الأشجار التي غرستها، وأعتني بها بقدر كبير من الحب، وأشعر بشيء من الأمومة نحوها، كما أشعر بالحياة تدب في أوصالي عندما أكون هناك أعمل مع النباتات.

وعلى المستوى الكلي، تساهم مبادرات إعادة تأهيل الأماكن العامة في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات التي مزقتها الحرب. وتلعب إمكانية الوصول المجاني إلى الأماكن العامة دورًا أساسيًا في تحقيق التفاعل الإيجابي فيما

بين السكان اجتماعيا ومن خلال التواجد الفعلي في المكان معاً؛ لا سيما في حالة الموصل التي كانت قد أنشئت فيها العديد من المساحات الخضراء في أواخر الثمانينيات، وجرى تأجير العديد من الحدائق العامة للمؤسسات الترفيهية. ومن خلال هذه المبادرة، أعاد موئل الأمم المتحدة إمكانية وصول أكثر من نصف مليون شخص يعيشون في غرب الموصل إلى المتنزه. وتوفر الأشجار التي زرعتها نافلة وزميلاتها ظلًا وارفا يحتضن الجميع خلال الأيام التي تسود فيها حرارة الصيف الحارقة في الموصل.

يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جاهدا لتعزيز فرص الشراكة لمشاريع التعافي الحضري القائم على المناطق في قضاء هيت

هيت، العراق، ١٨ تشرين الأول ٢٠٢١ – يعتبر حي البكر الذي تبلغ مساحته ٢ كم مربع والذي يمتد الى الضفة الشرقية لنهر الفرات أكبر المناطق الأربعة عشرة التي تكون قضاء هيت في محافظة الانبار وأكثرها سكانا. وبعد ٢٠٠٣، ونظراً لتدهور الوضع الأمني في المناطق الريفية المجاورة انتقلت الكثير من الاسر ذات الدخل المحدود الى هذا الحي مما فرض المزيد من الضغوطات على موارد المدينة المحدودة.

وخلال النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٧، نزح أكثر من ستة ملايين عراقي من منازلهم. وبعد هزيمة التنظيم، لم يتمكن الكثير من السكان من العودة الى مناطقهم الاصلية بسبب الاضرار البالغة او تدمير منازلهم واجبروا على البقاء في مخيمات النزوح او على إيجاد حلول مؤقتة في مساكن مؤجرة او مزدحمة مع اقربائهم او في هياكل بنايات غير مكتملة.

وقال قائممقام قضاء هيت، السيد مهند زبار "بعد ان احتل تنظيم داعش قضاء هيت عام ٢٠١٤ ولمدة عامين، تم تدمير البنية التحتية والمنازل والخدمات العامة في القضاء، لذلك تم التنسيق مع الحكومة المركزية ومحافظة الانبار ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة لإعادة تأهيل ما دمره تنظيم داعش. ولقد قمنا بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإعادة تأهيل المنازل المتضررة نظرا لكون أكبر مشكلة واجهتنا كانت البنايات السكنية."

وأضاف "فضلا عن ذلك، احتجنا ان نمد شبكات للمياه وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المراكز الطبية وانشاء منتزهات وساحات رياضية في حي البكر الذي عانى من نقص الكثير من الخدمات واستحق الدعم".

ومن اجل تشجيع العودة المستدامة للنازحين وتحسين الظروف المعيشية وسبل كسب العيش في المحافظات التي تضررت من جراء النزاع، عقد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية شراكة عام ٢٠١٩ مع الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشاريع إنعاش محلية في خمسة مناطق محلية مستهدفة بضمنها حي البكر في قضاء هيت.

وبعد ان نفذ مجموعة من مشاريع الإنعاش المهمة غربي حي البكر بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية، تمكن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من تامين شراكة تكميلية مع مؤسسة الوليد للإنسانية في منتصف عام ٢٠٢٠ للنشاطات التي استهدفت التخفيف من مخاطر العدوى من فيروس كورونا وتعزيز قدرة الناس على الصمود شرق حي البكر.

ومن بين هذه المشاريع مجتمعة، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بتأهيل ١٨٠ منزل متضرر من جراء الحرب وترميم مدرسة ابتدائية وانشاء منتزه جديد ومنشأتين رياضيتين وكذلك قام بتحسين ومد شبكات ماء صالح للشرب تخدم أكثر من ٦٠٠ منزل ودعم تجهيز المياه الى ٤١٢٥ شخصاً وترميم سبع منشآت صحية بما في ذلك مستشفى هيت العام وذلك لحماية ١٣٠٠٠٠ شخصاً من الكوادر الصحية وافراد المجتمع في خضم ازمة الجائحة الحالية.

وقال السيد معن سامي، مسؤول برامج في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق "بالإضافة الى تعزيز بناء توجه أفضل يتبنى التقنيات الأكثر مراعاة للبيئة، ساهمت هذه المشاريع كذلك في دعم اقتصاد قضاء هيت عن طريق توظيف العمال المحليين وتشغيل المكائن وشراء مواد البناء المتوفرة في المدينة".

وعلى العموم، وفرت مشاريع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أكثر من ٦٥٠٠ يوم عمل لسكان قضاء هيت في البناء والاعمال المدنية والمساحات الخضراء وكذلك وفرت التدريب المهني لـ ١٢٠ شابا عاطلا عن العمل. ولقد اشركت المقاولين العراقيين ومجموعات المجتمعات والمنظمات غير الحكومية وبهذا تم خلق الفرص للتآزر وبناء القدرات ونظمت أنشطة غير مادية كالنشاطات الرياضية مثل نشاطات الأطفال وحملات غرس الاشجار.

وقد تجلى نهج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الشمولي في قضاء هيت في حل مشاكل المجتمع من خلال برامج تنمية المناطق المحلية من خلال علاقة ثقة دائمة مع السلطات المحلية وخصوصاً مكتب القائمقام.

ان عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في حي البكر هو مثال لاستخدام الوكالة نهج شمولي متعدد الابعاد في تصميم وتنفيذ سلسلة من المشاريع المحلية العالية التأثير التي تنجمع بهدف حل مشاكل المجتمع وزيادة التلاحم وتحقق اهداف التنمية المستدامة مثل تحسين ظروف السكن ومكافحة تغير المناخ وكذلك تعزيز شراكات قائمة على أصحاب مصلحة متعددين بين الجهات المانحة والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز فعالية وتأثير التدخلات (الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة).

ونتيجة لذلك، لم تحسن المشاريع ظروف المعيشة وإمكانية الوصول للمرافق الأساسية فحسب، بل زادت ايضاً من شعور السكان بالكرامة والأمان والامن. وعلى وجه الخصوص اكدت الاسر التي تعيلها نساء أهمية الاسوار والجدران القوية لحمايتها وحماية أطفالها.

لقد أصبحت المنازل والأماكن الامنة للأطفال لكي يلعبوا فيها أكثر أهمية بعد ان تم غلق المدارس في عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا مما اجبر الأطفال على البقاء في المنزل طيلة اليوم. وباستكمال منتزه النجوم وساحة اللعب الخاصة به، أصبح للأطفال الان مكانا امناً ليذهبوا اليه ويلعبوا فيه ويكونوا فيه أطفالا على طبيعتهم.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

مقدمة من

ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق

السيد جان نيكولا بيوز

على الرغم من التحديات في عامي 2020 و2021، استمر فريق المفوضية في العراق في مساره واستمر في تقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفا من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات

كان عام ٢٠٢١ عامًا آخر من النزوح لحوالي ٢٩٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، إضافةً إلى ما يقرب من ١,٢ مليون نازح. بالإضافة إلى المخاطر الصحية التي تفاقمت بسبب ظروفهم المعيشية، أثرَّت جائحة كورونا وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير على فرص كسب العيش - مما دفع العديد من العائلات النازحة إلى مزيد من الفقر ومخاطر الضرر حيث أجبروا على تبني آليات تأقلم ضارة، كتخفيض المغذيات وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم، وعمالة الأطفال.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، كان يتوجب على الكثيرين من بين ٤,٩ مليون عائد في العراق أن يعيدوا بناء منازلهم أو العثور على وظيفة لائقة أو الحصول على خدمات جيدة، مثل الكهرباء، أو المياه، أو التعليم، أو الصحة.

وخلال الفترة التي أمضيتها في العراق حتى الآن، التقيت بالعائلات النازحة، بما في ذلك النساء والرجال والأطفال العراقيين، أو السوريين، أو الإيرانيين، أو الأتراك الذين يواصلون إظهار القدرة على المقاومة. ويحتفظ معظمهم برغبتهم في العودة إلى ديارهم يومًا ما، لكنهم يشيرون إلى أنهم لا يشعرون بأن الأمن والظروف المعيشية في بلدهم الأصلي ستسمح بمثل هذه العودة في المستقبل القريب. وبمساعدة شركائنا وبفضل السياسات الترحيبية الشاملة، لا سيما تلك التي اعتمدتها السلطات في إقليم كردستان العراق، تمكَّنوا من البقاء. ولكن يجب القيام بالمزيد الآن لجعلهم أقل اعتمادًا على المساعدات الإنسانية

وأن يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم اقتصاديًا، مثل اللاجئات اللائي تَعلَّمنَ كيف يصبحن طاهيات حلويات في مخيم دوميز للاجئين في دهوك، ويبيعن الآن حلوياتهن بعيدًا عن المخيم.

كذلك، العائلات الأيزيدية من سكان سنجار ولا تزال في مخيمات في دهوك، إلى جانب الكثير من العائلات العراقية الأخرى النازحة في إقليم كردستان العراق، بالمثل تتمنى العودة، وفي هذه الأثناء، تعيش في ظروف صعبة بشكل خاص.

وبالنسبة للعائلات النازحة الأكثر ضعفاً وتلك العائلات من المجتمعات المضيفة التي رحَّبت بهم بسخاء، من الضروري الحفاظ على شريان الحياة الذي يوفره المجتمع الإنساني وتكثيف الجهود لزيادة قدرتهم على المقاومة. ومن الضروري بنفس القدر تعزيز قدرة المؤسسات العامة ذات الصلة على تقديم خدمات عالية الجودة لسكانها واللاجئين.

وعلى الرغم من التحديات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، استمر فريق المفوضية في العراق في مساره واستمر في تقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفاً من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك المساعدة النقدية المستهدفة، وخدمات حماية الطفل والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية الأولية والاستشارات القانونية والمساعدة القانونية بما في ذلك مسألة الوثائق الثبوتية المدنية ومسائل قانون الأسرة والإسكان والأراضي وحقوق الملكية. وقرب نهاية عام ٢٠٢١، أقر مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان سياسة دمج تعليم اللاجئين. وبموجب السياسة الجديدة، سيجلس الأطفال من اللاجئين والمجتمعات المضيفة جنبًا إلى جنب في الفصول الدراسية ويتابعون التعليم نفسه، وسيعزز الاندماج التماسك الاجتماعي ويعزز الاستثمار في مناطق اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء لتوفير فرص أفضل على المدى الطويل للأطفال.

وأخيرًا، يجب الاحتفال بالإنجازات الهائلة. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى العديد من التدخلات من قبل المؤسسات العامة ذات الصلة وكذلك شركاء المجتمع المدني والأمم المتحدة إذا كان المرء يريد مساعدة العائلات النازحة والعوائل المضيفة لهم باستعادة كرامتهم وليس فقط تحقيق أحلامهم، ولكن أيضًا تحقيق حقوقهم.

العائلات الأيزيدية من سكان سنجار ولا تزال في مخيمات في دهوك، إلى جانب الكثير من العائلات العراقية الأخرى النازحة في إقليم كردستان العراق، بالمثل تتمنى العودة، وفي هذه الأثناء، تعيش في ظروف صعبة بشكل خاص

دعم التوثيق المدني للنازحين: أساسي للوصول إلى الخدمات الأساسية

يعد نقص الوثائق الثبوتية المدنية إحدى قضايا الحماية الرئيسية التي يعاني منها النازحون والعائدون. ويزيد الافتقار إلى الوثائق الثبوتية من خطر انتهاك الحقوق. فالعراقيون الذين لا يملكون هوية صحيحة معرضون لخطر الاعتقال، لا سيما عند نقاط التفتيش، مما يحد من إمكانية تنقلهم داخل وعبر المحافظات. وقد يُحرم أطفالهم من الالتحاق بالمدارس، أو قد يفشلون في تلقي الخدمات الطبية إذا لم يتمكنوا من إثبات هويتهم. وللحصول على بطاقات الهوية أو تجديدها، يواجه النازحون والعائدون الكثير من الحواجز. على سبيل المثال، في العراق، يجب على المرء أن يسافر إلى محافظته الأصلية من أجل معالجة طلبات التوثيق المدني، وهو مطلب غالبًا ما يكون صعبًا أو مستحيلًا بسبب نقص الوثائق نفسه أو بسبب مخاوف مبررة من العودة إلى المنزل الذي كانوا يسكنونه قبل النزوح. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من الأفراد ذوي الانتماء المفترض أو الروابط العائلية المزعومة بالجماعات المتطرفة الحصول على تصريح أمني كشرط مسبق للحصول على وثائقهم المدنية. وفي كثير من الحالات، أجبرت السلطات المدنية والجهات الأمنية و / أو زعماء المجتمع والعشائر العائلات على التخلي عن العلاقات مع أفراد الأسرة الذين يُنظر إليهم أو يُتهمون بالانتماء إلى الجماعات المتطرفة كشرط مسبق للحصول على هذا التصريح. وفي كثير من الحالات، يظلون مشتبه بهم في أعين السلطات التي يتعين عليها تسليمهم بطاقات هويتهم. وتشير التقييمات إلى أن ما يقرب من ٢٨ في المئة من النازحين داخل المخيمات و٢٥ في المئة من النازحين خارج المخيمات و١٦ في المئة من الأسر العائدة تفتقر إلى وثيقة رئيسية واحدة على الأقل.

وكجزء من جهودها لتسهيل الحصول على الوثائق المدنية، دعمت المفوضية وزارة الداخلية ومديريات الأحوال المدنية لتسهيل البعثات المتنقلة إلى مخيمات النازحين والمناطق الحضرية التي تضم أعدادًا كبيرة من النازحين لمعالجة طلبات الوثائق المدنية وإصدار مثل هذه الوثائق. ففي عام ٢٠٢١، تم الانتهاء من إجمالي ٢٢ بعثة، بما في ذلك خمس إلى محافظة دهوك، وست إلى محافظة أربيل، وسبع إلى محافظة نينوى، وأربع إلى محافظة الأنبار. ويعد الحصول على الوثائق المدنية شرطًا أساسيًا للعراقيين حتى يتمكنوا من عيش حياة طبيعية في بلدهم. علاوة على ذلك، فإن القدرة على إثبات الهوية القانونية للفرد هي شرط مسبق للوصول إلى منح العودة وخطط التعويض في إطار مخططات الحماية الاجتماعية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الهجرة والمهجرين. وهذا هو السبب في أن المفوضية ستستمر في إعطاء الأولوية لدعم السلطات المعنية لتسليم بطاقات الهوية إلى النازحين وعامة السكان للحصول على وثائقهم. وفي عام ٢٠٢١، أعادت المفوضية تأهيل مديريات الأحوال المدنية في محافظتي الموصل وصلاح الدين كجزء من مساهمتها في الحلول الدائمة.

المساعدات النقدية لمساعدة الأسر الضعيفة على تغطية الاحتياجات الأساسية

كان الكثير من عائلات النازحين والعائدين واللاجئين في العراق يكافحون بالفعل لتأمين احتياجاتهم قبل انتشار الجائحة العالمية بسبب حالة نزوحهم. وقد أدت جائحة كورونا والقيود المرتبطة بها إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب بالفعل.

والنقد هو أداة يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة لدعم اللاجئين والنازحين والعائدين لمواجهة التحديات التي يواجهونها في حياتهم في العراق. على سبيل المثال، تساعد المساعدة النقدية متعددة الأغراض العائلات على تلبية احتياجاتهم الأساسية على أساس شهري، وتثق في العائلات النازحة لتحديد أولويات إنفاقها وفقًا لحالتها الخاصة. ولا تحافظ طريقة المساعدة هذه على كرامتهم فحسب، بل إنها تقلل أيضًا من ميلهم إلى اللجوء إلى استراتيجيات التأقلم الضارة للبقاء

على قيد الحياة والمساهمة في الاقتصاد المحلي والمجتمعات المضيفة، وبالتالي خلق ظروف تماسك اجتماعي مواتية. وتقوم المفوضية، من خلال وكلاء النقد، بتوزيع المساعدات النقدية مباشرة على النازحين العراقيين من خلال محافظهم الإلكترونية للهاتف المحمول وعلى اللاجئين بعد عملية تحقق بيومترية سريعة باستخدام تقنية مسح قزحية العين. وهذا يسمح لهم بالذهاب إلى أقرب نقطة خدمة وتلقي النقود التي يمكنهم استخدامها بعد ذلك على النحو الذي يرونه مناسبًا لتلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا.

ويتم إعطاء الأولوية للعائلات للحصول على المساعدة النقدية من خلال مجموعة من المتغيرات المستخدمة كوكلاء لتقييم مستوى الفقر والضعف لديهم. وتشمل هذه المتغيرات حجم الأسرة وتكوينها، ونوعية المأوى، والاستخدام الأخير لاستراتيجيات التكيف الضارة، مثل عمالة الأطفال، ونسبة إنفاق الأسرة على الغذاء، من بين أمور أخرى.

وفي عام ٢٠٢١، دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق أكثر من ٣٢٠٠٠ لاجئ و٦٧٠٠٠ نازح وعائد من خلال برنامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض العائلات.

وتؤكد مراقبة ما بعد التوزيع التي نتبعها والتي تسعى إلى مراجعة كيفية استخدام النقد فعليًا أن اللاجئين والنازحين والعائدين يستخدمون النقود بشكل أساسي لدفع الإيجار وسداد الديون وطلب الرعاية الصحية وشراء الطعام. بالإضافة إلى ذلك، أفاد متلقو الأموال بأن مشاعر القلق والتوتر خفَّت لديهم في الثلاثين يومًا التي أعقبت تلقي هذه المساعدة.

ومن أجل مساعدة اللاجئين والنازحين والعائدين على تحمل برد الشتاء القارس، قدمت المفوضية المساعدة النقدية لفصل الشتاء، وهي أداة نقدية موسمية، لأكثر من ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء وأكثر من ٩٩٦٢٠ نازحًا وعائدًا. وتدعم هذه المساعدة العائلات في إجراء إصلاحات المنزل التي تشتد الحاجة إليها، وشراء الملابس والأحذية المناسبة للشتاء، وغيرها من الأشياء مثل البطانيات.

علاوة على ذلك، استفاد أكثر من ١٤٩٠٠٠ لاجئ و٤٥٠٠٠ نازح وعائد من المساعدة النقدية لجائحة كورونا لمرة واحدة في عام ٢٠٢١. وتهدف المساعدة إلى التخفيف من آثار جائحة كورونا وتغطية تكلفة مواد النظافة الأساسية لمنع انتشار الجائحة.

أخيرًا، وفي عدد أقل من الحالات، تقدم المفوضية المساعدة النقدية للحماية الطارئة على أساس كل حالة على حدة لدعم اللاجئين والنازحين الذين يتعرضون لمخاطر وشيكة مثل الإخلاء أو التداعيات الضارة لعدم سداد الديون، مثل الاعتقال. وكما يذكر لاجئ سوري استفاد من المساعدة النقدية للحماية الطارئة: "لقد تركت وظيفتي أثناء الإغلاق المتعلق بجائحة كورونا ولم أتمكن من إيجاد وظيفة أخرى. كان الناس الذين كنت مديناً لهم يأتون إلى منزلي كل يوم. فاقترحت زوجتي أن نذهب إلى المفوضية ومعنا آخر ٤٠٠٠ دينار عراقي (٢,٧ دولار أمريكي) في جيبي، ويسعدني أننا فعلنا ذلك! من خلال المنحة التي تلقيناها، تمكنت من تسوية بعض ديوني ودفع رسوم حافلة مدرسية لابنتي. إنها طالبة ذكية".

مركز التجارة الدولية

مقابلة مع

السيد إريك بوشوت

مدير برنامج تعزيز الزراعة وسلاسل القيمة في الأغذية الزراعية وتحسين سياسات التجارة في العراق (سافي)، مركز التجارة الدولية

اغتنام الفرص في مجال سلاسل القيمة في الأغذية الزراعية والتجارة في العراق

بداية، هل لك أن توضح لنا ما هو مشروع مركز التجارة الدولية وما هي أهدافه الرئيسة دعما للتنمية في العراق؟

إن مشروع تعزيز الزراعة وسلاسل القيمة في الأغذية الزراعية وتحسين سياسات التجارة في العراق، وهو ما يعرف اختصارا بـ(سافي) قد أطلق في العام الماضي وسيستمر حتى عام ٢٠٢٥. ويعمل مركز التجارة الدولية على تنفيذ المشروع بتمويل من الإتحاد الأوربي بهدف الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وخلق فرص عمل سيما للشباب من خلال تعزيز القدرة التنافسية التجارية في مجال سلاسل القيمة للمشاريع الزراعية مع العمل على تحسين السياسات التجارية.

إن عملنا في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية واسع النطاق، ولكنه يركز بشكل خاص على قطاعي الدواجن ومحصول الطماطم. ونعمل مع أصحاب المصلحة المحليين على وضع استراتيجيات لتحسين نجاح هذه القطاعات في الأسواق المحلية مع دعم تحالفات سلسلة القيمة وقدرات المشاريع الصغرى والصغيرة، والمتوسطة الحجم، وتطوير المعارف،

والمهارات. وسيتم دعم المزيد من القطاعات في السنوات المقبلة. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، نعمل بشكل وثيق مع وزارة التجارة والشركاء الآخرين للمساعدة في الأعمال التحضيرية اللازمة لدعم العراق في انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

ما فوائد التركيز على قطاع الزراعة؟

إن قطاع الزراعة واعدٌ بالخير بشكل خاص من حيث إسهامه في خلق فرص العمل والنمو المستدام وتنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي في العراق.

أولاً، إذا كنا ننظر إلى الطلب فإن الإمكانات غير المستغلة في الأسواق المحلية كبيرة وآخذةٌ بالنمو. وتشير تقديرات المركز إلى أن الطلب السنوي على المنتجات من قطاع الزراعة والأغذية الزراعية سيصل الى قرابة ٥,٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥. وعلاوة على ذلك، ومن ناحية الإنتاج، توجد ظروف بيئية مواتية وسلاسل القيمة الراسخة والمهارات المكتسبة التي يمكن أن يبنى عليها النمو في المستقبل. وبطبيعة الحال، فمن المرجح أن يمتد التقدم في هذه القطاعات إلى سلاسل القيمة الغذائية الزراعية الأخرى مما يخلق فرصاً في مجالات الزراعة والتعبئة والتصنيع وإمدادات المدخلات واللوجستيات والتسويق وسائر المجالات الأخرى. ويقدر مركز التجارة الدولية أنه يمكن خلق أكثر من ١٧٠,٠٠٠ وظيفة إضافية بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل نمو قدر ٣٪ في الإنتاج الزراعي (سيناريو النمو المعتدل).

ما الذي سيجنيه العراق من انضمامه لمنظمة التجارة العالمية؟

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أولوية تجارية بالنسبة للعراق دعماً للتنمية الاقتصادية وإدماجه في النظام التجاري العالمي. وتتيح منظمة التجارة العالمية نظاماً تجارياً قائماً على القواعد وظروفاً أفضل للتجارة وزيادة القدرة على التنبؤ بالنسبة للمصدرين والمستثمرين على حدٍ سواء. ومن شأن الإيفاء بالتزامات عضوية منظمة التجارة العالمية أن يساعد أيضاً على تعزيز المؤسسات التجارية في البلد وتبسيط السياسات المتعلقة بالتجارة المحلية التي يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات قانونية وتنظيمية محلية هامة تتعلق بالواردات والصادرات. وتسهم جميع هذه الالتزامات في تحسين بيئة الأعمال التجارية الوطنية، مما يجعل البلد أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب. كما أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحقق قدراً أكبر من الحماية للقطاع الخاص من الإجراءات التجارية الضارة التي تتخذها بلدان أخرى. إلا أنه مع ذلك، فأن عملية الانضمام عملية تفاوضية طويلة ومعقدة تشمل إجراءات تشريعية وتنفيذية واسعة النطاق من جانب الحكومات المنضمة وتتطلب إرادة سياسية متواصلة وتنسيق مكثف بين الحكومات على نطاق عدد من الوزارات والوكالات التنظيمية والموارد البشرية والقدرات المؤسساتية.

ويعمل البرنامج بشكل وثيق مع وزارة التجارة والتي تقود عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ويطمح المشروع الى توفير الدعم الفني الى جميع الدوائر الحكومية العراقية في جميع نواحي طلبه بالانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية وفيما يتعلق بجميع مسارات المفاوضات والإصلاحات المحلية ذات الصلة. ويهدف البرنامج كذلك إلى إعلام القطاع الخاص في العراق بالآثار المترتبة على الأعمال التجارية.

مضى على إطلاق المشروع عام ونصف، ما الذي تم تحقيقه حتى الآن؟

بدأ المشروع بمرحلة أولية اكتملت في تشرين الثاني الماضي. وخلال هذه الفترة، انصب تركيزنا على إجراء تحليل نوعي وكمي وتنفيذ الأنشطة وتحقيق التواجد الميداني لمركز التجارة الدولية. ومن اجل القيام بذلك، أنجزنا آلاف الدراسات الاستقصائية التي شملت المستهلكين والشركات والحقول في جميع أنحاء البلاد لإثراء عملنا فضلاً عن أكثر من عشرين مشاورة على مستوى الأقضية والمحافظات وعلى المستوى الوطني أيضا. واستُكملت هذه الدراسات الاستقصائية بإجراء عمليات تدقيق للمحال وإجراء مقابلات مع شركات النقل والتجار والمزارعين وموردي المدخلات. وخلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن، تمكن البرنامج من جمع البيانات غير المعروفة سابقاً ونشرها وتسليط الضوء عليها وهي معلومات أساسية لتنمية القطاع الخاص في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية. وقد ساعدت هذه المرحلة الأولية في إعداد توجه محلي للغاية لأنشطة البرنامج وتكييفه مع واقع البلد المختلف.

وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، أسهم المركز بشكل مباشر في تنشيط عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية. وسعى المركز من خلال برنامج تعزيز الزراعة وسلاسل القيمة في الأغذية الزراعية وتحسين سياسات التجارة في العراق إلى إيجاد الزخم والحفاظ عليه من خلال تقديم الدعم الاستشاري والفني وبناء القدرات وإنشاء منبر للنقاش يضم الجهات المعنية الرئيسية.

كيف يعمل مركز التجارة الدولية مع الوكالات الأخرى والشركاء المحليين الفاعلين في مجالي الزراعة والسياسة التجارية؟

نعمل بشكل وثيق مع شركائنا في الحكومة والشركاء في مجال التنمية لنضمن موائمة البرنامج مع الأولويات الوطنية وأن يتم السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وعلاوةٌ على ذلك، فإن عمل مركز التجارة الدولية متكامل تماماً في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

وعلى وجه الخصوص، يتكامل البرنامج مع مشاريع أخرى تندرج ضمن التدابير الخاصة للاتحاد الأوروبي بشأن العراق، والتي تقودها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية والجمعية الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة اليونسكو. وبصفته الوكالة التنموية الوحيدة المكرسة بالكامل لدعم تنمية القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن مركز التجارة الدولية ومن خلال برنامج تعزيز الزراعة وسلاسل القيمة في الأغذية الزراعية وتحسين سياسات التجارة في العراق يكمل عمل الوكالات الأخرى ويسد ثغرةً في التعاون الإنمائي في العراق ونعمل كذلك مع الشركاء المحليين بشأن تنفيذ الدراسات الاستقصائية والعمل التحليلي وسائر الأنشطة الأخرى التي تم اختيارها وفق قدراتهم وخبراتهم.

كيف جرى تكييف المشروع مع التحديات التي أوجدتها الحالة الأمنية وجائحة كورونا؟

صُمم البرنامج للمساعدة في الاستجابة للوضع الذي أوجدته جائحة كورونا. وقامت دراسة فريق الخبراء التي تناولت آثار جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق والتي تم إجراؤها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة باستقصاء الشركات العراقية على أربع جولات في شهر حزيران وأيلول وكانون الأول من عام ٢٠٢٠ وحزيران ٢٠٢١. وركزت آخر جولة منها على القدرة على التكيف والتعافي. وأبرزت النتائج التي خلصت إليها التحديات التي تواجهها الشركات في ظل الجائحة والكيفية التي تكيفت بها بشكل متزايد من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة للأعمال التجارية مثل التوجهات المبتكرة في التسويق.

ونحن نعمل على ضمان رصد المخاطر التي تواجه المشروع والتحديات المتصلة بالصراع، وعلى وجه خاص في المناطق التي يكون فيها البرنامج أكثر نشاطاً. وقد تم إدراج تجنب المخاطر والتخفيف من حدتها في تصميم كل من أنشطتنا منذ البداية. وكلما نحرز تقدماً نقوم باستمرار بمراجعة وتحديث تقييمات المخاطر والاستجابة لها. فالحالة الصحية العامة التي تشهد تطورا مطرداً، على سبيل المثال، تتطلب التخطيط لإدراج حالات التأخير المحتملة أو طرائق التنفيذ البديلة.

ما الخطوات التالية للبرنامج في المستقبل القريب؟

سيكون العام القادم بنفس القدر من النشاط كالعام الماضي تماماً. ونقوم الآن باختتام العمل بشأن الاستراتيجيات القطاعية وإعداد ورش عمل عن الوعي بمتطلبات السوق والإنتاج وتنظيم دورات تدريبية تستهدف أصحاب المشاريع الشباب وغيرهم والعمل على بناء القدرات في مجال التجارة. كما أننا نباشر عملنا لدعم تشكيل تحالفات إنتاجية وتجارية وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة وفق سلاسل القيمة لتمكينها من المنافسة على نحو أفضل في الأسواق.

مقابلة مع

نائبة ممثل المنظمة في العراق

السيدة شيما سان غوبتا

لقد أتممت الأشهر السبعة الأولى لعملك في العراق، ما هي انطباعاتك الأولى بشأن وضع الأطفال في العراق وما هو أكثر شيء أثار دهشتك؟

تكتنف العراق بعض التناقضات التي تنعكس على وضع الأطفال. العراق بلد ذو دخل فوق المتوسط، بيد أنه وبسبب هشاشة وضعه وسنوات النزاعات فإن أوجه الإجحاف في وضع الأطفال في جميع مناطقه وفي المناطق الريفية والحضرية وفي الشرائح الاجتماعية-الاقتصادية هائلة. وعلى سبيل المثال، فبينما يلتحق أكثر من ٩٠٪ من الأطفال بالمدارس الابتدائية، فإن حوالي ٣٢٪ فقط يتخرجون فعلا من المرحلة الثانوية العليا. وهذه فرصة ضائعة هائلة للأجيال المقبلة.

إن ما يثير إعجابي هو الطاقة والعزم والآمال التي ما زال المراهقون والشباب يعربون عنها. فهم مصممون على جعل حياتهم حياة ناجحة، حتى أولئك الذين يعيشون في مستوطنات النازحين.

زرت في الآونة الأخيرة إحدى مدارس البنات في محافظة دهوك حيث طلبت مني الفتيات أن أُسدي لهن النصيحة لتحقيق أحلامهن! هذا شيء رائع، هذا العزم والإصرار المطلقين، لتحقيقه، لتحسين حياتهن وتحقيق أحلامهن. هذا تحديداً ما يبعث فيَّ وفي فريقي النشاط لأننا نريد أن يتمكن أطفال العراق من نيل حقوقهم وتحقيق أحلامهم.

نحن في العام الثاني من الجائحة، ما هي الرؤية العامة لليونيسيف للوضع في العراق في عام ٢٠٢١؟

استمرت جائحة كورونا في العراق في التأثير سلباً على وضع الأطفال وبرامج اليونيسيف. إذ أن وجود أكثر من مليوني حالة مؤكدة وأكثر من ٢٤,٠٠٠ حالة وفاة في العراق يعد تذكيراً

خلال عام ٢٠٢١، لا زلنا نشهد الإحباط المستمر بين الشباب بسبب انعدام فرص العمل

حزيناً للوضع الذي نعيشه على الصعيد العالمي. وتواصل اليونيسيف العمل مع الحكومة لتعزيز تلقي اللقاحات باعتبارها أسرع طريقة لتحسين الوضع. وستدعم اليونيسيف الحكومة العراقية على جعل الناس في صلب استراتيجيات لقاحات جائحة كورونا والطلب، مع التركيز على بناء الثقة والطمأنينة ومنع أي آثار تتعلق بالتطعيم الروتيني. وبحلول أواخر كانون الأول، حصل ما يقرب من ٣٠٪ ممن تزيد أعمارهم على ١٢ سنة على جرعة واحدة من اللقاح ولم يتلقَ سوى ٢٠٪ جرعتين. وسنواصل العمل مع الحكومة لزيادة نسب تلقي اللقاحات، بما في ذلك الجرعات "المعززة" أو الثالثة التي اعتمدت في أواخر عام ٢٠٢١.

وبوجه عام، لم تتعاف الحالة الاجتماعية-الاقتصادية في البلاد من تداعيات جائحة كورونا. فالأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق الريفية، محاصرون أو عرضة للانتكاس في حلقة مفرغة من الفقر والتفاوت والحرمان. وتشير التقديرات [١] إلى أن الفقر قد تضاعف تقريباً إذ بات كل ٢ من أصل ٥ أشخاص في العراق في عداد الفقراء مع استبعاد كبير للأطفال والشباب الفقراء، ويعزى ذلك أساساً إلى تشظي خطط الحماية الاجتماعية. وتدرك اليونيسيف خطورة الوضع والحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للحماية الاجتماعية. ومن الضروري بناء تحالف مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة على نحو شامل مع تفادي ازدواجية الجهود. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج المشترك الذي وُضع بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي لدفع عملية إصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

وخلال عام ٢٠٢١، لا زلنا نشهد الإحباط المستمر بين الشباب بسبب انعدام فرص العمل. ويتعزز ذلك الشعور بعدم التمكين الذي طال أمده، إذ أن هناك منتديات محدودة لإشراك الشباب على نحو نشط على المستويات المجتمعية والمحلية والوطنية. ونعمل في اليونيسيف بنشاط من أجل فتح هذه الأماكن. وعلى الصعيد الداخلي، أنشأنا المجلس الاستشاري للشباب الذي يضم الشباب من جميع أنحاء العراق، لنضمن مشاركة الشباب في جميع عمليات صنع القرار داخل اليونيسيف، مما يؤثر على الطريقة التي نطور بها برنامجنا الخاصة بالأطفال والشباب. وعلى الصعيد الوطني، يتمثل أحد الأمثلة ذات الصلة في الدعم المقدم لوزارة الشباب والرياضة، وبالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة لإنشاء أول منبر وطني للعمل التطوعي للشباب في العراق.

ومن المنظور الإنساني، يسعد اليونيسيف أن ترى انخفاض عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية. ووفقا لما جاء في الإحاطة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢١، فقد انخفض هذا العدد من حوالي ٥,٦ مليون شخص، منهم ٢,٦ مليون طفل في عام ٢٠٢٠ إلى ٢,٥ مليون شخص، منهم ١,١ مليون طفل في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإغلاق المستمر للمخيمات لا سيما في محافظتي كركوك ونينوى، أدى إلى إحداث نزوح ثانوي مما زاد من ضعف النساء والأطفال. واستناداً إلى تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لعام ٢٠٢١، لا يزال قرابة ١٨٢,٠٠٠ شخص نازحين في مخيمات في إقليم كردستان، بينما لايزال نحو ٤٥٠,٠٠٠ شخص نازحين خارج المخيمات. ولا يزال أكثر من ١,٢ مليون عائد في عداد من هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

[١] أجريت بشكل مشترك من قبل وزارة التخطيط واليونيسيف والبنك الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال نحو ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري في العراق، أغلبهم في إقليم كردستان.

ومن بين بواعث القلق الإنسانية الرئيسية، سيما تلك التي تؤثر على الأطفال، هناك حاجة إلى تحسين أماكن الإيواء وضمان حصول كل طفل على وثائق مدنية والحصول المحدود على خدمات كافية لتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والعوائق التي تحول دون الحصول على التعليم.

وإذا ما نظرنا إلى القضايا العالمية التي تؤثر على الأطفال في العراق، فأي القضايا ستسلطين عليها الضوء؟

لقد أشرت سلفاً إلى تأثير جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن وضع الأطفال الصغار في العراق في مجالات الصحة والتغذية والرفاهية تعوقها أيضا المخاطر الناجمة عن المشاكل الأمنية والجفاف وان جميع هذه العوامل مترابطة مع بعضها البعض.

وفيما يتعلق بالصحة، لدينا تقديرات متفائلة بشأن وفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، غير أن التفاوت الكبير في معدلات الوفيات ونقص التغذية يسود في جميع المحافظات. وتذبذب مستوى التطعيم في عام ٢٠٢١، حيث تراوحت نسبة التطعيم الشهرية للحصبة بين ٦١٪ و٨٦٪. وعلى الرغم من أثر الجائحة على نظام الرعاية الصحية، تواصل اليونيسيف دعم وزارة الصحة من أجل تعزيز القدرات في مجال تنشيط نظام المعلومات وفي مجال التمويل دون الوطني وإدارة الميزانية.

فيما يتعلق بالتعليم، شهد العراق مؤخرا عودة التلاميذ الى مقاعد الدراسة، كيف ترى اليونيسيف الوضع الراهن لقطاع التعليم؟

تلقينا أفضل الأخبار عن الأطفال في الربع الأخير من عام ٢٠٢١، مع إعادة فتح المدارس وإعادة لم شمل الأطفال مع أصدقائهم. ولا يمكننا أن ننسى أن المدارس تقوم بأكثر من تعليم الأطفال كيفية القراءة والكتابة والحساب. بل يتعلم الأطفال فيها المهارات الاجتماعية أيضا. وفي كثير من الحالات، تقدم المدارس خدمات التغذية والصحة والنظافة الصحية والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والحد بدرجة كبيرة من خطر العنف والحمل المبكر والمزيد. إن أكثر الأطفال ضعفاً هم الأشد تضرراً من إغلاق المدارس، وقد تعلمنا عبر التاريخ أنه كلما طالت فترة انقطاع الأطفال عن المدرسة كلما قلت احتمالية عودتهم إليها. ولقد

قدمت اليونيسيف الدعم للحكومة العراقية طيلة فترة الجائحة من أجل تعزيز الدراسة عن بعد، ونحن مستمرون في تقديم الدعم لضمان اتباع نهج مختلط يتسم بالجودة والشمولية. وإذا ما خطونا خطوة إلى الوراء ونظرنا إلى الأرقام الإجمالية، فإن الحصول على التعليم الابتدائي مرتفع في العراق حيث بلغ صافي معدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية ٩١,٦٪. ومع ذلك، لا يزال الحصول على مستويات أخرى يشكل تحدياً- وعلى سبيل المثال، لا يستفيد سوى ١٠٪ من الأطفال العراقيين من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا يزال الأطفال ذوو الإعاقة مهملين.

وهناك مؤشر آخر يبعث على القلق وهو الالتحاق بالتعليم الثانوي. فعندما يتعلق الأمر بالتعليم الثانوي الأدنى، لا يلتحق سوى ٥٧,٥٪ من الأطفال بالدراسة بينما نجد أن معدل التحاق الأطفال بالمرحلة الثانوية العليا ١ من أصل ٣ أطفال. ونواصل العمل على تيسير حصول الفتيات على التعليم كون الفوارق بين الجنسين كبيرة عند هذه المستويات إذ أن معدلات التحاق الفتيات بالدراسة الثانوية تكون أقل. وفيما يتعلق بتأثيرات الجائحة فلقد أشارت بعض التقديرات الأولية الصادرة عن مديريات التعليم إلى حدوث زيادة في أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن الدراسة الابتدائية.

ما هي المسائل الأخرى الهامة التي تودين ذكرها والتي تؤثر على الأطفال في عام ٢٠٢٢؟

اسمح لي أن أسلط الضوء على مسألتين وهما التغير المناخي والعنف ضد الأطفال.

في ١ كانون الأول، انضم العراق رسمياً إلى اتفاق باريس، وهو خطوة رئيسة للبلاد في جهودها الرامية الى التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على حياة الأطفال. ويواجه العراق تحديات كبيرة فيما يتعلق بندرة المياه، إذ يأتي العراق في المرتبة الثانية والأربعين من بين أكثر بلدان العالم التي تعاني شح المياه. وتتفاوت إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية تفاوتاً كبيراً بين المحافظات وبين المناطق الريفية والحضرية. إذ نجد أن ٢ من أصل كل ٣ أشخاص في العراق لا يحصلون على خدمات

الصرف الصحي التي تدار بشكل آمن (مرتبط بشبكات المجاري العامة ومعامل معالجة المياه)، وهو ما يمثل خطراً كبيراً بسبب تفاقم ندرة المياه. ونحن نعمل عن كثب مع الحكومة مع التركيز على القدرات المحلية على إدارة الموارد المائية على نحو مستدام.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو اليونيسيف إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للتهديدات المتعددة الناجمة عن تغير المناخ في العراق، بما في ذلك زيادة الاستثمار في التأقلم مع تغير المناخ والقدرة على التكيف في الخدمات الرئيسة للأطفال والشباب وتوفير التعليم والمهارات المرتبطة بالمناخ للشباب والأطفال وإشراك الفتيات والأولاد سيما الأكثر ضعفاً في جميع المفاوضات والقرارات المتعلقة بالمناخ وضمان أن يكون التعافي من جائحة كورونا غير ضار بالبيئة وذي انبعاثات كربونية منخفضة وشاملاً بما يكفل عدم المساس بقدرة الأجيال المقبلة على التصدي لأزمة المناخ والتصدي لها.

وأخيراً، نشهد كل يوم حوادث عنف مثيرة للقلق تتعلق بالأطفال. ونواصل العمل عن كثب مع السلطات الوطنية لوضع حد للعنف ضد الأطفال، وهو آفة وطنية، تؤثر على ٨ من أصل ١٠ أطفال.

وعلى الرغم من وجود التزام قانوني وسياسي واضح، بيد أن الطريق لا يزال طويلاً في العراق لإنهاء العنف، وإساءة معاملة، واستغلال النساء، والأطفال. وفي عام ٢٠٢١، كان هناك ما يقدر بـ ١,٧ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية في مجال حماية الطفل، وكان نحو ١,٣٢ مليون شخص معرضين لأشكال مختلفة من العنف القائم على نوع الجنس. ولكن هذه قضية على نطاق الأمة، حيث إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال لا تزال ترتكب مع الإفلات من العقاب في العراق. وفي عام ٢٠٢١، جرى الإبلاغ عن وقوع ٢٢٧ حادثة من حوادث انتهاك حقوق الطفل. ومن بين هذه الحالات، تحقق فريق العمل القُطري للرصد والإبلاغ بقيادة اليونيسيف من ٢٢٧ انتهاك تضرر منها ١٣٥ طفلا (٣١ فتاة). ومن المحزن أن القتل والتشويه هما أكثر الانتهاكات التي تحدث في كثير من الأحيان، مما أثر على ١٢٣ طفلا (٢٢ فتاة). وأخيراً، لا يزال استمرار رفض تسجيل المواليد والوثائق المدنية للأطفال الذين ولدوا أثناء النزاع أو في المواقع التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش سابقاً يمثل تحدياً بالغ الأهمية مما حال دون حصول حوالي ٥٠٠,٠٠٠ طفل على الخدمات الأساسية.

لقد ذكرتم أن "الطاقة والتصميم والآمال التي يستمر المراهقون والشباب في الإعراب عنها" كواحدٍ من مصادر إلهامكم. كيف ستدعم اليونيسيف مشاركة الشباب في العراق في عام ٢٠٢٢؟

في عام ٢٠٢٢، ستواصل اليونيسيف وضع الشباب في صلب عملها. وستستثمر اليونيسيف في أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من أكثر الشباب ضعفاً وستعقد شراكات معهم من خلال منحهم فرصاً مجدية للمشاركة المدنية التطوعية والعمل التطوعي في مجتمعاتهم المحلية. وهذا يعني أن الشباب أنفسهم يقومون بتحديد التحديات التي يواجهونها ويضعون حلولاً لها، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ أو المساواة بين الجنسين أو قضايا العمالة. وسنواصل الاستماع إلى صوت الشباب وإشراكهم في أنشطة الدعوة ووضع البرامج التي ننفذها، على سبيل المثال، تعزيز عملنا مع أعضاء الفريق الاستشاري للشباب من أجل الحصول على مقعد في مكتبنا.

وفي عام ٢٠٢٢، ستدعم اليونيسيف أيضا إضفاء الطابع المنهجي على إشراك الشباب - وهذا أمر أساسي لاستدامة التغيير والتأثير بما يتجاوز البرامج التي تدعمها اليونيسيف وحدها. فعلى سبيل المثال، سندعم ٥٠,٠٠٠ شاب للمشاركة بشكل نشط في عمليات صنع القرار المحلية والوطنية، بما في ذلك السعي إلى مشاركتهم الحيوية في جدول أعمال التمويل العام من أجل الطفل.

وستواصل اليونيسيف كذلك تعزيز ودعم التعلم الرصين من أجل الحصول على جدول الأعمال وهو مجال حيوي بالنسبة للشباب العراقي. وفي عام ٢٠٢٢، نهدف إلى دعم أكثر من٥٠,٠٠٠ شاب في برامج تنمية المهارات في شكل مهارات الحياة والمهارات الرقمية ومهارات تنظيم المشاريع – وجميعها مهارات ضرورية للانتقال الناجح إلى مرحلة البلوغ المنتج. وفي السياق نفسه، سنسرع في شراكتنا مع منظمة العمل الدولية والمؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي لإيجاد مسارات عمل للفتيات والأولاد. تنظيم المشاريع الاجتماعية والابتكار – قريب من قلوبنا في اليونيسيف - ونهدف إلى دعم أكثر من ٢,٠٠٠ من أكثر الفتيات والأولاد ضعفاً بتمويل أولي لتصميم وتنفيذ مبادرات تنظيم المشاريع الاجتماعية أو التجارية في جميع أنحاء العراق.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتشديد على أهمية مواصلة العمل على الحد من فقر الأطفال في العراق. وفي عام ٢٠٢٢، سنواصل دعم الحكومة في هذا المسعى، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تحدد الأولويات والآليات اللازمة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، من خلال الجمع بين المشاريع غير القائمة على المساهمات التي تستهدف الأسر الضعيفة فضلاً عن التأمين الاجتماعي المرتبط بمجالات من المشاريع غير القائمة على المساهمات إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

وأخيراً، سندعم أيضا الحكومة بتحويل شبكة الحماية الاجتماعية إلى نظام متكامل لتقديم المساعدة النقدية مرتبط بالخدمات الصحية والتعليمية بحيث تتلقى الأسر الفقيرة مبالغ نقدية ويحصل الأطفال على الدعم من أجل الحصول على التعليم والتشجيع على الالتحاق بالمدارس وتتلقى النساء الحوامل الرعاية قبل الولادة وبعدها ويتلقى الأطفال خدمات التطعيم. وسيكفل ذلك ربط المساعدة النقدية بالخدمات عبر دورة حياة الطفل.

ممثل اليونيسكو في العراق

السيد باولو فونتاني

تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) في الموصل منذ ثلاث سنوات ضمن مبادرتها "إحياء روح الموصل". ويركز عملنا بشدة على الإرث والتعليم، بما في ذلك التدريب وإيجاد الوظائف، حيث ينصب هذا التركيز على الناس، بتعزيز المصالحة والهويات الثقافية المشتركة. وتتوافق هذه المبادرة بقوة مع رسالة الأخوة الإنسانية التي دعا إليها البابا فرنسيس: " أعيدوا ملتقيات طرق الحضارات والثقافات والأديان تلك التي كانت جزءاً من هوية العراق والموصل لعدة مئات من السنين".

أبرز أنشطة اليونيسكو في العراق خلال عام 2021

التعليم

استراتيجية التعليم: قدمت اليونيسكو، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي، دعماً فنياً لوزارة التربية لوضع استراتيجية التعليم الوطنية ٢٠٢٠-٢٠٣٠.

منع التطرف العنيف: قامت اليونيسكو لغاية الآن بتعزيز قدرات ما يزيد على (٣,٧٥٠) شخصاً، منهم (٣,٢٠٠) امرأة، ينتمون إلى هيئات تعليمية من (١٣٠) مدرسة ابتدائية في محافظتي الأنبار ونينوى. وعلاوة على ذلك، أقامت اليونيسكو (٧٠) دورة تدريبية عن الدعم النفسي-الاجتماعي، شملت (٤٥٠) من المعلمات والمعلمين (بينهم ١٢٦ معلمة). وفيما يخص المدارس الثانوية والتعليم العالي، وضعت اليونيسكو برنامجاً تدريبياً جديداً، شمل (٥٣) من المدربين الرئيسيين (بينهم ١٨ امرأة) لقيادة متابعة أنشطة بناء القدرات المقدمة للمستفيدين.

إتاحة التعليم العالي الجودة: دعمت اليونسكو الحصول على تعليم ابتدائي وثانوي منصف وعالي الجودة، شمل (١٣٠,٣٤١) تلميذا وطالباً (٦١,٨٧٢ من الإناث و٦٨,٦٤٩ من الذكور) من النازحين داخلياً واللاجئين والعائدين والباقين في مناطقهم، وسجلت (٤٤,٩٨٣) من ضمن تلاميذ المدارس، ودربت (٣,٤٣٥) من معلمي ومعلمات ومدرسي ومدرسات المدارس الابتدائية والثانوية ليقدموا تدريباً على التعليم في

حالات الطوارئ والدعم النفسي-الاجتماعي والمهارات الحياتية والقدرة على التأقلم ومنهجيات التعليم الإلكتروني. وبموازاة ذلك، تدعم اليونيسكو إتاحة التعليم في المناطق المحررة في نينوى وصلاح الدين وفي محافظة ذي قار من خلال إعادة تأهيل أكثر من (٤٠) مدرسة، بما في ذلك (٤٠) مرفقاً من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإضافة ٢٠ صفاً جديداً لزيادة استيعاب الصفوف. وبلغت الحصيلة: إعادة تأهيل (٢٠٠) مدرسة وإضافة (١٠٠) مرفق من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وإضافة (١٠٠) صف مدرسي.

التعلم عن بعد: دعمت اليونيسكو قناة التلفزيون التربوي التابع لوزارة التربية في إنتاج وبث دروس تعليمية للطلاب الذين يتعذر عليهم الحضور للمدارس بسبب قيود جائحة كورونا، إضافة إلى الأطفال الذين لم تتوفر لهم مدارس أصلاً. وخلال عام ٢٠٢١، تم إنتاج (٦٠٠) محاضرة جديدة شملت كل المراحل الابتدائية والثانوية وكافة المواد الدراسية. وبذلك بلغ مجموع المحاضرات التي تم إنتاجها وبثها خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (١,٥٠٠) محاضرة. وأعادت اليونيسكو تأهيل اثنين من الاستوديوهات (للإنتاج والبث) وقاعة تدريب/ اجتماعات، وقامت بتجهيز معدات حديثة لتعزيز جودة إنتاج وبث المحاضرات.

التعلم عن بعد للمعلمين والمدرسين: كذلك قدمت اليونيسكو دعمها لوزارة التربية من خلال تقديمها تدريباً تفاعلياً عبر الإنترنت للمدربين في مجال طرق التدريس في التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني. ودربت المنظمة (٧٥) مدرباً رئيسياً (بينهم ٢٠ من الإناث) من وزارة التربية والمديريات العامة للتربية في بغداد/الرصافة-٣ والبصرة والقادسية وذي قار. وسوف ينقل المدربون الرئيسيون التدريب إلى (٤,٠٠٠) من المعلمين والمدرسين في محافظاتهم.

نظام الإدارة التربوية وتعزيز قدرات القطاع التربوي: وضعت اليونيسكو نظاماً مخصصاً لمعلومات الإدارة التربوية في العراق، وذلك بالشراكة مع منظمة اليونيسيف. وقدمت اليونيسكو (٣,٠٠٠) جهاز حاسوب محمول إلى المدارس المشاركة خلال عام ٢٠٢١. وتم وضع ونشر (٩٢) مجموعة من مواد التدريب الصفية و(٥٠) درساً من دروس التعلم الذاتي عبر الإنترنت و(٣٢) من مقالات قاعدة المعارف لنظام معلومات الإدارة التربوية باللغتين الإنجليزية والعربية. وفضلاً عن ذلك، تم وضع أربع كتيبات إرشادية مختلفة للمستخدم والمسؤول. ودربت اليونيسكو (٣٤) مدرباً رئيسياً على نظام معلومات الإدارة التربوية. وسيتولى هؤلاء المدربين الرئيسيين تنظيم دورات تدريبية على نظام معلومات الإدارة التربوية على مستوى المدارس. بالإضافة لذلك، ولغرض تقديم الدعم إلى المستخدمين النهائيين (المدارس) تم إنشاء مركز اتصالات لنظام معلومات الإدارة التربوية في وزارة التربية. وبموازاة ذلك أنجزت اليونيسكو تقييماً شاملاً للاحتياجات من القدرات في القطاع التعليمي، شمل ما يزيد على (١٠,٠٠٠) من الجهات ذات العلاقة من وزارة التربية العراقية ومديريات التربية على مستوى المحافظات والمدارس، بمن فيهم مديرو المدارس والمعلمون والمدرسون والطلاب وأولياء أمورهم.

الحصول على التعليم العالي: أطلقت اليونيسكو، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والوكالة النرويجية لضمان الجودة في التعليم (NOKUT) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، بنجاح مشروعاً تجريبياً هو نظام اليونيسكو لجواز سفر المؤهلات (UQP) في العراق. ويهدف النظام إلى تزويد اللاجئين بوثائق التعليم الثانوي التي فقدوها خلال فرارهم. وشارك (٢٤) لاجئاً سورياً في المشروع التجريبي وتم تقييمهم من جانب مقيّمي شهادات عراقيين يعملون مع مقيّمين ذوي خبرة. واستوفى (٢١) لاجئاً منهم متطلبات النظام، حيث منحهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي جوازات سفر مؤهلات اليونيسكو بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٢١.

التعليم والتدريب التقني والمهني/ تطوير المهارات وإيجاد الوظائف: تخرج خلال عام ٢٠٢١ (١,٢١٦) من المتدربين (بينهم ١٦٩ من الإناث) من مراكز التدريب المهني، حيث حصل (٥٩٠) من المتخرجين على وظائف في مشروع إعادة التأهيل الجاري في مدينة الموصل القديمة، بالإضافة إلى حصول (٨٥٦) من العمال شبه المهرة (بينهم ٣٣ من الإناث) على تدريب من خلال العمل في الموصل.

إعادة تأهيل المواقع التاريخية والقديمة

ركزت منظمة اليونيسكو خلال إعادة الإعمار في المناطق المحررة بالتحديد على الموصل، ضمن مبادرتها الرائدة "إحياء روح الموصل". وقد بدأت عملية إعادة إعمار (١١٢) بيتاً في المدينة القديمة في الموصل خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وهي لا تزال متواصلة ومن المؤمل أن تكتمل في نهاية عام ٢٠٢٢. وبموازاة ذلك تركز اليونيسكو على المعالم التأريخية في المدينة القديمة، وهي جامع النوري والمنارة الحدباء وكنيسة الطاهرة وكنيسة الساعة وجامع الأغوات كوسيلة للمصالحة والتلاحم الاجتماعي. وقد اكتملت المراحل الأولى لكافة المواقع، وستبدأ المرحلة الثانية في كانون الثاني ٢٠٢٢، ومن المؤمل إكمال الأعمال بنهاية عام ٢٠٢٣.

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

بقلم

رئيس برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام - دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

السيد بير لودهامار

عندما قبلت في عام ٢٠١٧ الوظيفة التي عرضت عليّ لكي أترأس برنامج دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق، كنت على علم بالتحديات الشديدة التي تنتظرني. فبعد أن عملت في مجال الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام لأكثر من عقدين من الزمان، لم يكن من غير المعتاد أن أجد نفسي أعمل منغمساً في خضم أجواء الحرب والصراع. وفي واقع الأمر، كان ذلك متوقعًا وكنت أتطلع إلى ذلك التحدي.

في ذلك الوقت، كانت البلاد تخوض ذروة معركتها ضد تنظيم داعش ، ولم يكن بوسع وعد التحرير أن يمحو التكلفة الباهظة للصراع الذي تفاقم خلال المراحل الأخيرة من معركة التحرير؛ فقد أزهقت آلاف الأرواح، ونزح ملايين المدنيين، وتحولت إلى ركام مدينة كانت ذات يوم واحدة من أكثر المناطق الحضرية ازدهارًا في العراق؛ فعلى الرغم من أنني أتيت مستعدًا، إلا أن مشهد مدينة الموصل المتهالكة الممتلئة بالحطام الذي تفوح منه رائحة الخراب ممزوجة بالموت والمتفجرات والحرب، فيما كاد ينعدم الهواء النقي من المساحات الخضراء التي باتت مدمرة، كان لذلك المشهد القدرة على أن يشلّ قواي. ربما كان ذلك لأن المدينة بدت مختلفة تمامًا عما رأيتها عليه في المرة الأولى في أواخر التسعينيات.

بعد مرور خمس سنوات، تخطت المدينة ذلك المشهد المروّع الذي رأيته في المرة الأولى التي مررت فيها بالموصل. لقد كنت هناك مرات لا حصر لها، وشهدت بنفسي التحول الذي حدث، ليس في الموصل فحسب وإنّما في جميع المناطق المحررة؛ إذ شهدت هذه المدن تغيراً هائلاً. وفي حين يتعين القيام بالمزيد من العمل، يجب علينا أيضًا التوقف لنتأمل الشوط الكبير الذي قطعته هذه المدن على الرغم من المصاعب التي تحملتها.

كان عام ٢٠٢١ عامًا رائعًا بالنسبة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق على الرغم من التحديات. لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تحتفظ بتأثير ذي تداعيات ملحوظة، لكننا كنا مستعدين تمامًا للتأقلم مع جميع السيناريوهات المحتملة، والتزمنا دائماً بإرشادات الحكومة ومنظمة الصحة العالمية. وقد أطلقنا أخيرًا هذا العام عملياتنا في البصرة، وهي أول مهمة لنا في جنوب العراق، والتي تمت بدعم سخي من الاتحاد الأوروبي؛ فأكملنا الدراسة الاستقصائية بعنوان "دراسة استقصائية عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي" لفرقنا وقدمنا النتائج إلى الأطراف المعنية، بما في ذلك الجمهور العراقي. كما انتهينا من العديد من مبادرات الاتصالات الداعمة لتعميم النوع الاجتماعي، وأطلقناها لجمهورنا العراقي. وبينما تحقق الكثير على أرض الواقع وفي الميدان، نورد أدناه أبرز الإنجازات التي حققتها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق في عام ٢٠٢١.

مسح الأثر الاجتماعي والاقتصادي والفيلم الوثائقي الموازي له

في عام ٢٠١٨، عملت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام مع شركائها المنفذين للبدء في توظيف النساء ونشر فرق بحث مختلطة الجنس للقيام بعمليات "إدارة المخاطر المتفجرة ". وقد أتاح ذلك الفرصة لزيادة فهم آثار كسر الحواجز بين الجنسين وتمكين المرأة في الأعمال المتعلقة بالألغام. في عام ٢٠١٩، وتماشيًا مع مبادرات الأمم المتحدة الداعمة لتمكين المرأة، شاهدت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق إمكانات فرقها المختلطة الجنس في قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتوظيف النساء، وبالتالي الحاجة إلى عمل دراسة أساسية. وبغية إجراء هذه الدراسة الاستقصائية تم التركيز على الفرق مختلطة الجنس التابعة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في محافظة نينوى.

في نينوى، أظهرت بيانات الدراسة الاستقصائية أن النساء العاملات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام قد حققن تطورًا واضحًا في مهاراتهن، وأحرزن تقدما في أداء مهمتهن، وشعرن بالتمكين داخل أسرهن ومجتمعاتهن. وفي مكان العمل، أبرزن قدراتهن لغالبية الزملاء والمشرفين الذكور. وعلى المستوى الشخصي، تعكس تصوراتهن عن ذواتهن مستويات من التمكين الاجتماعي والاقتصادي من شأنها تغيير الحياة للعديد منهن، كما تعكس الطموحات المهنية لمعظمهن. ولا تزال هناك عناصر من الشك والمقاومة التي تواجهها المرأة العاملة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام؛ حيث يبرز ذلك في بيئات الأسرة والمجتمع ومكان العمل. وتعترف النساء في هذه الدراسة اللاتي ينحدرن من بيئة أكثر تحفظًا بأن تمكينهن من خلال العمل في مكافحة الألغام غالبًا ما يكون مقيدًا ويتم التعبير عنه سرًا نظرًا للضغوط الاجتماعية التي يشعرن بأنهن عرضة لها، فيما يبدو البعض الآخر منهن مستعدات بشكل متزايد للتعبير عن آرائهن وأفكارهن بشكل صريح. ومن التطورات الإيجابية الأخيرة زيادة استفسارات النساء وأولياء أمورهن عن فرص العمل.

تم تصوير فيلم وثائقي لاستكمال هذه الدراسة الاستقصائية يتتبع اثنتين من المشاركات في الدراسة، يعرض مسيرتهما من خلال التنقل بين توقعات الأسرة والعمل والمجتمع.

إطلاق العمل الدرامي الخاص بالنوع الاجتماعي والذي أنتجته دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "البيت الآمن"

استغرق إنتاج هذا العمل الدرامي المكون من ست حلقات عامين، وقد تعطّل كثيرًا بسبب جائحة كوفيد-١٩. ويتتبع العمل قصة أحلام، وهي شابة عراقية تم توظيفها مؤخرًا كباحثة، تقود فريقها لإزالة الألغام من المناطق الملوثة في العراق. يركز العمل في معظمه على التحديات الاجتماعية التي تواجهها النساء المنخرطات في الأعمال المتعلقة بالألغام في البلاد. يروي العمل قصة أحلام وهي تبحر عبر تيار التصورات الأسرية والاجتماعية والثقافية وتوقعات المرأة. والعمل عبارة عن قصة واقعية للعديد من النساء العراقيات: ويصور العمل أفراد أسرة محبين لابنتهم، ولكنهم مبالغين في الحماية، كما يصور زملاء داعمين وغير داعمين، والتوقعات المرتبطة بالثقافة المجتمعية فضلاً عن الوصمات التي تواجهها العديد من النساء اللائي يعملن في أدوار يهيمن عليها الذكور بشكل تقليدي.

تم إطلاق العمل الدرامي والترويج له عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحظي بتعليقات مشجعة، حيث رأي العديد من العراقيين، رجال ونساء، أن أحلام وأسرتها يسهل أن يكونوا منهم. وصل العمل الدرامي إلى أكثر من ٣١٠,٠٠٠ شخص على فيسبوك و ٣٦٠,٠٠٠ شخص على إنستغرام، ونال عموما تصوراً إيجابياً. يمكن مشاهدة العمل الدرامي هنا، ونحن نشجعك على مشاهدته.

وضع اللمسات الأخيرة على كتاب "تأملاتي في سنجار"

وهو عبارة عن مجموعة من القصص الشخصية كتبها أعضاء في فرق عمل مختلطة الجنس عملت في العراق سابقا تابعة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في سنجار

تبلورت فكرة الكتاب في تموز ٢٠١٩ عندما تم اقتراحه كمبادرة تابعة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق بهدف التقاط التاريخ الشخصي ودوافع أولئك المنخرطين في إزالة الذخائر المتفجرة في سنجار، أسلاف موطن الأقلية اليزيدية في العراق. تمت دعوة الموظفين العاملين لدى شريك تنفيذي تابع لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق للتعبير عن أفكارهم إذا أرادوا ذلك، واختار ٢٦ شخصًا القيام بذلك على أساس طوعي. وكان الهدف من الكتاب هو منحهم الفرصة وحرية كتابة فصل تالٍ من تاريخ الإيزيديين الطويل.

وتقريبا، كان جميع المساهمين في الكتاب ضحايا بطريقة ما لرعب التطهير العرقي الذي لحق بالمجتمع اليزيدي من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف أيضًا باسم "داعش" باللغة العربية. تختلف القصص باختلاف الأفراد وتعكس الإرشادات التي قدمتها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق. وكان من الممكن للمساهمين التعبير عن أفكارهم بالأسلوب الذي يختارونه؛ فتراوحت أساليبهم بين الأسلوب الوصفي والتاريخي والإلهامي والواقعي للغاية، والرثائي؛ فشمل ذلك مقالات ومذكرات وأشعار، تعكس جميعها تاريخًا شخصيًا ومؤثرًا في كثير من الأحيان ودافعًا لهم للقيام بعملهم. وأرفقت مع كل قصة جرى تسليمها صورة لمؤلفها. وكان العديد من المساهمين في كتاب "تأملاتي في سنجار" من النساء.

الاستثمار في النساء والفتيات لإعادة بناء الأمة

مقابلة مع

ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق

الدكتورة ريتا كولومبيا

هلّا قدّمتِ لنا لمحة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق؟

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو وكالة الأمم المتحدة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية. ويعمل الصندوق في العراق منذ عام ٢٠٠٨ في جميع أنحاء البلاد للمساهمة في تحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز البرامج المرتبطة بالشباب والاستفادة من البيانات السكانية لأغراض التنمية.

ويسعى الصندوق إلى تحقيق الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للبلاد بتنسيق وثيق مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وأطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه القطري الثالث (٢٠٢٠-٢٠٢٤) في عام ٢٠٢٠ حول النتائج التحولية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان: إنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها ووضع حد للاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة ووضع حد للعنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة.

وندعو من خلال برامجنا إلى إصلاح تشريعي لتعزيز حقوق المرأة وعدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء على الممارسات الضارة بالنساء والفتيات. كما نهدف إلى التأثير على السياسات التي تؤثر في حصول المرأة على الرعاية الصحية وتدريب ذوي المهن الطبية على الصحة الجنسية والإنجابية ومنع العنف القائم على نوع الجنس.

إن منع وفيات الأمهات والمواليد والأطفال وتمكين المرأة من اتخاذ خيارات مستنيرة وممارسة حقوقها هو أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقاربات جديدة قائمة على الأدلة تدعمها آليات

تمويل مبتكرة ومستدامة.

ويعمل الصندوق مع شركاء في العراق بشأن تنفيذ أنشطة ذات أولوية وقائمة على الأدلة وفعالة من حيث التكلفة من أجل تحسين صحة النساء والفتيات ورفاهيتهن وتحقيق التقدم في جميع الأهداف الإنمائية.

كيف أثرت جائحة كورونا على العنف القائم على نوع الجنس والحصول على الخدمات الصحية؟

في عام ٢٠٢١، كشفت جائحة كورونا عن المدى الكامل لأوجه عدم المساواة بين الجنسين مع إيجاد مجموعة من الظروف التي تهدد بعكس مسار التقدم المحرز ليس في العراق فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

وأظهرت البيانات التي تم جمعها زيادة في العنف القائم على نوع الجنس، سيما العنف المنزلي ضد النساء والفتيات اللاتي لزمن بيوتهن والضغوطات الإضافية على أسرهن وحياتهن العملية. وأظهرت الدراسات الاستقصائية أيضا انخفاضاً في إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية مما يعني أن النساء يعرضن أنفسهن لخطر المضاعفات الصحية التي يمكن الوقاية منها.

ما هي أكبر الإنجازات التي حققها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٢١؟

أعتقد أن إنجازاتنا الرئيسة التي حققناها في عام ٢٠٢١ تتمثل بإدخال الابتكار للمساعدة في حماية المرأة وزيادة دعمنا للنساء والشباب ذوي الإعاقة وإقامة شراكات مع السلطات المحلية.

لقد استحدثنا في إقليم كردستان وبالشراكة مع وزارة الداخلية تطبيق SafeYou وهو تطبيق يعمل على أجهزة النقال يساعد على حماية النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف القائم على نوع الجنس. كما ويمكن التطبيق النساء والفتيات المعرضات للخطر من الضغط على زر المساعدة وإرسال موقعهن إلى ما يصل إلى سبعة أشخاص من بينهم الشرطة.

وفي هذا العام، دعمنا أيضاً خمسة من مؤسسات الصحة الإنجابية الصديقة للإعاقة وأقمنا شراكات لزيادة المهارات والقيادة لدى الشباب ذوي الإعاقة من خلال الرياضة.

وفي سياق الحديث عن الشباب، قام الصندوق بتأهيل ٢١ مركز من مراكز الشباب التابعة لوزارتي الشباب والرياضة والثقافة والشباب وسيتضمن مهارات الحياة وسبل العيش والتربية المدنية للشباب. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المتطوعين الشباب لإعادة بناء مركز شباب الرمادي الذي استخدمه تنظيم داعش سجناً. ويعمل المركز اليوم حيث يقصده الشباب لممارسة الرياضة والحصول على تعليم المهارات الحياتية والتدريب القيادي.

وبالإضافة إلى ذلك، دعم الصندوق ثمانية مراكز لحماية المرأة توفر المأوى للنساء والفتيات الناجيات من العنف. وأنشأت فرقنا أربع ردهات ولادة معزولة للحوامل المصابات بفايروس كورونا. وتقدم هذه الردهات خدمات الصحة الإنجابية لما يزيد عن ٢٥,٠٠٠ امرأة حامل مصابة بفايروس كورونا. وعلاوة على ذلك، يقدم الصندوق الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في تسع مؤسسات صحية.

وفي عام ٢٠٢١، دعم الصندوق خمسةً من مراكز الدراسات المتقدمة التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة للنساء والأسر. وسيتم افتتاح خمسة مراكز أخرى في عام ٢٠٢٢.

وأقام الصندوق أيضاً شراكات مباشرة مع محافظتي الأنبار والديوانية، فضلا عن الأمين العام لمجلس الوزراء لتعزيز الاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس على مستوى المحافظات.

ما هي رسالتك للشباب في العراق وما الدور الذي يضطلعون به في إنهاء العنف القائم على نوع الجنس؟

رسالتي للعراقيين، سيما الشباب: أنتم من يصنع التغيير، أنتم القادة وأنتم روح هذا البلد. وأنتم من ينبغي أن يعمل بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وثمة أدلة تؤكد أن تمكين المرأة يؤدي إلى مجتمعات أكثر سعادة وصحة وأكثر قوة.

إن النقاش الحقيقي، في هذه الحالة، ينبغي أن يكون حول كيفية دعم حق المرأة في اتخاذ خياراتها الإنجابية والاعتراف بحقوق المرأة في جميع مجالات الحياة. وأنتم من ينبغي عليه أن ينهي التقاليد المؤذية التي تحرم الفتيات من عيش حياتهن على أكمل وجه. نحن نقف خلفكم ونؤيدكم فأسلكوا الطريق إلى التغيير الإيجابي في مجتمعاتكم.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مقابلة مع

مدير مركز عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عمان

السيد محمد عثمان أكرم

يمتلك السيد محمد عثمان أكرم أكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة العملية ضمن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاعات الإنسانية والإنمائية. وقد شملت محطات عمله باكستان، آسيا الوسطى ومصر وجمهورية سلوفاكيا والأردن ونيويورك في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. عمل السيد أكرم كرئيس برنامج في المركز العملياتي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عمّان للإشراف على تنفيذ حقيبة برامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في جميع البلدان التي يشملها نطاق عمل المركز بما في ذلك؛ العراق والأردن وسوريا ولبنان واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومنذ كانون الثاني ٢٠١٩، تم تعيين السيد أكرم مديرًا للمركز العملياتي في عمان. السيد أكرم حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ماكواري نيو ساوث ويلز ويتحدث الأوردية والإنجليزية.

يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العراق منذ عام ٢٠٠٤، من خلال برامج ومساهمات رائعة عبر عدد من القطاعات في العراق، فإذا تأملنا عام ٢٠٢١، ما هي الإنجازات الرئيسية التي تحققت في العراق العام الماضي؟

في عام ٢٠٢١، أدار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حافظة ضمت ١٨ مشروعًا تغطي المجالات الرئيسية الثلاثة لولايتنا وهي: المشتريات، وإدارة المشاريع، والبنى التحتية. وبلغ إجمالي الميزانية قرابة ٤٨ مليون دولار، مع تنفيذ المشاريع المتعلقة ببعض الأولويات الأكثر إلحاحًا بالنسبة للعراق.

بدءًا بمساهمتنا الأخيرة، أود أن أسلط الضوء على الدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للانتخابات البرلمانية في تشرين الأول ٢٠٢١، حيث دعمنا بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من خلال نشر حوالي ١٥٠ من خبراء الانتخابات الدوليين التابعين للأمم المتحدة وأكثر من ٤٥٠ من الموظفين الداعمين المحليين في جميع المحافظات في العراق، كجزء من أحد أكبر مشاريع المساعدة الانتخابية التي تنفذها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

ومن بين الأعمال التي نفذناها في مجال البنية التحتية، قمنا بدعم إمكانية الحصول على الخدمات البلدية الهامة، وتحسين ظروف السلامة والأمن في المجتمعات المضيفة من خلال إعادة تأهيل ١٢ طريقًا داخلية، وتركيب ٢٠٠ مصباح لإنارة الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية، وتوفير ٥٨٢ حاوية قمامة لدعم القدرات التشغيلية للخدمات البلدية المتعلقة بإدارة النفايات في المنصورية في قضاء الخالص في ديالى.

بالنظر إلى أن عام ٢٠٢١ كان عامًا آخر شهد انتشار جائحة كوفيد-١٩، عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشراكة مع وزارة الصحة والبيئة والجهات المانحة على دعم قدرات نظام الصحة العامة في العراق. وعلى مدار العام الماضي وحده، قمنا بتسليم المعدات الطبية الأساسية إلى مستشفيات جلولاء ودجلة، و٦ مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظتي ديالى وصلاح الدين، بما في ذلك أدوات مثل أجهزة التنفس الاصطناعي ومكثفات الأكسجين، فضلاً عن إعادة تأهيل وتجهيز ٧ مراكز رعاية صحية أولية في محافظة الأنبار وتزويدها بحلول الطاقة الشمسية.

وطوال العام الماضي واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم وكالات الأمم المتحدة الشقيقة بتوفير خدمات الموارد البشرية وكذلك من خلال إدارة مركز المعلومات العراقي نيابة عن الفريق القطري للعمل الإنساني؛ فقام ٢٧ من القائمين على المركز بالتعامل مع أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مكالمة، وأحالوا ٢,٣٧٢ حالة إلى ٥٦ منظمة في عام ٢٠٢١. نظرًا لوضعه الفريد وصلته الوثيقة بالمجتمعات المحلية، طلب الشركاء من مركز المعلومات العراقي دعم عملية الاستجابة لكوفيد – ١٩. وفي إطار هذا الجهد، وزع المركز ٣٨٠٠٠٠ رسالة نصية مجمعة عن اللقاحات، وأطلقت حملة إذاعية حول كوفيد-١٩ تم بثّها أكثر من ٥٠٠ مرة عبر ثماني محطات إذاعية في العراق، وأنتج ثلاث رسوم متحركة للتوعية بكوفيد-١٩، وأعدّ كتيبات وملصقات كانت قد وزعت في عيادات المنظمة الدولية للهجرة في جميع أنحاء العراق، وتم تزويد المشغلات بأحدث الرسائل التي وفرتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لكي تتمكن من الرد على أسئلة المتصلين فيما يتعلق بالجائحة.

كيف تساهم مشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق؟

تدعم تدخلاتنا أولويات العراق الإنسانية والإنمائية على نحو يزيد المنافع التي تعود على البلاد وشعبها. نحن مصممون على إحداث تأثير إيجابي على حياة العراقيين وينعكس ذلك ابتداء من إعادة تأهيل الطرق وشبكات المياه والمستشفيات والمآوي التي دمرتها الحرب وصولا إلى استعادة الخدمات البلدية وتوفير حلول الطاقة المتجددة وخدمات السلم والأمن. تدعم مشاريعنا إنجازات الهدف ١ بشأن القضاء على الفقر، والهدف ٧ بشأن ضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة بأسعار معقولة، والهدف ٩ بشأن بناء البنية التحتية القادرة على الصمود، والهدف ١١ بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، والهدف ١٦ بشأن تعزيز المجتمعات السلمية التي تشمل الجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، أن دعمنا للهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الخاص بضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية للجميع قد انعكس في دعمنا لقطاع الصحة في العراق من حيث دعم قدراتهم الكلية، فضلاً عن تركيز دعمنا على الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

وبوصفه عضواً في فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، يساهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في "إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة"، وذلك من خلال المشاريع التي تعزز الإدماج الاجتماعي والحماية، والمؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة والناجعة، والتوصل إلى حلول دائمة.

بالنظر إلى عام ٢٠٢٢ وما بعده، ما الذي ترى أنه سيمثل مساهمة مستمرة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مستقبل العراق؟

يعتبر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع موردا للخبرة الفنية ودعم تنفيذ المشاريع فيما يتعلق بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن وكذلك الجهود الإنسانية والإنمائية. ونحن ملتزمون بمساعدة الناس والبلدان على بناء مستقبل أفضل للجميع من خلال توسيع نطاق القدرات التنفيذية للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستجابة لأزمة كوفيد – ١٩ والتعافي منها، والتعامل مع الطوارئ المناخية.

ودورنا في العراق لا يختلف عن ذلك، فمنذ أن بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العمل في العراق، كانت الاحتياجات الملحة ومتطلبات التنمية للبلد هي البوصلة التي وجهت تدخلاتنا. ومن خلال دعم شركائنا، نقدم حلولاً مبتكرة وتنموية للعديد من المشكلات التي يواجهها البلد في سبيل مساعدة المجتمعات المضيفة وكذلك السكان العائدين على التمتع بظروف معيشية أفضل ومدّ يد العون للحكومة العراقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ما هي الكلمة التي تود أن توجهها لشركاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؟

بالنيابة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع شركائنا في العراق، بما في ذلك شركائنا الوطنيين والمانحين ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. لم تكن إنجازاتنا لتتحقق لولا مساهماتهم السخية التي كانت تأتي في الوقت المناسب. ونحن سنظل رهن إشارة شركائنا للتعاون المستقبلي من أجل مصلحة العراق والشعب العراقي.

واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة مركز معلومات العراق نيابة عن الفريق القطري الإنساني لتمكين المستفيدين عن طريق تزويدهم بالموارد والمعلومات التي يحتاجون إليها للمشاركة في تعافي مجتمعاتهم. ويعتبر المركز آلية المساءلة الرئيسية للاستجابة الإنسانية في العراق، حيث يزود المستفيدين بالمعلومات الهامة حول المساعدات الإنسانية بالإضافة إلى كونه آلية للإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالمساعدات الإنسانية أو بإساءة استخدام السلطة من خلال خطه الساخن المجاني والسري. في عام ٢٠٢١، تلقى المركز أكثر من ٢١٠,٠٠٠ مكالمة من أشخاص من جميع أنحاء البلاد، وتتعلق غالبية المكالمات بالمساعدة القانونية / التسجيل والمساعدة النقدية والحماية.

وفي هذا العام، بحث المركز أيضًا أهمية آلية مركز الاتصال الإنسانية ولماذا يتعين أن تكون موجودة. تعتبر المعلومات الدقيقة والتي يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب ضرورية للأشخاص في أوقات الأزمات. ومن خلال تعزيز قدرات الناس ليتمكنوا من اتخاذ قرارات حاسمة مستنيرة، يهدف المركز إلى دعم إنسانية وكرامة الأشخاص الذين هجّروا أو تأثروا بالنزاعات.

مقابلة مع

العاملين على تشغيل مركز الاتصال

يقع مركز الاتصال في قلب مركز معلومات العراق، حيث يعمل ٢٧ مشغلًا على مدار ٧ أيام في الأسبوع للرد على آلاف المكالمات التي ترد شهريًا من الأشخاص الساعين للحصول على شتى أنواع الدعم. وُلد كل من ورد (٣٠ عامًا) ومصطفى (٣٦ عامًا) في أربيل وترعرعا فيها. وقد التحقا بالعمل في مركز المعلومات العراقي كعاملي تشغيل في مركز الاتصال منذ عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي، حيث انخرط كلاهما في هذا العمل بعد أن عملا سابقاً مع وكالات إنسانية أخرى في العراق.

ما الأمر الأكثر إثارة لاهتمام كل منهما في هذه الوظيفة؟

يقول ورد "كنت أرغب دائمًا في المشاركة في عمل هادف، والعمل في مركز المعلومات العراقي يمثل بالنسبة لي فرصة لخدمة الأشخاص المعرضين للخطر في بلدي. المتصلون لدينا ينتمون لفئات متنوعة للغاية، وأنا أستمتع بالتفاعل معهم والتعرف على حياة الأشخاص الذين ينتمون لثقافات ووجهات نظر مختلفة".

ما هي أكبر تحديات الوظيفة؟

يقول مصطفى: "يتصل بنا الناس ويتوقعون منا أن نتمكن من تزويدهم بالمساعدة الفورية؛ وهذا الأمر ليس ممكنًا دائمًا، وهناك بعض الحالات التي يتعين إحالتها إلى الشركاء المعنيين بالاستجابة لها. إن سماع القصص اليومية حول المصاعب التي يواجهها الأشخاص أمر صعب، ولكني أشعر بشغف كبير تجاه هذا العمل وتجاه المنظمة. وإذا كان ثمة شيء يجدر ذكره، فهو أن ذلك الأمر يشجعني على أداء الوظيفة بأفضل ما أستطيع لمساعدة المزيد من الناس".

ويضيف ورد قائلاً: "يجد العديد من المتصلين أنفسهم في مواقف صعبة وبالتالي قد يكونون مستائين ومحبطين. وأنا أحاول أن أتأكد من جعلهم يدركون أنني أستمع إليهم وأتفهم مخاوفهم. ويتعين علينا دائما المحافظة على هدوءنا ومهنيتنا عند التعامل مع المتصلين. إنني أتعلم دروسًا من قصصهم، ومن ذلك تعلمت أيضاً أنه مهما حدث يمكننا دائمًا البدء من جديد وألاّ نفقد الأمل أبدًا".

قصة أحد المستفيدين

نعم هي أم لأحد عشر طفلاً. في عام ٢٠١٤، عندما سيطر تنظيم داعش على قريتها سنجار في شمال العراق، سارت هي وعائلتها في الصحراء لمدة تسعة أيام. وفي الأيام الثلاثة الأخيرة من رحلتهم، لم تستطع نعم أن تطعم أطفالها. تتذكر نعم قائلة "عندما تم إنقاذنا ووصلنا إلى المخيم، كنا بالكاد نستطيع الكلام. يستضيف مخيم شاريا في دهوك الواقع على بعد ٩٣ ميلاً من أربيل في إقليم كردستان العراق، أكثر من ١٢,٠٠٠ شخص. وقصة نعم هي قصة أشخاص كثيرين لا يزالون يعيشون داخل المخيمات في أوضاع مماثلة. وبعد فترة وجيزة من وصولها إلى مخيم شاريا، أدركت نعم أنها لا تتلقى المبلغ المناسب من النقود مقابل الغذاء واتصلت بمركز المعلومات العراقي في اليوم نفسه. استغرقت إدارة المخيم ثلاثة أسابيع لإعادة ترتيب توزيع المساعدات بعد أن اتصل بهم مركز معلومات العراق ناقلا إليهم شكوى نعم. تضيف نعم قائلة: "الأمور ليست مثالية اليوم، خيمتنا قد تلفت، وزوجي لا يكسب ما يكفي من المال لكي نتمكن من الانتقال إلى منزل حقيقي. ولكن بالنسبة لي، كان التحدث إلى ذلك العامل عبر الهاتف هو كل شيء بالنسبة لي؛ حيث شعرت بأن هناك من يسمعني، وشعرت بأنني عدت إنساناً مرة أخرى".

برنامج الأغذية العالمي

في عام ٢٠٢١، قام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع مبادرات بناء القدرة على الصمود وسبل كسب العيش للمجتمعات المحلية في جنوب العراق التي تواجه الفقر وتغير المناخ وفي المناطق التي شهدت نزوحاً شديداً فضلاً عن دعم الحكومة العراقية لتنفيذ الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية ومواصلة مساعدة النازحين واللاجئين السوريين. وتم إغلاق المزيد من مخيمات النزوح وعادت الأسر إلى مناطقها الأصلية، أو جرى إدماجها في المجتمعات المضيفة، إلا أن بعض الأسر التي انتقلت مبكراً واجهت تحديات في تلبية احتياجاتها الغذائية. وعمل برنامج الأغذية العالمي على تكييف مساعداته وفقا لذلك من أجل دعم النازحين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ممن لم يعودوا يقيمون في مخيمات رسمية. ولمساعدة الأسر العائدة على إعادة بناء حياتها، ساعدت مساهمات البرنامج الريفية والحضرية في كسب العيش، بما في ذلك البرامج الشبابية المخصصة للشباب، ساعدت على زيادة الاعتماد على الذات. وتحسن الوضع الأمني بشكل عام، وتسببت بعض الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهر تشرين الأول في تعطيل الأنشطة، ولكن ظهرت قيادة جديدة تدريجياً. واستمرت جائحة كورونا في عام ٢٠٢١ مع موجات من الحالات الجديدة ومعدلات تطعيم بطيئة نسبياً، وأدى انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول ٢٠٢٠ إلى ارتفاع أسعار الأغذية منذ أوائل عام ٢٠٢١. ورغم التحديات، نجح البرنامج في دعم ٦٥٢,٨٠٠ شخص من النساء والرجال والفتيات والفتيان في جميع أنشطته المتعلقة بإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة في العراق في عام ٢٠٢١، وهو العام الثاني من الخطة الاستراتيجية القُطرية (٢٠٢٠-٢٠٢٤).

وكان استثمار برنامج الأغذية العالمي في نهج أطول أجلاً لتعزيز قدرة النازحين واللاجئين والفئات الضعيفة وتعزيز اعتمادهم على الذات في ثلاثة جوانب: مبادرات سبل كسب العيش في المناطق الريفية والحضرية والتدريب على مهارات الشباب ليصل إلى ١٠٤,٣٠٠ شخص ومئات الآلاف بصورة غير مباشرة في المجتمعات المحلية. وبالنظر إلى استمرار تفشي الجائحة، تطورت أنشطة كسب العيش في المناطق الحضرية في عام ٢٠٢١ لدعم المحتاجين إلى التدريب على المهارات المهنية وفرص العمل في المجتمعات المحلية الضعيفة في العراق. وقدمت المشاريع منحاً تجارية صغيرة لتعزيز تنظيم المشاريع ومساعدة الاقتصادات المحلية على الازدهار. ووفرت برامج "تقديم المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول" في المناطق الريفية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء ومجتمعاتهم المحلية أدوات ومعدات أساسية ودعم مع التركيز على البرامج الذكية المتعلقة بالمناخ التي تهدف إلى مساعدة الأسر المعيشية على أن تصبح مكتفية ذاتيا مرةً أخرى. ويناصر البرنامج الأشخاص الذين شاركوا فيه ممن عملوا بعد عودتهم إلى مناطقهم جاهدين واستعادوا قنوات المياه وأعادوا تأهيل الأراضي واستخدموا أساليب الزراعة الحديثة لاستعادة سبل كسب العيش. وتسهم المشاريع أيضاً في "الحلول الدائمة" بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء المحليين في إطار نهج المنسقين المناطقيين اللامركزي.

وقد استمر برنامج EMPACT ("التمكين في العمل!") الخاص بالتدريب على المهارات الرقمية واللغة الإنكليزية والذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي، عبر الإنترنت كحلٍ ابتكاري بسبب تفشي الجائحة، حيث حازت اللاجئة السورية الشابة زيني وهي إحدى خريجات برنامج "التمكين في العمل" على جائزة مصور العام Pink Lady Food.

وشمل برنامج التغذية المدرسية ٢٦٢,١٠٠ تلميذا إلا أنه بقي معلقاً معظم أوقات عام ٢٠٢١ بسبب الإجراءات الخاصة بجائحة كورونا والتعلم عن بعد.

وعمل البرنامج على نحو استباقي مع وزارة التربية والتعليم على تسليم البرنامج مع انتقال جزئي إلى التنفيذ المباشر من قبل الحكومة بنسبة ٤٠٪ من العمليات في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢. وقدم البرنامج المشورة الفنية والدعم في مجال المشتريات مستنيراً بالخبرة المكتسبة من تنفيذ برامج التغذية المدرسية في العراق وفي جميع أنحاء العالم. وفي موازاة ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والشركاء بتنفيذ مشروع رائد لتعليم الفتيات في محافظة البصرة لمساعدة أكثر من ٢,٥٠٠ فتاة من الأسر المتعففة على إكمال دراستهن.

وكانت هناك مؤشرات تدل على أن أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص في استهلاك الأغذية بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ قد انخفضت وفقاً لنظام رصد الجوع الخاص بالبرنامج.

وفي إطار إعادة تنشيط نظام الحصة التموينية، أطلقت وزارة التجارة وبرنامج الأغذية العالمي تطبيق "تموين" ("حصتي الغذائية") على الهواتف الذكية إلى جمهور أوسع. ويتيح التطبيق للمواطنين إمكانية تحديث بياناتهم الشخصية باستخدام هواتفهم الذكية بدلاً من الانتقال إلى أماكن بعيدة. ويشكل هذا الابتكار جزءً من أنشطة برنامج الأغذية العالمي التي تدعم إصلاح الحماية الاجتماعية من أجل إعداد سجل واحد للأسر التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وواصل البرنامج العمل عن كثب مع الحكومات المضيفة والمانحة وشركاء الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء من المنظمات غير الحكومية لضمان استمرار تعزيز القدرات وتكاملها. وشارك البرنامج في قيادة مجموعة الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بالنقد حيث واصل الإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الإنساني والإنمائي على نطاق أوسع.

وفي تشرين الأول، أنجز برنامج الأغذية العالمي في العراق بنجاح برنامج التحول الجنساني لتحقيق معايير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مراحل عمله. ويظل برنامج الأغذية العالمي مناصراً قوياً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحساسية الصراعات في جميع جوانب برامجه.

منظمة الصحة العالمية

المقدمة

تأسست منظمة الصحة العالمية عام ١٩٤٨ وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة تربط بين الدول والشركاء والأشخاص، لتعزيز الصحة والحفاظ على العالم آمناً وخدمة الفئات الضعيفة - حتى يتمكن الجميع في كل مكان من بلوغ أعلى مستوى من الصحة. وللقيام بذلك، تقود منظمة الصحة العالمية الجهود العالمية لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة، وتوجيه استجابة العالم لحالات الطوارئ الصحية وتنسيقها، وتعزيز تحقيق حياة أكثر صحة.

وقد دعمت منظمة الصحة العالمية على مدى عدة سنوات، وزارة الصحة العراقية في تعزيز النظم الصحية، وجهود حماية الصحة وتعزيزها، والاستجابة لحالات الطوارئ وأولويات الصحة العامة، والوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها، وتحسين صحة الأمومة والطفولة.

الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

منذ بداية انتشار جائحة كوفيد - ١٩، عملت منظمة الصحة العالمية يداً بيد، مع وزارة الصحة للسيطرة على الجائحة عن طريق إنشاء آلية تنسيق تركز على التأهب والاستجابة والمراقبة الفعالة، وتتبع المخالطين للمصابين، والإبلاغ عن المخاطر، والتدريب، وعمل الفحوصات، والتحقق من الإصابة، وإدارة الحالة وتوفير اللوازم الطبية.

وفي عام ٢٠٢١، أعادت منظمة الصحة العالمية تخصيص أنشطة فريقها لتوجيه ودعم استعداد الحكومة واستجابتها لجائحة كوفيد - ١٩، بما في ذلك إطلاق خدمات التطعيم جنبًا إلى جنب مع السلطات الصحية الوطنية، وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين مثل اليونيسف والبنك الدولي وغيرهما من الجهات الفاعلة الصحية خلال العام. وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، تم تطعيم أكثر من ٨,٥ مليون شخص، بما في ذلك الفئات الضعيفة والأشخاص الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. علاوة على ذلك، تم تكثيف أنشطة التلقيح في عام ٢٠٢١ من خلال حملة التطعيم الجماعي التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في جميع المحافظات العراقية، حيث أدى إشراك المجتمعات المحلية في عملية إطلاق حملة التلقيح ضد جائحة كوفيد – ١٩ إلى إحراز تقدم كبير تجاه تحقيق أهداف حملات التطعيم في البلاد.

عملت منظمة الصحة العالمية أيضًا بشكل تعاوني مع جميع الشركاء بشأن شراء وتسليم لقاحات كوفيد – ١٩ في الوقت المناسب. وقد وصلت المزيد من جرعات اللقاحات المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية على مدار العام، بما في ذلك أكثر من ٦ ملايين جرعة تم شراؤها لصالح العراق من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ المدعوم من قبل منظمة الصحة العالمية.

تعزيز النظام الصحي

تستند أولويات تطوير النظام الصحي في العراق إلى إطار عمل النهوض بالتغطية الصحية الشاملة.

وكان من بين الأهداف الهامة للدعم الذي قدمته منظمة الصحة العالمية للعراق توفير الدعم الفني والمالي لتطوير وتنفيذ السياسات الصحية القائمة على الدليل القادرة على تقديم مساهمات كبيرة فيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة.

وفي عام ٢٠٢١، قدمت منظمة الصحة العالمية في العراق دورة تدريبية لبناء القدرات لـ ٤٩٠ من العاملين في مجال

الصحة وخبراء الصحة بشأن خارطة طريق السلامة الكيميائية، والمبادئ التوجيهية لارتفاع ضغط الدم، وداء السكري، وبروتوكولات علاج أمراض القلب، وقياس وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبناء قدرات العاملين في مجال المياه والصرف الصحي، ونظام الحسابات الصحية لعام ٢٠١١، وآلية إنتاج الحسابات الصحية، لتعزيز بُعد التمويل الصحي للتغطية الصحية الشاملة، وحساب زيادة الوفيات أثناء الجائحة، ودمج خدمات الأمراض غير المعدية ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية.

الأمراض المعدية

دعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة فنياً ولوجستياً خلال جائحة كوفيد – ١٩ بغية السيطرة على الأمراض المعدية، بما في ذلك التدرن الرئوي (السل)، والتهاب الكبد الفيروسي، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وأمراض المناطق المدارية المهملة.

وفي عام ٢٠٢١، شرعت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في الدخول في شراكة استراتيجية لمعالجة العبء المتزايد بوتيرة مستمرة الناجم عن مقاومة مضادات الميكروبات في العراق والعالم. ومن ثم تم وضع الإستراتيجية، واستهل تنفيذها بالاستثمار في مكافحة العدوى والوقاية منها في مستشفيات ومراكز صحية مختارة في جميع أنحاء البلاد.

الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفولة والمراهقين

في عام ٢٠٢١، دعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في توفير خدمات عالية الجودة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفولة والمراهقين، من خلال بناء قدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية، وبتوفير مجموعة من المدربين حول المبادئ التوجيهية المحدّثة التي تصدرها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، وتوفير الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، وتقديم الاستشارة الصحية بشأن تغذية الرضع والصغار، وإدارة حالات سوء التغذية الحاد الشديد للأطفال دون سن الخامسة، ومراقبة نمو الأطفال دون سن الخامسة.

التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية

استجابةً لأزمة كوفيد-١٩، استهدفت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة، أكثر من ٨،٠٠٠،٠٠٠ شخص ووصلت إليهم من خلال نشر مختلف الرسائل المتعلقة بالصحة ومواد التوعية الصحية، بما في ذلك ١٢ مقطع فيديو و٢٠ فيلماً كرتونياً ترويجيا، تركز على اللاجئين والنازحين وأولئك الذين لم يتلقوا رسالة من وزارة الصحة خاصة بتحديد موعد لتلقي اللقاح.

وجرى تنظيم ورش عمل تتعلق بالتواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية ضمت ١٢٠ من القادة الدينيين وزعماء القبائل والمعلمين من ١٢ محافظة، للتأكيد على أهمية الالتزام بإجراءات الوقاية، وأخذ اللقاحات، وإيصال الرسائل الصحية إلى مجتمعاتهم. وكان لهذا النشاط فائدة ملموسة في إحداث تغيير جذري في السلوك المتمثل في البحث عن الصحة في جميع أنحاء العراق، ومكّن من تحقيق تقدم كبير في السيطرة على الوباء في البلاد.

مساهمة المانحين

في عامي ٢٠٢٠/٢١، تلقت منظمة الصحة العالمية في العراق ما مجموعه ٥٣ مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة، منها ٣١ مليون دولار أمريكي مخصصة لمكافحة كوفيد -١٩، والباقي لصالح استدامة توفير الخدمات الصحية الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً. وتم استلام مساهمات من الجهات المانحة مثل: مكتب المساعدات الإنسانية بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ودولة الكويت، ومكتب المفوضية الأوروبية للعون الإنساني، وألمانيا، ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي، وكندا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والنرويج، وإيطاليا، والمملكة العربية السعودية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

في عام ٢٠٢١، ركز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم العراق في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ومواجهة تهريب المخدرات والشبكات الإجرامية والإرهاب والاتجار بالبشر وإدارة الحدود والفساد وغير ذلك.

التعاون الدولي وسيلة لوقف تهريب المخدرات عبر أراضي البلاد والشبكات الإجرامية

دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحكومة العراقية - وتحديداً وزارة الداخلية ومديرية مكافحة المخدرات في العراق بما في ذلك المدير العام، بزيارتين دراسيتين إلى مدينتي باريس ومرسيليا في فرنسا لتعزيز جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود.

ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، بتمويل مشروع " تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية العراقية"، وعمل على تقديم المساعدة الفنية لدعم دوائر إنفاذ القانون العراقية في التصدي للجريمة المنظمة وتحديات الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الاتجار بالمخدرات.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة إقليم كردستان يتعاملان مع التهديدات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب

أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة إقليم كردستان، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ورشة العمل التدريبية الأولى حول بروتوكولات " تقويم المخاطر والاحتياجات في السجون وتخطيط الأحكام ذات الصلة ووضع السياسات والبروتوكولات لتنفيذ وإجراء تقويم محدد للمخاطر والاحتياجات للسجناء الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب" لمديري وموظفي السجون ومراكز الإصلاح الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كردستان. وتأتي هذه الورشة ضمن إطار برنامج احتجاز المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الذي ينفذه المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الوزارات والإدارات الحكومية الشريكة لإدارة التهديدات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب من خلال تقديم المساعدة الفنية لقطاع منع الجريمة والعدالة الجنائية. علاوة على ذلك، يهدف البرنامج إلى تطوير استراتيجيات مصممة ومراعية للاعتبارات الجنسانية لمناهضة الخطاب الإرهابي والتصدي له داخل نظام السجون، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء ووفقًا للقانون الدولي ذي الصلة مثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والمعروفة باسم (قواعد نيلسون مانديلا).

للابتعاد عن الصدمة، يصور ضحايا الإرهاب أنفسهم على أنهم أجساد بلا وجه - مشروع جديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يساعد في تعافيهم

ففي ورشة عمل تقدم الدعم النفسي لضحايا الإرهاب، صورت نارين (اسم مستعار) نفسها كجسد بلا وجه. تقول: "لقد اختطفني تنظيم داعش عندما كنت في السابعة عشر من عمري وقام عشرات الرجال ببيعي واغتصابي". وتضيف:

"حتى يومنا هذا، ما زلت لا أعرف مصير والدتي المخطوفة، وما زلت لا أعرف ما إذا كانت ميتة أم على قيد الحياة". لمساعدة الضحايا مثل نارين من خلال الدعم القانوني والنفسي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع الجمعية اللبنانية لضحايا الإرهاب بتنفيذ مشروع جديد تموله الحكومة الهولندية.

وفي حفل إطلاق المبادرة، الذي جمع ٢١ من صانعي السياسة العراقيين وكبار مسؤولي العدالة الجنائية، قال ضابط من سلطات إنفاذ القانون: "العراق موطن لأكثر من ٧٠,٠٠٠ ضحية للإرهاب. وإذا أردنا مساعدة المجتمعات المتضررة من تنظيم داعش، فإن تطبيق القانون والعدالة الجنائية بحاجة إلى توحيد الجهود لدعم الأفراد والأسر النازحين الذين فقدوا كل شيء".

وبعد الإرشاد النفسي، تمكنت نارين من إعادة التواصل مع حالتها العاطفية ومشاعرها قبل الاختطاف، وهي خطوة أولى مهمة نحو تعافيها النفسي. تقول نارين: "تمكنت من تخيل والدتي وهي تجلس بجواري وتمسّط شعري برفق".

ومن خلال هذا المشروع الجديد، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الجمعية اللبنانية لضحايا الإرهاب على تعزيز القدرة الوطنية لضمان حقوق الضحايا أثناء الإجراءات الجنائية وتعزيز عملية إعادة تأهيل ضحايا الإرهاب وتمكينهم داخل مجتمعاتهم من خلال الدعم النفسي. ويمكن لضحايا الإرهاب أن يصبحوا رسلًا للسلام، إذا توافرت لهم الحماية والمساعدة والأدوات اللازمة لدعم مكافحة الخطاب الإرهابي والمبررات المستخدمة في التحريض على العنف. ويكرم هذا المشروع قوة وقدرة هؤلاء الضحايا وعائلاتهم على التحمل ويدعمهم في تذكّر مراحل الحياة التي تحطمت مع ضمان احتياجاتهم وحقوقهم في النظام القضائي.

إطلاق مبادرة كفاح الأحداث في العراق لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وتجنيد الأطفال واستغلالهم

أطلقت الحكومة العراقية، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشروع كفاح الأحداث في العراق بهدف تطوير وتنفيذ استجابات وطنية شاملة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يؤثر على الأطفال والأحداث.

لقد قام ما يسمى داعش بتجنيد آلاف الأطفال والأحداث في العراق واستخدامهم كمقاتلين في الخطوط الأمامية وانتحاريين ولتصنيع وزرع العبوات الناسفة وتسيير الدوريات كحراس وجواسيس ومجموعة متنوعة من أدوار الدعم. وكان المئات من الأطفال والأحداث الأجانب مرتبطين أيضًا بداعش، إما يسافرون إلى العراق بمفردهم أو يجلبهم أفراد الأسرة.

ومنذ عام ٢٠١٩، تنفذ الحكومة العراقية برامج لتحقيق الاستقرار والمصالحة والمساءلة لتعزيز قدرة السكان المحليين على مكافحة التطرف الإرهابي والتجنيد. ومع ذلك، ظل العديد من الأطفال والأحداث الذين يُزعم أنهم ينتمون إلى / يرتبطون بداعش في أماكن الحجز في العراق إلى جانب مقاتلي داعش العراقيين. لذلك، أعربت الحكومة العراقية عن الحاجة الملحة لمعالجة وضع الأطفال والشباب المحتجزين حاليا بسبب الانتماء / الارتباط المزعوم بجماعات إرهابية، وأقرت بأن تعزيز إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم، فضلا عن توفير العدالة العادلة والمتساوية، مهمة لمنع التطرف الإرهابي والعنف في المستقبل.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم الدعم لإدارة الحدود العراقية في طريبيل

نقطة فريدة واستراتيجية، منفذ طريبيل الحدودي هو نقطة الدخول الرسمية الوحيدة إلى الأردن من العراق. توقفت الحركات التجارية في منفذ طريبيل تمامًا نتيجة الصراع مع المنظمة الإرهابية داعش وعاودت العمل مرة أخرى في عام ٢٠١٧. أن تقديم الدعم لتقوية وتعزيز منفذ طريبيل الحدودي يعني زيادة التجارة المشروعة ومنع حركة البضائع غير المشروعة عبر الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الأراضي الوطنية. وتعد إعادة بناء خطة العمل الأساسية من أولويات الحكومة في الوقت الذي يسعى فيه العراق إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وبدعم سخي من الاتحاد الأوروبي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز قدرة الحكومة العراقية في منفذ طريبيل الحدودي". وكجزء من هذا المشروع، شارك موظفو الجمارك وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون العاملين في منفذ طريبيل في العراق ومنفذ الكرامة في الأردن في تدريب متعمق. وتم تنظيم النشاط من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة في العراق ومنظمة الجمارك العالمية.

مطارات آمنة من أجل عراق أكثر أمنا: ندوات عبر الإنترنت من مشروع سبل الاتصال بين المطارات حول تحديد الركاب المشتبه بهم مسبقا وفي الخطوط الأمامية

لطالما ركزت المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة على استخدام الحدود لنقل المسافرين المشبوهين والبضائع غير المشروعة دون أن يتم اكتشافهم مثل الطائرات أو السفن أو الحاويات. وبالتالي، من الضروري إجراء آليات تتبّع وتحديد فعالة واعتماد نهج متعدد الطبقات لأمن الطيران في المطارات الدولية.

مع وضع هذا النهج في الاعتبار، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، كجزء من مشروع سبل الاتصال بين المطارات وبفضل تمويل من حكومة اليابان، بتقديم سلسلة من التدريبات الافتراضية لحوالي ٧٠ من مسؤولي إنفاذ القانون العاملين في المطارات الدولية العراقية حول أدوات وتقنيات تحديد هوية المسافرين والبضائع المشبوهة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يسهل التبادل القضائي بشأن متطلبات حماية ضحايا الاتجار بالبشر

تعتبر حماية ضحايا الاتجار بالبشر أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة حجر الزاوية في استجابة العدالة الجنائية الفعالة. ففي كثير من الأحيان، لا يتم التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر في المقام الأول، وعندما يتم التعرف عليهم لا تُحترم حقوقهم أثناء المقابلات والشهادات وكذلك بعد المحاكمة. ويجب إبلاغ الضحايا بحقوقهم ولا ينبغي أن يواجهوا عقوبات تشمل التجريم أو الاحتجاز أو الترحيل أو عقوبات أخرى بسبب الجرائم التي أُجبروا على ارتكابها أو كانت مرتبطة مباشرة باستغلالهم.

وقد قام برنامج العمل العالمي ضد الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بإحضار ٩ قضاة من جميع أنحاء العراق إلى القاهرة، مصر، للتبادل لمدة ٣ أيام مع القضاة المصريين والمسؤولين عن المتطلبات القانونية والقضائية لحماية ضحايا الاتجار بالبشر. وكان من بين القضاة العراقيين رجال ونساء وقضاة محاكم الاستئناف والمحاكمة من جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك قاضيان من إقليم كردستان.

منهاج العمل العالمي ييسر ورشة عمل حول التشريعات والحلول الممكنة لمكافحة تهريب المهاجرين

اكتسبت قضية تهريب المهاجرين وأفضل السبل لمعالجة هذه الجريمة زخما في العراق. ولدعم

نظرائنا العراقيين نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، في إطار برنامج منهاج العمل العالمي، ورشة جمعت مجموعة متنوعة من الأطراف الحكومية المعنية لتحديد المسارات التي يمكن أن تيسر صياغة تشريعات وطنية بشأن تهريب المهاجرين.

وخلال ورشة العمل، ناقش ممثلون من مجلس شورى الدولة ومجلس القضاء الأعلى وعدد من دوائر وزارة الداخلية بما في ذلك وحدة مكافحة الاتجار بالبشر ومكاتبها الفرعية ووزارة الهجرة والمهجرين، والتي من ضمن ولايتها مكافحة الاتجار بالمهاجرين، أهمية صياغة تشريع في هذا السياق يعالج احتياجات المهاجرين العائدين المستضعفين.

وقد سمحت الورشة للمشاركين بالتعرف على الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتلبية التزاماتهم الدولية بموجب بروتوكول ضد تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

مسؤولو مكافحة الجريمة يعززون من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات والشرطة النمساوية

وصل كبار ضباط الشرطة العراقية إلى النمسا للاجتماع مع خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات لتبادل الخبرات ومناقشة السبل للتعاون الوثيق لمعالجة جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تحت راية برنامج منهاج العمل العالمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وخلال الزيارة التي تستغرق أسبوعا، سيقضي المسؤولون بعض الوقت في مكتب العمليات المشترك التابع لهيئة الشرطة الاتحادية النمساوية حيث سيتعرفون على تقنيات التحقيق المبتكرة وأساليب التعاون الشرطي الدولي.

ومكتب العمليات المشتركة هو الوكالة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في النمسا ويعمل بشكل وثيق مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد الأوروبي بما في ذلك العراق.

خدمات طب شرعي أقوى: العراق والإمارات العربية المتحدة يتبادلان التجارب والمعرفة الجنائية

كجزء من مشروع "تعزيز قدرات إنفاذ القانون العراقي وخدمات التحقيق الجنائي (٢٠٢٠-٢٠٢٣)"، بتمويل من مكتب الشؤون الدولية الأمريكي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات جولة دراسية لتسعة خبراء عراقيين إلى هيئة الخدمات الجنائية الإماراتي. ويتكون الفريق العراقي من خبراء طب عدلي في مسرح الجريمة والمخدرات من وزارة الداخلية ومن وزارة الصحة.

تشمل بعض الإنجازات للجولة الدراسية على المدى القصير المنظور وعلى المدى الطويل وضع توصيات من قبل الوفد العراقي بناء على نتائج الزيارة، منها إنشاء قناة تواصل جنائي تركز على معالجة الشبكات الجنائية ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتأسيس آليات للتعاون للاستخبارات الجنائية وتبادل المعلومات، وقد استضافت الجولة الإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة في دبي.

وأشار الوفد العراقي، ممثلا في اللواء رحيم هاشم محمد بأن "الإمارات والعراق لديهما الكثير من أوجه التشابه ورؤية مشتركة للمستقبل وإن تطوير الخبرة في الطب الشرعي أساسية لقواتنا الأمنية و أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات التي تستهدف امتنا".

وأكد السيد رحيم بأن "الجريمة تتقدم بسرعة ويجب أن نهدف إلى تطوير الخدمات الجنائية واستخدام تقنيات ومعدات هامة لتحليل الأدلة الجنائية. إن تطوير قدراتنا سيفيد البلاد بأكملها وتعد هذه الزيارة ركيزة أساسية لبناء مستقبل الخدمات الجنائية في العراق وأنا على ثقة بأن هذا سيمكننا من مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة بفعالية أكثر".

مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع الخاص في مصر والعراق وليبيا

نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بالتعاون مع الأكاديمية المصرية لمكافحة الفساد والأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد ووزارة الاقتصاد والصناعة الليبية، ثلاث ورش عمل تدريبة في مصر والعراق وليبيا تحت شعار "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع الخاص" بمشاركة ٥٩ ممثلا من الشركات الصغيرة والمتوسطة ومع النظراء الوطنيين العاملين في مجال مكافحة الفساد. وعقدت ورش العمل هذه في إطار مشروع "تعزيز قدرات القطاع الخاص على منع الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية" بتمويل من مبادرة سيمنز للنزاهة وبتنفيذ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في ستة دول عربية هي مصر والعراق وليبيا والمغرب والسودان والإمارات العربية المتحدة.

المنظمة الدولية للهجرة

مقابلة مع

مدير بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق

السيد جورجي جيكاوري

لقد تأسست المنظمة الدولية للهجرة في العراق عام ٢٠٠٣ ولديها أكثر من ١٥٠٠ موظف يعملون في بغداد وأربيل والبصرة والموصل وغيرها من المكاتب الفرعية في مواقع أساسية. وتعمل المنظمة بالتعاون مع الحكومة العراقية لتوفير الدعم في جميع المحافظات الثمانية عشر في العراق.

المنظمة الدولية للهجرة هي عضو في كل من الفريق القطري الإنساني للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري. وبصفتها عضو في فريق الأمم المتحدة القطري، قادت المنظمة فريق إدارة البرامج للإشراف على بلورة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٤، قبل تسليم هذا المنصب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تموز ٢٠٢١. ولا تزال المنظمة تشارك في فرق إدارة البرامج من خلال جميع مجموعات العمل الخمس ذات الأولوية والرئيس المشارك لمجموعة العمل رقم ٢ (تنمية الاقتصاد للجميع) بالإضافة إلى مجموعة العمل رقم ٥ (تحقيق الحلول المستدامة).

تشمل الأدوار التنسيقية الإضافية للمنظمة الدولية للهجرة ما يلي: القيادة المشتركة لمجموعة إدارة وتنسيق المخيمات؛ قيادة مشتركة لمجموعة المأوى غير الغذائية الوسطى/الجنوبية؛ القيادة المشركة لفريق عمل الحلول المستدامة منذ عام ٢٠٢٠؛ ومنسق شبكة الأمم المتحدة الوطنية حول الهجرة.

انضم السيد جورجي جيكاوري إلى المنظمة الدولية للهجرة كرئيس للبعثة في بغداد عام ٢٠٢١، وهو أيضا منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة والرئيس المشارك لفريق عمل الأمم المتحدة للحلول المستدامة.

إن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بمبدأ أن الهجرة المنظمة والإنسانية تفيد المهاجرين والمجتمع. كان عام ٢٠٢١ عاما هاما للعراق من حيث التقدم نحو أهداف الميثاق العالمي للهجرة. ماذا كانت الإنجازات الرئيسية؟

إن الاتفاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة وقانونية (GCM) هو أول اتفاق تفاوضي بين الحكومات ويشمل جميع أبعاد الهجرة الدولية. لقد رحبنا في المنظمة بقرار العراق الانضمام إلى مبادرة البلدان الأبطال تضامنا مع الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

وفي آذار، تم رسميا انطلاق شبكة الأمم المتحدة للهجرة- والتي تدعم من خلالها المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة تنفيذ ومتابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة. إنه إطار عمل حاسم لإدارة الهجرة ويظهر انخراط العراق التزاما مستمرا بتعزيز إدارة الهجرة لصالح الجميع.

في عام ٢٠٢١، كانت أبرز قصص الهجرة تتعلق بالرجال والنساء العالقين على الحدود بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي كيف استجابت المنظمة؟

كان لا يمكن تجاهل الموقف الصعب للمهاجرين العالقين على الحدود بين بلاروسيا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، ومن بين مئات العالقين يعتقد أن الغالبية العظمى كانت من العراقيين وكان لدينا مخاوف جدية بشأن سلامتهم خاصة الفئات الضعيفة في هذه المجموعة.

وتماشيا مع جهود الحكومة العراقية عملت المنظمة مع الشركاء لتوسيع نطاق المساعدة للمهاجرين العالقين وتقديم المساعدة الإنسانية لهم وتوسيع فرص عودتهم الطوعية إلى العراق.

ويظهر الوضع الذي يتكشف باستمرار أن التزام المنظمة بهجرة آمنة ومنظمة وقانونية أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن احترام حقوق وكرامة وسلامة المهاجرين ينبغي أن يظل في المقام الأول.

داخل حدود العراق، عاد معظم النازحين والبالغ عددهم ٦ ملايين شخص نزحوا بفعل أزمة داعش إلى مناطقهم الأصلية إلا أن الكثيرين ما زالوا بحاجة إلى مساعدة للعودة وغيرها من الحلول الأخرى.

ما هو العمل الذي قامت به المنظمة لدعم النازحين الذين احتاجوا للمساعدة في العودة إلى ديارهم؟

في عام ٢٠٢١، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في تسهيل العودة الطوعية لـ ١١٤٢ أسرة وهو ارتفاع ملحوظ من ٢٨٠ أسرة تمكنا من مساعدتها في عام ٢٠٢٠. أنشأنا مكاتب مساعدة في المناطق التي يعيش فيها النازحون لمساعدة الأسر في التسجيل للمساعدة والمغادرة طوعيا وقدمنا أشكالا من الدعم- بما في ذلك الإحالة للمساعدة في الوثائق الثبوتية الوطنية والموارد لمساعدة أولئك الذين يواجهون قضايا في الحماية مثل التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وبالتنسيق مع الأطراف الصحية نظمت المنظمة فحوصات طبية قبل المغادرة ومساعدات طبية أخرى.

كما قامت فرق المنظمة برصد العائدين وأفراد المجتمعات المضيفة لفهم كيفية شعورهم بشأن الدعم المقدم ونجاح هذه العمليات بشكل أفضل.

وبدعم من الحكومة العراقية والجهات المانحة السخية للمنظمة، استطاعت هذه الأسر الآن أن تندمج مرة أخرى في مناطقها الأصلية أو الانتقال إلى مكان جديد والتوجه إلى حلول دائمة ومستدامة لنزوحهم وبالتالي المساهمة على نطاق أوسع في التعافي ما بعد النزاعات في العراق.

ماهي المساعدة الإنسانية التي استطاعت المنظمة الدولية للهجرة تقديمها في عام ٢٠٢١ وماهي المشاريع الأخرى التي تم تنفيذها؟

كما في السنوات السابقة واصلت المنظمة التدخل

عبر مجموعة كاملة من المساعدات الإنسانية للنازحين، والعائدين والمجتمعات المضيفة وتعمل في مواقع المخيمات الرسمية ومواقع النزوح غير الرسمية والمواقع خارج المخيمات وأيضا مجتمعات العودة. وقدمت الفرق خدمات تنسيق وإدارة المخيمات، والمساعدة في المأوى، والمواد غير الغذائية والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة ملفات الحماية وخدمات إدارة الحماية. كما قمنا بدعم الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-١٩ بتقديم الخدمات الصحية الأساسية.

طوال عام ٢٠٢١، سعت المنظمة لتسهيل الوصول إلى حلول مستدامة بالنسبة للنزوح- بما في ذلك العودة إلى المناطق الأصلية وتواصل تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين في المخيمات والعشوائيات الذين لا يزالون غير قادرين أو غير راغبين في المغادرة. ومن خلال قسم بناء السلام والاستقرار بالمنظمة، زودت المنظمة النازحين والعائدين في المناطق المتضررة بشدة بخدمات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية بالإضافة إلى الحماية والمساعدة القانونية، بما في ذلك الدعم للحصول على الوثائق الثبوتية والحقوق الأساسية الأخرى. عملت المنظمة أيضا على تعزيز العلاقات بين المجتمعات المنقسمة من خلال دعم آليات السلام المحلية وساعدت النازحين الذين يواجهون قضايا عشائرية في مناطقهم الأصلية لإيجاد حلول من خلال جهود المشاركة العشائرية الموسعة.

بفضل قاعدة واسعة من المانحين والشركاء تمكنت المنظمة الدولية للهجرة من الحفاظ على برامجها الإنسانية مع توسيع برامج التنمية لإعادة الاستقرار المجتمعي.

كان لأزمة داعش وجائحة كوفيد-١٩ تأثير كبير على الاقتصاد العراقي كيف دعمت المنظمة خطة استجابة الحكومة في عام ٢٠٢١؟

في الواقع، قوض التباطؤ الاقتصادي التقدم التدريجي المحرز في العراق نحو التعافي الاقتصادي منذ انتهاء نزاع داعش- نهاية عامين من النمو الاقتصادي المستدام. واصلت المنظمة تقديم مجموعة واسعة من الخدمات لتلبية احتياجات العائدين والمجتمعات المضيفة مثل عدم كفاية الفرص الاقتصادية، لدعم إعادة الإدماج المستدام. وتم دعم فرص العمل على المدى المتوسط والقصير على وجه التحديد من خلال توفير مساعدات سبل العيش التي تهدف إلى تعزيز مهارات التوظيف وخلق فرص العمل عبر المشاريع الصغيرة.

كما قدمت المنظمة منحا من صندوق تنمية المشاريع للمشاريع التي تريد توسيع عملياتها مما خلق ١٦٧٤ وظيفة جديدة. تم دعم ما مجموعه ٣٦٤ مشروعا صغيرا ومتوسطا بأكثر من ٦ ملايين دولار مما ساهم بشكل عام في التعافي الاقتصادي في مناطق العودة والمناطق الأصلية وتمكين العائدين والمجتمعات المضيفة من تحسين أوضاعهم.

خلال عام ٢٠٢١، احتفلت المنظمة بالإنجاز البارز المتمثل في دعم ١٠٠٠ مشروعا صغيرا ومتوسطا من صندوق تنمية المشاريع منذ إطلاق الصندوق في عام ٢٠١٨، وهو دليل على الانتشار الواسع للبرنامج الذي ساعد في خلق ٤٩٧٥ وظيفة للرجال والنساء-العائدون وأفراد المجتمعات المضيفة على حد سواء- في قطاعات اقتصادية أساسية في أنحاء العراق.

إلى ماذا تتطلع المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠٢٢؟

في عام ٢٠٢٢ ستضع المنظمة اللمسات الأخيرة على استراتيجية مدتها ثلاث سنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) تماشيا مع الرؤية العالمية للمنظمة. وبموجب توجه هذه الاستراتيجية الجديدة سنعطي الأولوية لثلاثة محاور أساسية: التكيف والانتقال والحوكمة. تتعلق هذه المحاور بقدرتنا على منع دوافع النزوح والهجرة القسرية والتصدي لها ومعالجة مخاوف تنقل المهاجرين وتعزيز القدرة الوطنية على إدارة الهجرة.

بعد ما تم إقرار قانون الناجيات الإيزيديات في آذار ٢٠٢١، ستواصل المنظمة، التي دعمت الأطراف العراقية في صياغة القانون ووضع إطار تعويضات للناجيات من أزمة داعش- في العمل مع المديرية العامة لشؤون الناجيات الإيزيديات المشكلة حديثا لتقديم تعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تواصل دعم الاستقرار الاجتماعي والتعافي الاقتصادي في العراق

تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دعم الاستقرار الاجتماعي والتعافي الاقتصادي في العراق، ففي عام ٢٠٢١ أغلقت اليونيدو مشروعين وبدأت بتنفيذ مشروع آخر.

المشروع المغلق رقم (١):

قصة إنسانية: قصة إبراهيم

إبراهيم عبد الكريم هو أحد المستفيدين من المشروع الذي تموله اليابان، وقد أنهى مؤخراً دورة تدريبيةً في تصليح الهواتف النقالة، وهو يستفيد الآن من مهاراته ومعداته الجديدة في عمله. ينتمي إبراهيم وأسرته إلى أكراد الموصل، لذا كانوا هدفاً للصراع الطائفي في البلد، وقد اضطروا للرحيل وتمكنوا من الوصول إلى الشيخان، وهي بلدة في إقليم كردستان.

كان عمر إبراهيم لا يتعدى (١٢) عاماً عندما فرت أسرته، إلّا أنه كان بحاجة إلى أن يعمل ليساعد في إعالة أسرته وبدأ ببيع ملحقات الهواتف النقالة مع أخيه الأكبر. لقد سنحت له الفرصة الآن للاشتراك في دورة تدريبية تقيمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تصليح الهواتف النقالة والبرمجة الأساسية.

وقد تسلّم كل المستفيدين من الدورة عدة تصليح، بما في ذلك الأدوات والمقاييس المتعددة ومزود طاقة التيار المستمر. يقول إبراهيم: "وضعت معداتي بعناية في المحل الصغير العائد لأخي...وأنا سعيد جداً بهذه الدورة التدريبية، حيث تعلمت بعض المهارات المفيدة جداً".

وقدمت له الدورة التي نظمتها (اليونيدو) ولغيره من المستفيدين التدريب النظامي الذي لم يتمكنوا من الحصول عليه، وبذلك فتحت أمامهم سبل عمل واعدة. ومن خلال تغيير حياة شخص واحد، فقد غيرّ هذا المشروع، الذي تموله اليابان، عالمه.

المشروع المغلق رقم (٢):

قصة إنسانية: قصة نور وهاب

عندما وصلت نور وهاب لأول مرة إلى إقليم كردستان العراق، بعد فرارها عام ٢٠١٣ من بلدة عامودا السورية التي تنحدر منها، كانت خائفة وفي محيط غير مألوف وكانت خجولة جداً. وقد استغرقها الأمر عدة سنوات لتشعر بالاستقرار في مسكنها الجديد في مخيم للاجئين في قضاء عقرة.

وقبل ثلاث سنوات، بدأت في تصميم وعمل ثياباً كردية تقليدية لنفسها، مستعيدةً بهذا هواية كانت تشغل نفسها بها عندما كانت تعيش في سوريا. وعندما شاهدت نساء أخريات نور ترتدي ثياباً من تصميمها طلبن منها عمل ثياب لهن. وشيئاً فشيئاً أنشأت نور مشروعاً تجارياً، توسّع بفضل ما يتناقله الناس شفوياً.

وللارتقاء بعملها إلى مستوى أعلى، سجلت نور في البرنامج التدريبي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، حيث طورت مواهبها. وتقول نور التي تبلغ من العمر ٣٣ عاماً: " أهم شيء كان مفيداً بالنسبة لي هو التحدث مع الناس، وألّا أشعر بالحياء" وتضيف: "لدي مشكلة حتى في تحية أفراد عائلتي الكبرى أو التحدث معهم، فقد كنت أشعر

بالحياء، لكن هذه الدورة التدريبية علمتني كيف أكون واثقة من نفسي وحازمة".

وخلال الدورة التدريبية، تضع نور خطة للمشروع التجاري وتصمم الشعارات وترسم الخطط لاستراتيجية التسويق وتضع الميزانية. وتُنشئ نور خلال هذه الدورة التدريبية صداقات ستستمر لما بعد انتهائها، حيث تقول: "الآن أُتيحت لي الفرصة للجلوس والتحدث مع الآخرين، وقد أصبحنا أصدقاء مقربين".

المشروع الجديد:

اليونيدو تدعم سبل المعيشة في خضم أزمة COVID_19 في العراق وتطرح مفهوم "زراعة حديقة المطبخ"

بتمويل من الحكومة اليابانية، تقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دعماً لسبل المعيشة للمجتمعات المضيفة والنازحين داخلياً من محافظة نينوى للمساعدة على التخفيف من تأثيرات جائحة كورونا. وكخطوة أولى، ولغرض التعرف على الاحتياجات والتطلعات، أجرى المشروع دراسة استقصائية لاحتياجات سبل المعيشة شملت (٩٢٢) شخصاً، كان منهم (٤٣٣) امرأة. وكان ٧٣٪ من المستطلعة آراءهم عاطلين عن العمل، وأعرب (٧٥٧) شخصاً منهم عن رغبتهم في الدخول في مشروع.

ولتحقيق ذلك، كانوا بحاجة لمساعدة على شكل معدات وأدوات وتدريب على إقامة المشاريع وتدريب على المهارات الفنية وأماكن لمزاولة أعمالهم. وتقدم اليونيدو تدريباً على تطوير ريادة الأعمال والمهارات الفنية، فضلاً عن تقديمها دعماً على شكل معدات وأدوات، وتوفر مخيمات النازحين الأماكن

اللازمة. وتضم كافة البرامج التدريبية جلسة تدريبية بشأن جائحة كورونا. ولتوفير مزيد من الأمن الغذائي، يقدم المشروع مفهوم "زراعة حديقة المطبخ" الذي يزود النساء النازحات في مخيم عقرة بالمهارات الأساسية للتمكن من زراعة منتوجاتهم الخاصة بهم وإعالة أسرهم.

تشجيع الاستثمار في العراق- المرحلة 2 (الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي)

تتمثل الغاية من مشروع " تشجيع الاستثمار في العراق- المرحلة ٢" بالترويج للاستثمارات الموجودة فعلاً والمحتملة في العراق، بغية زيادة حصة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وإيجاد فرص عمل للتخفيف من الفقر وتسريع النمو الاقتصادي للعراق. ويتعين تحقيق ذلك من خلال حزمة شاملة من خدمات المساعدة الفنية تستهدف المؤسسات المحلية والوطنية المكلفة بتنظيم وتيسير الاستثمارات، وعلى وجه الخصوص الاستثمارات في المناطق الصناعية في البلد.

ويتألف المشروع من ثلاثة أقسام رئيسية: ١) تنمية المشاريع وتشجيع الاستثمار، ٢) تنمية المناطق الصناعية، ٣) بناء قدرات جمعيات الأعمال العراقية.

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا خلال عام ٢٠٢١، واصلت اليونيدو تنفيذ برامج مساعدتها في أرجاء المحافظات الرئيسية في العراق.

مراكز تنمية المشاريع

تم إنشاء ثلاثة مراكز تنمية مشاريع خلال المرحلة الأولى من المشروع في البصرة وأربيل وذي قار. وركز مشروع "تنمية المشاريع وتشجيع الاستثمار في العراق" على خلق كادر من الخبراء المحليين بشأن تنمية المشاريع وتشجيع الاستثمار، حيث قام ذلك الكادر بدوره بتقديم التدريب والمشورة في مجال الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، فضلاً عن إيجاد شركاء أجانب لحشد الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تنظيم المناسبات الخاصة بالمعاملات فيما بين المشاريع التجارية، وتسهيل إيجاد الشراكات الدولية الملائمة. وأصبح هؤلاء الخبراء هم المدربين الأساسيين والمستشارين والخبراء في تشجيع الاستثمار في مراكز تنمية مشاريع.

تنمية المناطق الصناعية

تم تعزيز قدرات هيئة المدن الصناعية العراقية والمؤسسات ذات الصلة من خلال دورة تدريبية تتألف من (٤٠) ساعة، وتضم وحدات تدريبية بشأن قوانين المناطق الصناعية، والخطط الاستراتيجية ووضع البرامج بشأن المناطق الصناعية، والإدارة، وسلسلة القيمة، والتحليل المالي والاقتصادي، والتخطيط الحضري، مبادئ إجراءات العمل الموحدة للمناطق الصناعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومثل المشاركون، وعددهم (٢٦) مشاركاً، المؤسسات النظيرة لهيئة المدن الصناعية في الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والمؤسسات ذات الصلة على مستوى المحافظات.

البرنامج القطري للعمل اللائق - سنتان منذ إنشاء مكتب التنسيق القطري التابع لمنظمة العمل الدولية

بقلم

المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق

الدكتورة مهـــا قطـــاع

تم توقيع البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق بين منظمة العمل الدولية والحكومة العراقية والشركاء الاجتماعيين في عام ٢٠١٩ بهدف تعزيز العمل اللائق وبناء سوق عمل أقوى من خلال مجالات العمل المختلفة.

ويركز البرنامج على دعم تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية والتصدي لعمل الأطفال وتعزيز إدارة العمل والحوار الاجتماعي. ويتم تنفيذه من خلال المشاريع التي تسترشد بأولويات برنامج العمل اللائق.

وتتوافق هذه الأولويات بشكل وثيق مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، الذي وقعته الحكومة العراقية والأمم المتحدة. ويغطي الإطار خمس مجالات إستراتيجية ذات أولوية - اثنان منها في صميم تفويض منظمة العمل الدولية وخبرتها، مما يزيد من تعزيز برنامج العمل

اللائق في البلد.

ومنذ التوقيع على برنامج العمل اللائق، أنشأت منظمة العمل الدولية مكاتب في بغداد وأربيل للإشراف على تنفيذ مشاريعها وتقديم الدعم للمكونات الثلاثة على الأرض، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومجتمع المانحين.

وبعد مرور عامين، ننظر إلى الوراء في بعض الإنجازات التي تم تحقيقها.

دعم تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل

لا يزال تعزيز خلق فرص العمل اللائقة ودعم تنمية القطاع الخاص يمثلان أولوية ملحة للعراق وشعبه. وكان تركيز منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٢١ على ثلاثة أنشطة رئيسية. الأول كان يتمثل بإطلاق تدخلات برنامج الاستثمار المكثف للعمالة في مواقع مختلفة. وتوفر تدخلات برنامج الاستثمار المكثف للعمالة فرص عمل قصيرة الأجل للنساء والرجال وترتبط بتنمية المهارات وخدمات التوظيف. في إطار برنامج آفاق، الذي تدعمه حكومة هولندا، تركز تدخلات برنامج الاستثمار المكثف على تحسين أنظمة الري بالمياه في المزارع وتعزيز الإدارة المستدامة للنفايات. وقد دخلنا أيضًا في شراكة مع اليونسكو، بدعم من الاتحاد الأوروبي، لتنفيذ تدخلات برنامج الاستثمار المكثف لإعادة تأهيل مواقع التراث الثقافي. وما هو حيوي هو أنه من خلال هذه التدخلات، يتم تعميم مبادئ العمل اللائق في برنامج الاستثمار المكثف.

كما أننا ندعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كردستان العراق لتحسين وترقية خدمات التوظيف التي تشمل خدمات مطابقة الوظائف والمهارات، وفرص التدريب أثناء العمل. وتم إنشاء وحدة التوجيه للتطوير الوظيفي والتوظيف في مخيم دوميز، بالتعاون مع المنظمة السويدية للمساعدة الإنمائية والمفوضية لتوسيع خدمات التوجيه الوظيفي ومطابقة الوظائف للاجئين السوريين.

ويعد تحسين ريادة الأعمال بين النساء والشباب والنازحين واللاجئين أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز فرص العمل الجديدة. وقد أطلقنا برامج "إبدأ، حسن وطور أعمالك" وبرنامج تعرف على الأعمال وبرامج التعليم المالي من خلال مشاريع مختلفة، لا سيما تلك التي تدعمها الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية وحكومة هولندا والمنظمة الدولية للهجرة. وقد تم ذلك من خلال تدريب مجموعة واسعة من المدربين وكذلك أعضاء من اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة المهتمين بإنشاء أعمالهم التجارية الصغيرة الخاصة بهم أو تحسين الأعمال القائمة.

تعزيز الحماية الاجتماعية والتصدي لعمل الأطفال

من المعالم الرئيسية في تعزيز وتوسيع الحماية الاجتماعية إطلاق شراكة جديدة بين منظمة العمل الدولية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي لدعم الحكومة العراقية في إصلاح الحماية الاجتماعية. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، يتم تنفيذ البرنامج المشترك مع وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التجارة، ويستهدف بعض الفئات الأكثر ضعفاً وأسرهم في العراق وإقليم كردستان.

وضمن هذا البرنامج، ستوسع أنشطة منظمة العمل الدولية نطاق وتغطية خطط التأمين الاجتماعي وبرامج سوق العمل النشطة. وتدعم منظمة العمل الدولية مراجعة مشروع

قانون التقاعد والضمان الاجتماعي. ويعتبر القانون خطوة مهمة في توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في القطاع الخاص، والذي يمثل ما يقرب من ٤٠ في المئة إلى ٥٠ في المئة من العمالة.

وفيما يتعلق بمعالجة عمالة الأطفال، تواصل منظمة العمل الدولية تنفيذ مشروع لمعالجة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بدعم من البرنامج الإقليمي الأوروبي لحماية التنمية للبنان والأردن والعراق - وهي مبادرة أوروبية مشتركة من قبل جمهورية التشيك والدنمارك، والاتحاد الأوروبي، وأيرلندا، وسويسرا.

لقد شهدنا بعض التقدم الكبير هذا العام، من حيث بناء قدرات الفرق ذات الصلة لمعالجة عمالة الأطفال وتوجيه الخدمات لدعم الأطفال العاملين أو المعرضين لخطر عمالة الأطفال، بما في ذلك تطوير نظام مراقبة عمل الأطفال. وتم إنشاء مساحات تعلم صديقة للأطفال تقدم أنشطة ترفيهية وتعليمًا غير رسمي للفتيان والفتيات دون سن ١٨ عامًا المعرضين لعمالة الأطفال. وقد ساعد البرنامج الكثير من الأطفال في هذه المناطق التجريبية، ونأمل في توسيع جهودنا لدعم المزيد من الأطفال في جميع أنحاء البلاد.

تعزيز حوكمة العمل والحوار الاجتماعي

تعمل منظمة العمل الدولية، بصفتها الوكالة الثلاثية الوحيدة للأمم المتحدة، على تعزيز الحوار مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين لضمان اتباع نهج شامل وتشاركي لتطوير البرامج والسياسات.

وفي العراق، لا يختلف هذا الأمر. فقد تم تطوير البرنامج القطري للعمل اللائق بالتشاور الوثيق مع الحكومة العراقية وممثلي العمال وأصحاب العمل، لضمان التوافق مع أطر التنمية الوطنية في العراق.

وفيما يتعلق بالحوكمة، فقد شهدنا تقدمًا كبيرًا في الجهود المبذولة لدعم تطوير سياسة وطنية بشأن تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وبناء قدرات الشركاء على إجراءات تفتيش العمل الحديثة والصحة والسلامة المهنية. وفي إطار برنامج يدعمه الاتحاد الأوروبي، تقوم منظمة العمل الدولية بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير تقييم لنظام تفتيش العمل الحالي، والذي يسلط الضوء على التحديات والثغرات في النظام ويقدم توصيات للتحسين. وتعد هذه السياسات ضرورية لضمان وصول العمال إلى بيئات عمل آمنة، بما يتماشى مع التشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية.

كما يجري تطوير سياسة توظيف وطنية مع الحكومة والشركاء الاجتماعيين للمساعدة في تسهيل خلق فرص العمل والعمل اللائق لجميع العمال في البلد. وتعمل منظمة العمل الدولية أيضًا مع الجهاز المركزي للإحصاء والجهاز الإحصائي الكردستاني على إجراء مسح وطني للقوى العاملة من شأنه أن يساهم في تطوير سياسة التشغيل الوطنية.

أخيرًا، واصلنا العمل بشكل مكثف على الدراسات والتقييمات الخاصة بسوق العمل العراقي، خاصة في ضوء جائحة كورونا. وكان أبرزها إطلاق تقرير تشخيصي عن الاقتصاد غير الرسمي، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي ومعهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية واتحاد النقد وسبل العيش للعراق. ويعرض التقرير إطار عمل وطني، بما يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، والتي توفر خارطة طريق لاستراتيجية لتوجيه الحكومة وشركائها لتعزيز العمل اللائق وتعزيز الاقتصاد الرسمي.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السياق والانتخابات

على الرغم من عدم الرضا على نطاق واسع حول الانتخابات، عملت المرشحات بنجاح وتجاوزن حصة النساء البالغة ٢٥٪. مع بقاء نتائج الانتخابات في انتظار المصادقة عليها من المحكمة الاتحادية العليا، ويبدو أن النساء قد حصَدنَ ٩٥ مقعدًا (٢٩٪ من المقاعد البرلمانية بزيادة قدرها ١٢ مقعدًا على الحصة المحددة للنساء) من أصل ٩٥ مقعدًا، فاز ٥٧ مقعدًا بقوتهم التصويتية خارج نظام الكوتا، وهو ما يمثل طفرة في تمثيل المرأة والسلطة السياسية في العراق. مع هذا الفوز غير المسبوق لتمثيل المرأة في البرلمان العراقي، تأمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنعكس هذه المكاسب أيضًا في عدد النساء في المناصب الوزارية وأن يترجم في دفع أجندة المرأة إلى الأمام، لا سيما في مجالات المشاركة السياسية للمرأة، والسلام، والمرأة، والأمن.

المشاركة السياسية للمرأة

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني المباشر للجنة العليا المشرفة على مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب العراقي التي شكلها مجلس الوزراء لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الأول. وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي انضمت إلى اللجنة العليا نيابة عن المجتمع الدولي، ومثلت فرصة مهمة لتقديم مساعدة فنية جوهرية لعمل اللجنة. فقدمت الدعم لتطوير خطة عمل اللجنة العليا التي تهدف إلى خلق بيئة مواتية للمشاركة السياسية للمرأة من خلال التوعية الجنسانية للأطر والإجراءات الانتخابية وتعزيز حماية المرشحات من العنف وتوعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار وتعزيز قدرات الجهات المعنية الداعمة لدور المرأة المشاركة في الانتخابات. وقدمت الخطة الدعم الفني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للتأكد من أن مدونة السلوك الانتخابية تراعي الفوارق بين الجنسين. وتضمنت أحكامًا محددة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها من مختلف أشكال العنف التي تُرتكب ضدها خلال العملية الانتخابية، كناخبة وكمرشحة.

بالإضافة إلى ذلك، تم رفع مستوى الوعي المجتمعي بشأن المشاركة السياسية للمرأة في الحكم الوطني والمحلي، وقدرات المجتمع المدني، ودعاة المساواة بين الجنسين، ووسائل الإعلام من خلال تنمية القدرات وبناء التحالفات للتأثير بشكل فعال على الأحزاب السياسية والبرلمانيين (لاسيما الذين انتخبوا لأول مرة والبرلمانيين الشباب).

المرأة والسلام والأمن وخطة العمل الوطنية الثانية للعراق

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني والتشغيلي والمالي اللازم للحكومة العراقية لتطوير واعتماد خطة العمل الوطنية العراقية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. وفي عام ٢٠٢١، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حكومة إقليم كردستان والحكومات الاتحادية في إنشاء آلية التنسيق لتنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية الثانية مع الوزارات التنفيذية والمجتمع المدني، وتقوم حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على تطوير إطار عمل المراقبة والتقويم وخطة الاتصال والخطط القطاعية للوزارات التنفيذية

بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.

وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من خلال صندوق المرأة والسلام والعمل الإنساني لدعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال منع النزاعات والإغاثة الإنسانية والنزوح القسري. وستنطلق المشاريع العام المقبل وتغطي معظم أنحاء العراق بما في ذلك بغداد وصلاح الدين والبصرة وديالى والأنبار وكركوك وذي قار ودهوك ونينوى- سنجار. وصندوق المرأة والسلام والعمل الإنساني هو آلية تمويل مجمعة عالمية تتألف من ممثلين من الجهات المانحة، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني. والهدف العام هو إعادة تنشيط العمل وتحفيز زيادة كبيرة في التمويل لمشاركة المرأة وقيادتها وتمكينها في عمليات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية. ومنذ إطلاقه في عام ٢٠١٦، دعم صندوق المرأة والسلام والعمل الإنساني أكثر من ٢٠٠ منظمة مجتمع مدني وهو فعّال في ٢٠ دولة.

التمكين الاقتصادي للمرأة

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز التمكين الاقتصادي والقدرة على الصمود للمرأة العراقية للحصول على دخل آمن وعمل لائق واستقلال اقتصادي. في هذا المسار، طورت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجية برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة لتعميق برامجه بشكل أكبر وتحقيق نتائج تحويلية للتمكين الاقتصادي للمرأة. كما تم تطوير الإستراتيجية بالتنسيق مع المكتب الإقليمي ومن خلال المشاورات مع الجهات المانحة والقطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني. وتشمل مجالات تركيز التمكين الاقتصادي للمرأة خلق بيئة تمكين للمرأة في الأعمال التجارية المنتجة وريادة الأعمال والتوظيف والعمل اللائق.

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة تعمل كمظلة لمبادرات البرمجة عالية التأثير للبرامج القابلة للتطوير. وتتبنى مبادرات البرمجة التابعة للتمكين الاقتصادي للمرأة نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان من خلال تعزيز أصوات النساء والفتيات لإزالة الحواجز الهيكلية أمام تمكين المرأة. وهي تستند إلى جهود التنمية العراقية وتكملها، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، وتساهم في أهداف التنمية المستدامة وتكون ذات صلة بأهداف التنمية الإقليمية.

العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة

بهدف تسريع العملية وتعزيز حماية المرشحات وحملاتهن الانتخابية من كافة أشكال العنف أثناء الانتخابات- دعمت جهود مناصرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجلس القضاء الأعلى لإصدار أمر / لائحة جديدة بشأن إجراءات الإبلاغ عن العنف ضد المرأة في الانتخابات. (وبناءً على أحدث الإجراءات، يمكن للناخبات والمرشحات التواصل مباشرة مع المحققين القضائيين بدلاً من المرور عبر الشرطة أولاً). وتشير التقارير الأولية إلى أن انتخابات عام ٢٠٢١ شهدت عددًا أقل من حوادث العنف ضد المرأة وزيادة في مشاركة المرأة. ويشير هذا إلى نتيجة الجهود المشتركة من مختلف أصحاب المصلحة الذين ساهموا في تنفيذ خطة العمل بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالتعاون الوثيق مع الأجهزة النسائية الوطنية والهيئات الانتخابية.

وقد عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظام العدالة في العراق للتحقيق في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ومقاضاة مرتكبيها والاستجابة بشكل أفضل لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وكان ذلك ممكناً من خلال زيادة قدرات الشرطة المحلية وقوات الأمن في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة في إقليم كردستان-العراق ودعمت العاملين في الخطوط الأمامية للحصول على مهارات أفضل في إدارة الحالات والقدرة على توفير الحماية والدعم المناسبين. وقد اكتسبوا المعرفة والمهارات بشأن تقديم خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الحلول القائمة على التكنولوجيا، وقانون العنف الأسري وقانون العنف ضد المرأة، والتدابير العلاجية القضائية للقضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدارة الخط الساخن. علاوة على ذلك، تشير البيانات الإحصائية ربع السنوية للإدارة العامة لمكافحة العنف ضد المرأة إلى زيادة في المكالمات الواردة وعدد حالات الحماية المسجلة بعد التدريب.

وضمنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون النشط والوثيق مع السلطات العامة الوطنية والمحلية ذات الصلة ودخلت في شراكة مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات الحماية في كركوك والأنبار. وتم تقديم خدمات الحماية من خلال مركزين مدعومين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفق نهجٍ هجين يجمع بين خدمات الدعم عن بعد وكذلك الدعم وجهاً لوجه للنساء المستضعفات اللائي يسعين للحصول على الدعم. وتعرضت النساء النازحات المستضعفات، والمجتمعات المضيفة، والعائدات، واللاجئات للعنف الأسري أو تعرضن لخطره. كما حصلنا على معلومات دقيقة وحديثة حول الخدمات والآليات المتاحة والإحالات. كما دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المخيمات في دهوك من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني وفرص النقد مقابل العمل لدعم ما مجموعه حوالي ١٠٠٠ امرأة وفتاة. وفي الموصل، تلقت ٤٧٤ امرأة و١٨١ فتاة مساعدة قانونية ونفسية، وتلقت ١٦٠ منهن حملات توعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثير جائحة كورونا.

الشراكات

بالشراكة مع حكومة السويد، سيركز عمل المرأة والسلام والأمن على المضي قدماً في تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية في العراق لضمان تلبية احتياجات وأولويات النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع ومعالجتها. وسيدعم المشروع تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية في العراق من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لضمان التعاون الكامل ومشاركة المجتمع المدني لتعزيز حماية المرأة ومشاركتها في منع النزاعات وحلها وبناء الدولة بعد الصراع.

كما دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في ١٦ يومًا من النشاط وحملتين أخريين، "إخفاء" و "إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي". وركزت الحملات على تشجيع الجمهور على الالتزام بلوائح الصحة والسلامة التي تفرضها الحكومة وإبراز أهمية القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتفاعلت الناشطات والقيادات والعاملات في مجال الصحة والعديد من النساء بشكل إيجابي مع الحملتين. ونتيجة لذلك، كانت الحملات ناجحة، ويمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التواصل مع المجتمع وزيادة الوعي بأهمية القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

واشتملت أيام النشاط التي استمرت ١٦ يومًا على مجموعة من الأنشطة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك حملة إعلامية عبر الإنترنت، ولوحات إعلانية، ومؤتمر "دعونا نتحدّث" حيث تمت دعوة الحكومة ومجتمع المانحين والمجتمع المدني لتوحيد الجهود للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

كلمة من

ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيدة دينا زوربا

"ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تعزيز نفوذ المرأة وصوتها ومشاركتها في الأجهزة السياسية والمؤسساتية على المستويين الوطني والمحلي. ونحن نعمل من أجل دعم إدخال حقوق المرأة وجدول الأعمال المراعي للمنظور الجنساني في المجالات الدستورية والقانونية والمؤسساتية وبالشراكة مع دائرة تمكين المرأة والمجلس الأعلى لشؤون المرأة في كردستان.

وسنركز أيضًا على تعزيز الحوارات والشراكات التي تعزز التبادلات بين الأجيال، ولا سيما البرلمانيون، وتعطي الأولوية لتضخيم الأصوات الجديدة بين البرلمانيين المنتخبين حديثًا والشباب والمجتمع المدني.

من ناحية أخرى، تحرص هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا على تقديم الدعم والمساعدة المستمرين في هذه العمليات وزيادة الوعي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن على جميع المستويات. نحن نقر بأنه تم تحقيق خطوات كبيرة في تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة، ولكن لا يزال هناك الكثير منها. سنعمل على تعميق التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والمجتمع الدولي والمجتمع المدني لدعم دور المرأة العراقية في السلام والأمن والنهوض بخطة العمل الوطنية الثانية في العراق.

نحن نؤمن بأن النساء والفتيات الممكنات هنّ أفضل أمل لتحقيق السلام والتنمية المستدامين بعد أي صراع. إنه، أفضل محركات للنمو وأفضل أمل للمصالحة وأفضل عازل ضد تطرف الشباب وتكرار دورات العنف".

الأمم المتحـدة – العـراق

United Nations Iraq